57 التقرير السنوي
السابع والخمسون

1442هـ | 2021م

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي

التقرير السنوي
السابع والخمسون
1442هـ (2021م)

أعضاء مجلس إدارة

البنك المركزي السعودي

1- المحافظ الدكتور/ فهد بن عبدالله المبارك
الرئيس

2- نائب المحافظ الأستاذ/ أيمن بن محمد السياري
نائب الرئيس

3- الأستاذ/ حمد بن سعود السياري

4- الأستاذ/ عبد العزيز بن محمد العذل

5- الأستاذ/ خالد بن أحمد الجفالي

فهد بن عبدالله المبارك

المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

رمضان 1442هـ
مايـــو 2021م

يسعدني باسم مجلس إدارة البنك المركزي السعودي تقديم التقرير السنوي السابع والخمسين للبنك الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي 1442/1441هـ (2020م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازًا عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية المحلية. ويعطي التقرير شرحًا وافيًا للمهام التي يقوم بها البنك مثل تصميم وإدارة السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاعي التأمين والتمويل، ويتضمن كذلك تقرير مراقبي الحسابات الختامية للبنك للعام المالي المنتهي في 30 يونية 2020م. ويعتمد التقرير بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي يصدرها البنك المركزي السعودي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكنت البنك من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي البنك على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المناطة بالبنك.

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

بريديًا:
البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك. يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الـدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويـــــات

01	الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي	9
02	الاقتصاد السعودي	27
03	الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	45
04	الحسابات القومية والتنمية القطاعية	57
05	القطاع الخارجي	65
06	المالية العامة	83
07	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	89
08	التطورات النقدية	97
09	القطاع المصرفي	107
10	التأمين والتمويل	123
11	السوق المالية	135
12	البنك المركزي السعودي؛ منجزات وتطلعات	151
13	القوائم المالية للبنك المركزي السعودي	173

1

الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي

الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي

الوضع الاقتصادي العالمي

انكمش الاقتصاد العالمي في عام 2020م بنسبة 3.3 في المئة مقارنة بنمو بلغ معدله 2.8 في المئة في العام السابق، وذلك نتيجة لآثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومن المتوقع تعافي الاقتصاد العالمي ونموه بنسبة 6.0 في المئة في عام 2021م، حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2021م) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام 2020م انكماشًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.7 في المئة مقابل نمو بلغ 1.6 في المئة في عام 2019م، إذ تراجع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.5 في المئة في عام 2020م، مقابل نمو نسبته 2.2 في المئة في العام السابق. كذلك انكمشت اقتصادات دول منطقة اليورو بنسبة 6.6 في المئة في عام 2020م، مقابل نمو نسبته 1.3 في المئة في العام السابق، وسجلت كلٍ من فرنسا وألمانيا وإيطاليا معدلات انكماش بلغت 8.2 و4.9 و8.9 في المئة على التوالي، مقابل معدلات نمو بلغت 1.5 و0.6 و0.3 في المئة في العام السابق. وشهد اقتصاد المملكة المتحدة تراجعًا نسبته 9.9 في المئة في عام 2020م، مقابل نمو نسبته 1.4 في المئة في العام السابق. وسجل الاقتصاد الياباني انكماشًا معدله 4.8 في المئة مقابل نموًا نسبته 0.3 في المئة في عام 2019م.

وفيما يخص الدول الناشئة والنامية، فقد انكمشت اقتصاداتها بنسبة 2.2 في المئة في عام 2020م مقابل نمو نسبته 3.6 في المئة في عام 2019م، إذ تراجع النمو في الصين ليبلغ 2.3 في المئة مقابل نمو نسبته 5.8 في المئة في عام 2019م. وسجلت الهند انكماشًا حادًا بلغت نسبته 8.0 في المئة، مقابل نمو نسبته 4.0 في المئة في العام السابق. كذلك تراجعت اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.9 في المئة في عام 2020م، مقابل نمو نسبته 1.4 في المئة في العام السابق. وسجلت اقتصادات دول أوروبا الناشئة والنامية أيضًا انكماشًا نسبته 2.0 في المئة في عام 2020م مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.4 في المئة في العام السابق. وسجلت اقتصادات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تراجعًا نسبته 7.0 في المئة في عام 2020م مقابل معدل نمو بلغ 0.2 في المئة في عام 2019م. أما دول آسيا الناشئة والنامية، فقد تراجعت اقتصاداتها بنسبة 1.0 في المئة في عام 2020م مقارنة بنسبة نمو بلغت 5.3 في المئة في عام 2019م.

وحسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العالمي لينمو بنسبة 6.0 في المئة في عام 2021م، مقارنة بانكماش نسبته 3.3 في عام 2020م، وأن تنمو اقتصادات الدول المتقدمة في عام 2021م بنسبة 5.1 في المئة. كذلك يتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 6.4 في المئة، وأن يبلغ معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو ما نسبته 4.4 في المئة. ومن المتوقع أيضًا نمو اقتصادات الدول الناشئة والنامية بنسبة 6.7 في المئة في عام 2021م، إذ يتوقع أن يزداد معدل النمو في الصين ليصل إلى 8.4 في المئة في عام 2021م (جدول 1-1). ويوضح الرسم البياني (1-1) معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لمجموعة من الاقتصادات خلال الفترة من عام 2017م إلى عام 2021م.

التضخم

انخفض معدل التضخم في مجموعة دول الاقتصادات المتقدمة ليبلغ 0.7 في المئة في عام 2020م، مقارنة بنسبة 1.4 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع ارتفاعه في عام 2021م بنسبة 1.6 في المئة. حيث انخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 1.8 في المئة في عام 2019م إلى 1.2 في المئة في عام 2020م، ومن المتوقع ارتفاعه ليبلغ ما نسبته

2.3 في المئة لعام 2021م. كذلك انخفض معدل التضخم في منطقة اليورو من 1.2 في المئة في عام 2019م إلى 0.3 في المئة في عام 2020م، ومن المتوقع ارتفاعه ليصل إلى ما نسبته 1.4 في المئة لعام 2021م. أما بالنسبة لدول الاقتصادات الناشئة والنامية، فقد استقر معدل التضخم عند 5.1 في المئة في عام 2020م وهو نفس المعدل المسجل في العام السابق، ومن المتوقع انخفاضه في عام 2021م إلى 4.9 في المئة، في حين ارتفع معدل التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليبلغ 10.2 في المئة في عام

رسم بياني رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

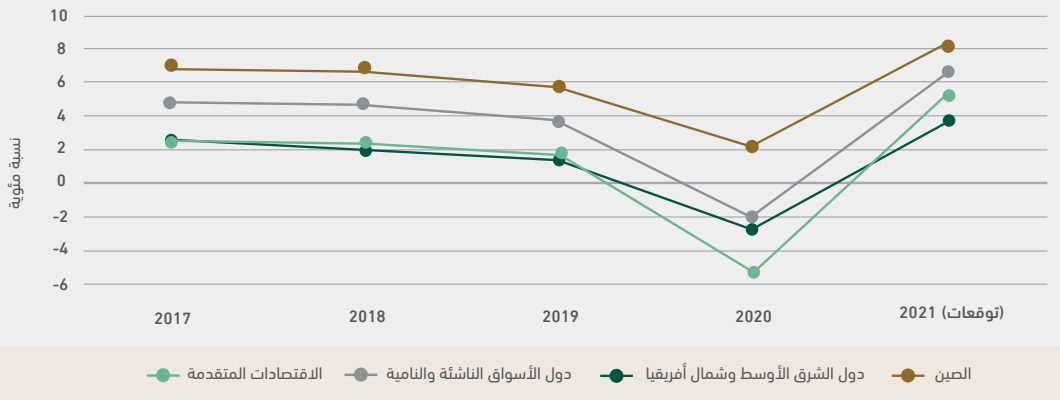

جدول رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	توقعات 2021
العالم	**3.6**	**3.5**	**3.3**	**3.8**	**3.6**	**2.8**	**-3.3**	**6.0**
الاقتصادات المتقدمة	**2.1**	**2.4**	**1.8**	**2.5**	**2.3**	**1.6**	**-4.7**	**5.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.5	3.1	1.7	2.3	3.0	2.2	-3.5	6.4
منطقة اليورو	1.4	2.0	1.9	2.6	1.9	1.3	-6.6	4.4
ألمانيا	2.2	1.5	2.2	2.6	1.3	0.6	-4.9	3.6
فرنسا	1.0	1.1	1.1	2.3	1.9	1.5	-8.2	5.8
إيطاليا	0.0	0.8	1.3	1.7	0.9	0.3	-8.9	4.2
اليابان	0.3	1.6	0.8	1.7	0.6	0.3	-4.8	3.3
المملكة المتحدة	2.9	2.4	1.7	1.7	1.3	1.4	-9.9	5.3
كندا	2.9	0.7	1.0	3.0	2.4	1.9	-5.4	5.0
الاقتصادات الناشئة والنامية	**4.7**	**4.3**	**4.5**	**4.8**	**4.5**	**3.6**	**-2.2**	**6.7**
أفريقيا جنوب الصحراء	5.1	3.2	1.5	3.1	3.2	3.2	-1.9	3.4
دول آسيا الناشئة والنامية	6.9	6.8	6.8	6.6	6.4	5.3	-1.0	8.6
الصين	7.4	7.0	6.9	6.9	6.7	5.8	2.3	8.4
الهند	7.4	8.0	8.3	6.8	6.5	4.0	-8.0	12.5
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.3	2.8	4.7	2.5	2.0	1.4	-2.9	3.7
دول أوروبا الناشئة والنامية	1.8	1.0	1.9	4.1	3.4	2.4	-2.0	4.4
روسيا	0.7	-2.0	0.2	1.8	2.8	2.0	-3.1	3.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1.3	0.4	-0.6	1.3	1.2	0.2	-7.0	4.6
البرازيل	0.5	-3.5	-3.3	1.3	1.8	1.4	-4.1	3.7

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2021م.

2020م، مقارنة مع 7.4 في المئة في عام 2019م، ومن المتوقع ارتفاعه ليصل إلى 11.2 في المئة في عام 2021م (جدول 1-2). ويوضح الرسم البياني (1-2) نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعة من الدول خلال الفترة من عام 2019م إلى عام 2021م.

البطالة

ارتفع معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى ما يقارب 6.6 في المئة في عام 2020م مقارنة بمعدل 4.8 في المئة في عام 2019م. وضمن ذلك، ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 3.7 في المئة في عام 2019م إلى 8.1 في المئة في عام 2020م، وارتفع معدل البطالة في منطقة اليورو ليصل إلى 7.9 في المئة في عام 2020م مقارنة بمعدل 7.6 في المئة في عام 2019م، بينما سجلت معدلات البطالة تراجعًا طفيفًا في كلٍ من إيطاليا وفرنسا لتصل إلى 9.1 و8.2 في المئة في عام 2020م، بالمقارنة مع 9.9 و8.5 في المئة على التوالي في عام 2019م، وارتفع معدل البطالة في المملكة المتحدة ليصل إلى 4.5 في المئة مقارنة بنحو 3.8 في المئة في عام 2019م. ومن ناحية أخرى، شهد معدل البطالة في اليابان ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى 2.8 في المئة في عام 2020م مقارنة بمعدل 2.4 في المئة من العام السابق (جدول 1-3). ويوضح الرسم البياني (1-3) معدلات البطالة في مجموعة من الدول المختارة خلال الفترة من عام 2018م إلى عام 2021م.

المالية العامة

ارتفع عجز الميزانية العامة في دول الاقتصادات المتقدمة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.7

رسم بياني رقم 1-2: نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة

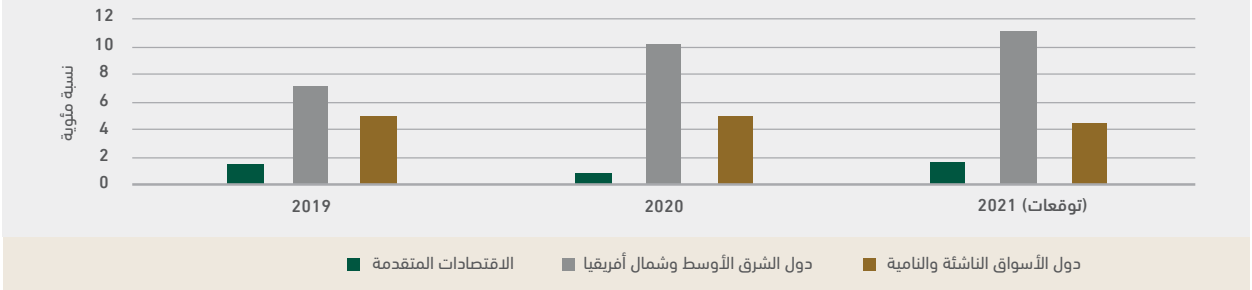

جدول رقم 1-2: التضخم وأسعار الفائدة

(نسبة مئوية)

	2019	2020	توقعات 2021
التضخم العالمي			
الاقتصادات المتقدمة	**1.4**	**0.7**	**1.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.8	1.2	2.3
منطقة اليورو	1.2	0.3	1.4
الاقتصادات الناشئة والنامية	**5.1**	**5.1**	**4.9**
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7.4	10.2	11.2
العائد السائد بين المصارف في لندن*			
ودائع الدولار الأمريكي	2.3	0.7	0.3
ودائع الين الياباني	0.0	0.0	-0.1
ودائع اليورو	-0.4	-0.4	-0.5

*معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2021م.

في المئة في عام 2019م إلى 13.2 في المئة في عام 2020م، نتيجة لتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والأثر على النشاط الاقتصادي. حيث ارتفع العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من 5.7 في المئة في عام 2019م إلى 15.8 في المئة في عام 2020م. كذلك ارتفع العجز في منطقة اليورو من 0.6 في المئة في عام 2019م إلى 7.6 في المئة في عام 2020م، إذ ارتفع العجز في كلٍ من فرنسا وإيطاليا من 3.0 و1.6 في المئة في عام 2019م إلى 9.9 و9.5 في المئة على التوالي في عام 2020م. وسجلت ألمانيا عجزًا نسبته 4.2 في المئة مقابل فائض نسبته 1.5 في المئة في عام 2019م، وارتفع العجز في المملكة المتحدة من 2.3 في المئة إلى 13.4 في المئة في عام 2020م. وبالنسبة إلى اليابان فقد ارتفع العجز من 3.1 في المئة في عام 2019م إلى 12.6 في المئة في عام 2020م (جدول 1-4).

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

بلغ معدل العائد السائد على الودائع بالدولار الأمريكي بين المصارف في لندن (فترة ستة أشهر) حوالي 0.7 في المئة في عام 2020م مقارنة بمعدل 2.3 بالمئة في عام 2019م، ومن المتوقع أن ينخفض المعدل إلى 0.3 في المئة في عام 2021م. واستقر المعدل على الودائع بالين الياباني في عام 2020م عند صفر في المئة، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 0.1- في المئة في عام 2021م. واستقر معدل العائد على الودائع باليورو (فترة ثلاثة أشهر) عند 0.4- في المئة بنهاية عام 2020م، ومن المتوقع أن ينخفض في عام 2021م إلى 0.5- في المئة (جدول 1-2).

أسعار الصرف

على الرغم من ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي جراء الجائحة في شهر مارس 2020م، سجل الدولار معدلات

رسم بياني رقم 1-3: معدلات البطالة

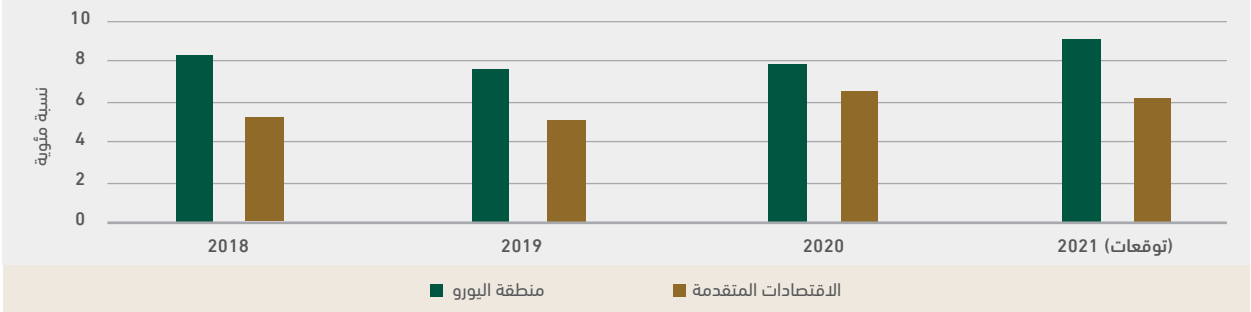

جدول رقم 1-3: الاقتصادات المتقدمة : معدلات البطالة

(بالنسبة لحجم القوى العاملة)

	2018	2019	2020	توقعات 2021
الاقتصادات المتقدمة	**5.1**	**4.8**	**6.6**	**6.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	3.9	3.7	8.1	5.8
منطقة اليورو	8.2	7.6	7.9	8.7
ألمانيا	3.4	3.2	4.2	4.4
فرنسا	9.0	8.5	8.2	9.1
إيطاليا	10.6	9.9	9.1	10.3
اليابان	2.4	2.4	2.8	2.8
المملكة المتحدة	4.1	3.8	4.5	6.1
كندا	5.9	5.7	9.6	8.0

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2021م.

صرف منخفضة مقابل بعض العملات الرئيسة في نهاية عام 2020م بالمقارنة مع نهاية عام 2019م. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها تفاؤل المستثمرين بعد إعلان شركات الأدوية العالمية والجامعات البحثية عن استكمال الاختبارات السريرية للقاح المضاد لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وحصولها على التراخيص اللازمة. كذلك ساهم توصّل القادة الأوروبيين إلى اتفاق نهائي بشأن العلاقة المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في دعم سعر صرف اليورو والجنية الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي؛ فقد ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار بنسبة 8.2 في المئة، والجنية الإسترليني بنسبة 2.9 في المئة، والين الياباني بنسبة 5.3 في المئة، واليوان الصيني بنسبة 6.7 في المئة خلال عام 2020م.

الأسواق المالية للأسهم والسندات

أسواق الأسهم

سجلت مؤشرات الأسهم العالمية تباينًا في الأداء بنهاية عام 2020م بالمقارنة مع نهاية عام 2019م. فقد ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي (DJIA) للأسهم الأمريكية بنسبة 6.8 في المئة ليغلق عند 30,606.48 نقطة بنهاية العام. وشهد مؤشر نيكاي (Nikkei) للأسهم اليابانية ارتفاعًا نسبته 18.4 في المئة ليغلق عند 27,668.15 نقطة، وارتفع مؤشر مورغن ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) بنسبة 3.0 في المئة تقريبًا ليغلق عند حوالي 1,840.22 نقطة. ويعزى هذا الأداء بشكل عام إلى السياسات الاقتصادية المتخذة من قبل الحكومات والبنوك المركزية للحفاظ على مستويات السيولة والائتمان في الأسواق، بالإضافة إلى أن تطور اللقاحات وفعاليتها من قبل شركات الأدوية العالمية أدى إلى تراجع المخاوف بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. في حين سجل مؤشر فوتسي- 100 البريطاني (FTSE-100) انخفاضًا نسبته 16.8 في المئة ليبلغ 6,460.52 نقطة، معوضًا جزءًا من خسائره الكبيرة التي حدثت عند بدء انتشار الجائحة.

أسواق السندات

انخفض العائد على السندات الحكومية في الدول المتقدمة الرئيسة كنتيجة للسياسات النقدية التوسعية، وخصوصًا عبر التوسع في تطبيق برامج التيسير الكمي على خلفية جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد انخفض العائد على السندات الحكومية الأمريكية لجميع فترات الاستحقاق التي تتراوح من شهر واحد إلى ثلاثين سنة لتسجل عوائد بين 0.43 في المئة و1.65 في المئة في نهاية عام 2020م، بالمقارنة مع عوائد تراوحت من 1.45 في المئة إلى 2.39 في المئة في نهاية عام 2019م. وفي المملكة المتحدة، سجلت السندات الحكومية انخفاضًا في العوائد على جميع فترات الاستحقاق، حيث

جدول رقم 1-4: الاتجاهات في الميزانيات العامة*

(نسبة مئوية)

	2018	2019	2020	توقعات 2021
الاقتصادات المتقدمة	**-3.4**	**-3.7**	**-13.2**	**-11.9**
الولايات المتحدة الأمريكية	-5.4	-5.7	-15.8	-15.0
منطقة اليورو	-0.5	-0.6	-7.6	-6.7
ألمانيا	1.8	1.5	-4.2	-5.5
فرنسا	-2.3	-3.0	-9.9	-7.2
إيطاليا	-2.2	-1.6	-9.5	-8.8
اليابان	-2.7	-3.1	-12.6	-9.4
المملكة المتحدة	-2.2	-2.3	-13.4	-11.8
كندا	0.3	0.5	-10.7	-7.8

* نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2021م.

سجلت عوائد سالبة لفترات الاستحقاق من شهر واحد إلى ست سنوات تراوحت بين 0.16- و0.06- في المئة، وانخفض عائد السندات لاستحقاق عشر سنوات وثلاثين سنة لتبلغ 0.19 و0.75 في المئة على التوالي في نهاية عام 2020م. وفي اليابان، استقر العائد السلبي على جميع فترات الاستحقاق التي تقل عن عشر سنوات؛ إذ بلغ عائد سندات الاستحقاق لشهر واحد والاستحقاق لتسع سنوات 0.12- في المئة و0.03- في المئة على التوالي بنهاية عام 2020م. كذلك انخفضت عوائد السندات الحكومية في منطقة اليورو لجميع فترات الاستحقاق؛ حيث سجلت ألمانيا عوائد بلغت 0.83- و0.57- و0.16- في المئة لفترات استحقاق شهر واحد وعشر سنوات وثلاثين سنة على التوالي، في حين سجلت إيطاليا عوائد بلغت 0.65- و0.54 و1.42 في المئة لنفس فترات الاستحقاق بنهاية عام 2020م.

التجارة الدولية وميزان المدفوعات

تراجع حجم التجارة العالمية في عام 2020م بنسبة 8.5 في المئة مقارنة بنسبة نمو بلغت 0.9 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن تنمو بمعدل 8.4 في المئة في عام 2021م. وبالنسبة لحجم الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت دول الاقتصادات المتقدمة انخفاضًا نسبته 9.5 في المئة في عام 2020م، ومن المتوقع أن تعود للنمو مجددًا في عام 2021م بنسبة 7.9 في المئة. وسجلت صادرات دول الاقتصادات الناشئة والنامية انخفاضًا نسبته 5.7 في المئة في عام

جدول رقم 1-5: التجارة العالمية والحساب الجاري

(نسبة مئوية)

	2019	2020	توقعات 2021
نمو التجارة العالمية	**0.9**	**-8.5**	**8.4**
الصادرات (سلع وخدمات)			
الاقتصادات المتقدمة	1.3	-9.5	7.9
الاقتصادات الناشئة والنامية	0.5	-5.7	7.6
الواردات (سلع وخدمات)			
الاقتصادات المتقدمة	1.7	-9.1	9.1
الاقتصادات الناشئة والنامية	-1.0	-8.6	9.0
الحساب الجاري*			
الاقتصادات المتقدمة	0.7	0.3	0.2
الولايات المتحدة	-2.2	-3.1	-3.9
منطقة اليورو	2.3	2.3	2.8
ألمانيا	7.1	7.1	7.6
فرنسا	-0.7	-2.3	-2.1
إيطاليا	3.0	3.6	3.5
اليابان	3.7	3.3	3.6
المملكة المتحدة	-3.1	-3.9	-3.9
الاقتصادات الناشئة والنامية	0.1	0.6	0.5
دول آسيا الناشئة والنامية	0.6	1.7	1.0
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	0.5	-3.0	0.3
أفريقيا جنوب الصحراء	-3.7	-3.7	-3.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-1.7	0.2	0.0

* نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2021م.

2020م، في حين يتوقع أن تعاود النمو بنسبة 7.6 في المئة في عام 2021م.

أما بالنسبة لحجم الواردات، فقد انخفضت الواردات من السلع والخدمات في دول الاقتصادات المتقدمة بنسبة 9.1 في المئة في عام 2020م، ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 9.1 في المئة في عام 2021م. كذلك انخفض حجم الواردات في دول الاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 8.6 في المئة في عام 2020م، ومن المتوقع أن تسجل نموًا معدله 9.0 في المئة في عام 2021م (جدول 1-5).

أ-الحساب الجاري

انخفض معدل نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الاقتصادات المتقدمة من 0.7 في المئة في عام 2019م إلى 0.3 في المئة في عام 2020م. حيث ازدادت نسبة العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ 3.1 في المئة في عام 2020م مقارنة بنحو 2.2 في المئة في عام 2019م، ومن المتوقع أن يسجل ارتفاعًا أيضًا ليبلغ 3.9 في المئة في عام 2021م. وفي منطقة اليورو، استقر معدل نسبة فائض الحساب الجاري عند 2.3 في المئة في عام 2020م، ويتوقع أن يرتفع إلى 2.8 في المئة في عام 2021م. بينما استقر الفائض في ألمانيا عند 7.1 في المئة في عام 2020م، ويتوقع أن يزداد إلى 7.6 في المئة في عام 2021م. في المقابل، ارتفع عجز الحساب الجاري في فرنسا ليصل إلى 2.3 في عام 2020م، مقارنة بحوالي 0.7 في المئة في عام 2019م، والذي يتوقع له أن ينخفض إلى 2.1 في المئة في عام 2021م. وسجل فائض الحساب الجاري في إيطاليا ما نسبته 3.6 في المئة في عام 2020م، مقارنة بفائض نسبته 3.0 في المئة في عام 2019م، ويتوقع أن ينخفض إلى 3.5 في المئة في عام 2021م. وارتفع العجز في المملكة المتحدة من 3.1 في المئة في عام 2019م إلى 3.9 في المئة في عام 2020م، ومن المتوقع أن يستقر عند هذه النسبة في عام 2021م. وفي اليابان انخفض الفائض من 3.7 في المئة في عام 2019م إلى 3.3 في المئة في عام 2020م، ويتوقع أن يعود ويتحسن ليبلغ ما نسبته 3.6 في المئة في عام 2021م.

أما في دول آسيا الناشئة والنامية، فقد ارتفع معدل فائض الحساب الجاري إلى 1.7 في المئة في عام 2020م كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 0.6 في المئة في عام 2019م، ومن المتوقع أن يسجل فائضًا نسبته 1.0 في المئة في عام 2021م. وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، سجل الحساب الجاري عجزًا نسبته 3.0 في المئة من الناتج المحلي في عام 2020م مقارنة بمعدل فائض نسبته 0.5 في المئة في عام 2019م، ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضًا نسبته 0.3 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021م (جدول 1-5).

ب-الحساب المالي

سجل الحساب المالي لميزان المدفوعات في اقتصادات الدول المتقدمة عجزًا بلغ 2.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، مقارنة بفائض مقداره 319.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، ولكن من المتوقع أن يحقق الحساب المالي فائضًا في عام 2021م قدره 136.3 مليار دولار أمريكي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع عجز الحساب المالي لميزان المدفوعات ليبلغ 766.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، مقارنة بحوالي 395.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019م. وسجلت منطقة اليورو ارتفاعًا في فائض الحساب المالي من 239.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019م إلى 337.9 مليار دولار أمريكي في العام 2020م. وفي ألمانيا، ارتفع فائض الحساب المالي ليصل إلى 289.9 مليار دولار في عام 2020م، مقارنة بحوالي 230.1 مليار دولار أمريكي في العام السابق. بينما ارتفع العجز في الحساب المالي في فرنسا ليصل إلى 71.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، مقارنة بحوالي 32.3 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وفي اليابان، انخفض فائض الحساب المالي ليصل إلى 168.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، مقارنة بحوالي 227 مليار دولار أمريكي في عام 2019م.

وفي دول الاقتصادات الناشئة والنامية، سجل الحساب المالي لميزان المدفوعات تحولًا من عجز مقداره 158.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، ليسجل فائضًا بحوالي 145.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020م. أما في دول أفريقيا جنوب الصحراء فقد سجل عجز الحساب المالي انخفاضًا في عام 2020م ليبلغ 37.9 مليار دولار أمريكي، مقارنة بعجز مقداره 52.5 مليار دولار أمريكي في العام السابق. أما في دول آسيا الناشئة والنامية، فقد تحول العجز في الحساب المالي والبالغ 81.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019م إلى فائضًا مقداره 261.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020م. وسجل الحساب المالي لميزان مدفوعات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تغيرًا من فائض بلغ 19.0 مليار دولار أمريكي في عام 2019م لعجزٍ مقداره 96.4 مليار دولار أمريكي في العام 2020م، في حين يتوقع أن يتحسن ليسجل فائضًا بنحو 29.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021م (جدول 1-6).

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر من صندوق النقد الدولي في أبريل 2021م، تأثرت جميع اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بآثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. ففي الإمارات العربية المتحدة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.9 في المئة في عام 2020م مقارنة بنمو نسبته 1.7 في المئة في عام 2019م. وفي نفس الفترة، سجلت دولة الكويت انكماشًا نسبته 8.1 في المئة مقابل نمو نسبته 0.4 في المئة، في حين ارتفع معدل الانكماش في سلطنة عُمان من 0.8 في المئة إلى 6.4 في المئة. كما سجلت مملكة البحرين نموًا سالبًا بلغ 5.4 في المئة مقارنة بنموٍ بلغت نسبته 2.0 في العام السابق، وانكمش الناتج المحلي في دولة قطر بنسبة 2.6 في المئة مقارنة مع نمو نسبته 0.8 في المئة في العام السابق، وانكمش في المملكة

جدول رقم 1-6: الحساب المالي لميزان المدفوعات

(مليار دولار أمريكي)

	2019	2020	توقعات 2021
الاقتصادات المتقدمة	**319.8**	**-2.8**	**136.3**
الولايات المتحدة	-395.5	-766.1	-877.8
منطقة اليورو	239.4	337.9	--
ألمانيا	230.1	289.9	327.0
فرنسا	-32.3	-71.1	-59.3
إيطاليا	53.7	80.2	75.3
اليابان	227.0	168.3	191.2
المملكة المتحدة	-105.8	-109.0	-124.4
كندا	-38.6	-32.1	-11.3
الاقتصادات الناشئة والنامية	**-158.3**	**145.6**	**266.9**
أفريقيا جنوب الصحراء	-52.5	-37.9	-50.9
دول آسيا الناشئة والنامية	-81.6	261.8	237.4
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	19.0	-96.4	29.2
دول أوروبا الناشئة والنامية	63.4	16.4	50.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-106.7	1.7	1.1

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2021م.

العربية السعودية بنسبة 4.1 في المئة في عام 2020م مقارنة بنمو نسبته 0.3 في المئة في العام السابق.

وانخفضت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باستثناء المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. فقد تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 2.1 في المئة في عام 2020م، مقابل انكماش بنسبة 1.9 في المئة في عام 2019م. وفي مملكة البحرين انخفض معدل التضخم من 1.0 في المئة في عام 2019م ليسجل انكماشًا بنسبة 2.3 في المئة في عام 2020م، في حين تراجع معدل التضخم في سلطنة عُمان من ارتفاع طفيف نسبته 0.1 في المئة إلى انكماش بمعدل 0.9 في المئة في نفس الفترة. وانخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في دولة قطر ليبلغ 2.7 في المئة مقابل 0.7 في المئة في العام السابق. أما في دولة الكويت، فارتفع معدل التضخم من 1.1 في المئة في عام 2019م إلى 2.1 في المئة في عام 2020م، في حين سجلت المملكة العربية السعودية ارتفاعًا في معدل التضخم بلغ 3.4 في المئة في عام 2020م مقابل انكماش نسبته 2.1 في المئة في العام السابق.

سجلت دول المجلس تراجعًا في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ حققت دولة الإمارات العربية المتحدة فائضًا بلغ 3.1 في المئة في عام 2020م، مقابل 8.4 في المئة في عام 2019م. وفي دولة الكويت، تقلص الفائض البالغة نسبته 16.4 في المئة من الناتج في عام 2019م إلى فائض نسبته 0.8 في المئة في عام 2020م. وفي دولة قطر سجل الحساب الجاري عجزًا نسبته 3.4 في المئة في عام 2020م، مقارنة بفائض نسبته 2.4 في المئة في العام السابق. وسجلت المملكة العربية السعودية عجزًا نسبته 2.1 في المئة في عام 2020م، مقابل فائض نسبته 4.8 في المئة في عام 2019م. أما في مملكة البحرين، ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى ما نسبته 9.6 في المئة في عام 2020م، مقابل 2.1 في المئة في العام السابق، كما ارتفع العجز في سلطنة عُمان ليصل إلى 10.0 في المئة، مقابل 5.4 في المئة في عام 2019م (جدول 1-7).

التعاون الإقليمي والدولي

المجلس النقدي الخليجي

شهد المجلس النقدي الخليجي عدة تطورات إزاء استكمال تحقيق الأهداف الأساسية في نظامه الأساسي والمهام الموكلة إليه من قبل مجلس إداراته، الذي عقد اثنين وخمسين اجتماعًا منذ تأسيسه حتى نهاية عام 2020م. وتضمنت التطورات عددًا من المشروعات المشتركة مع البنوك المركزية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى الأبحاث والتقارير واستمرار العمل على تنسيق السياسات النقدية وتعزيز التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء. كما قام المجلس النقدي بالانتهاء من إعداد إطار عمل شامل لنموذج توقعات السيولة وإدارتها، من خلال متابعة ورصد التغيرات في مصادر السيولة. كذلك طوّر المجلس نموذجًا

جدول رقم 1-7: التطورات الرئيسة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

	الإمارات العربية المتحدة		مملكة البحرين		المملكة العربية السعودية		سلطنة عمان		دولة قطر		دولة الكويت	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1.7	-5.9	2.0	-5.4	0.3	-4.1	-0.8	-6.4	0.8	-2.6	0.4	-8.1
معدل التضخم	-1.9	-2.1	1.0	-2.3	-2.1	3.4	0.1	-0.9	-0.7	-2.7	1.1	2.1
الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي)	35.4	11.0	-0.8	-3.3	38.2	-15.0	-4.1	-6.3	4.2	-5.0	22.1	0.9
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	8.4	3.1	-2.1	-9.6	4.8	-2.1	-5.4	-10.0	2.4	-3.4	16.4	0.8
نسبة الفائض/العجز في المالية العامة	0.6	-7.4	-9.0	-18.3	-4.5	-11.1	-6.7	-17.3	4.9	1.3	4.4	-9.4
عدد السكان (مليون نسمة)	10.7	11.1	1.5	1.5	34.1	34.8	4.6	4.4	2.8	2.8	4.8	4.9

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2021م.

اقتصاديًا كليًا، وجارٍ العمل على تحسينه لغرض دراسة اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأثير التحديات والتغيرات التي قد تطرأ على اقتصاداتها.

السوق الخليجية المشتركة

ارتفع إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل مطرد من 92.7 مليار دولار أمريكي في عام 2010م إلى قرابة 140.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019م. وتظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يتنقلون بين دول المجلس حوالي 27 مليون مواطن في عام 2019م. وارتفع العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليبلغ أكثر من 60 ألف رخصة حتى نهاية عام 2019م. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار نحو 358 ألف حالة تملك حتى نهاية عام 2019م. وفي مجال تداول الأسهم للعام 2020م، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء الأخرى حوالي 431 ألف مساهم في 653 شركة مساهمة برأس مال وصل إلى 376 مليار دولار أمريكي.

الهيئات المالية العربية

تعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والموضوعات المطروحة على جدول أعمالها. وفيما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

أ- صندوق النقد العربي

بلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء في نهاية عام 2019م حوالي 77.8 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح) تعادل حوالي 328 مليون دولار أمريكي، ليصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978م حوالي 2.4 مليار د.ع.ح. تعادل حوالي 10 مليار دولار أمريكي. وقد استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء من القروض التي قدمها الصندوق والبالغ عددها 187 قرضًا. وجاءت القروض التقليدية (التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ عام 1978م وحتى نهاية عام 2019م بحصة بلغت نحو 60.7 في المئة من إجمالي القروض، تلتها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بنسبة 29.9 في المئة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو نسبة 2.7 في المئة، في حين سجلت القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة بلغت 1.4 في المئة.

ب- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

بلغت التزامات المصرف المالية الكلية لصالح الدول المستفيدة 600.0 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2019م، ومنها 14 قرضًا بقيمة 240 مليون دولار أمريكي لمشروعات تنموية في أفريقيا. وقد حظيت مشروعات قطاع البنية الأساسية بالنصيب الأوفر من هذه التمويلات، إذ بلغت نسبتها 44.6 في المئة، وحاز القطاع الاجتماعي على نسبة 32.3 في المئة، وقطاع الزراعة والتنمية الريفية على نسبة 23.1 في المئة. وواصل المصرف العربي نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث تشير المؤشرات إلى ارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2019م إلى 5.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 4.8 مليار دولار أمريكي في نهاية العام السابق. وسجل صافي الدخل ربح مقداره 322 مليون دولار أمريكي في عام 2019م، بالمقارنة مع خسارة قدرها 39.9 مليون دولار أمريكي في عام 2018م، ويعزى ذلك بصفة رئيسة إلى التحسن في القيمة السوقية لمحافظ الأسهم والدخل الثابت.

ج- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

قدم الصندوق 12 قرضًا خلال عام 2019م بقيمة إجمالية قدرها 483.5 مليون دينار كويتي (د.ك.)، استفادت منها ست دول عربية، وقُدرت نسبة القروض المقدمة إلى إجمالي التكلفة لتلك المشروعات حوالي 31.4 في المئة. وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق

منذ بدء عملياته عام 1974م وحتى نهاية عام 2019م 689 قرضًا بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 10.8 مليار د.ك. وارتفع إجمالي الإيرادات لعام 2019م إلى حوالي 176.2 مليون د.ك. مقابل 61.4 مليون د.ك. في العام السابق، بينما سجلت المصاريف الإدارية خلال عام 2019م حوالي 8.8 مليون د.ك. وسجل صافي الدخل بعد اقتطاع المخصصات ربح قدره 160.6 مليون د.ك. في عام 2019م مقابل حوالي 49 مليون د.ك في عام 2018م.

د- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ إجمالي موجودات المؤسسة في عام 2019م نحو 517.7 مليون دولار أمريكي موزعة بين استثمارات بنسبة 43.6 في المئة، والنقدية والودائع المالية بنسبة 54.5 في المئة، والموجودات الأخرى بنسبة 2.0 في المئة. وبلغت حقوق الملكية في نهاية عام 2019م 487.9 مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي دخل المؤسسة في عام 2019م نحو 28.7 مليون دولار أمريكي، ويتضمن مبلغ 19.2 مليون دولار أمريكي ناتج عن نشاط المؤسسة في تقديم الضمان ومن الفوائد المحققة على السندات والودائع والحسابات تحت الطلب والإيرادات الأخرى، ومبلغ 13.2 مليون دولار أمريكي ناتج عن استثمارات موجودات المؤسسة ومن توزيعات الأرباح وبيع عدد من الاستثمارات في السندات والصناديق المالية والمحافظ الاستثمارية وفروق العملة، بينما بلغت مصاريف المؤسسة العمومية والإدارية في عام 2019م حوالي 10.3 مليون دولار أمريكي. وحققت المؤسسة في عام 2019م صافي ربح قدره 18.3 مليون دولار أمريكي، مقارنة بخسارة قدرها 3.1 مليون دولار أمريكي في العام السابق.

هـ- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

بلغ إجمالي قيمة مساهمة الهيئة في رؤوس أموال الشركات القائمة والشركات قيد التنفيذ (مساهمات وقروض) في عام 2019م نحو 640 مليون دولار أمريكي تعادل 89 في المئة من رأس مال الهيئة المدفوع والبالغ 721 مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي الدخل نحو 99.7 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 36.6 مليون دولار أمريكي في العام السابق، ويتكون الدخل بصفة أساسية من دخل المحافظ الاستثمارية والدخل من القروض وتوزيعات أرباح الشركات. وقد بلغ صافي الربح نحو 29 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 11.9 مليون دولار أمريكي في العام السابق. وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام 2019م نحو 1.02 مليار دولار أمريكي، مقابل 985 مليون دولار أمريكي في العام السابق. وبلغ إجمالي المطلوبات نحو 50.8 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 46.2 مليون دولار أمريكي في العام السابق. وبلغ إجمالي المطلوبات نحو 50.8 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 46.2 مليون دولار أمريكي في العام السابق.

البنك الإسلامي للتنمية

وفقًا لمسودة القوائم المالية المسلمة للمراجع الخارجي، ارتفع إجمالي موجودات البنك الإسلامي للتنمية من حوالي 32.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019م إلى 35.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020م، كما ارتفع إجمالي المطلوبات من 20.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019م إلى 22.0 مليار دولار أمريكي في عام 2020م. وارتفع رأس المال والاحتياطات لتبلغ 13.1 مليار دولا أمريكي في عام 2020م مقارنة بمبلغ 12.5 مليار دولار أمريكي. وانخفض إجمالي الإيرادات من حوالي 859.8 مليون دولار أمريكي في عام 2019م إلى 852.9 مليون دولار أمريكي في عام 2020م، بينما ارتفع إجمالي المصروفات من 665 مليون دولار أمريكي إلى 686 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة. ونتيجة لذلك بلغ صافي الدخل قرابة 166.5 مليون دولار أمريكي في عام 2020م، مقابل 194.1 مليون دولار أمريكي في عام 2019م. والجدير بالذكر أن القيمة الإجمالية للقروض المصروفة انخفضت إلى حوالي 2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، مقابل 2.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، وارتفاع القروض القائمة إلى قرابة 22.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020م، مقابل حوالي 20.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019م. وكذلك ارتفعت القروض المسددة إلى نحو 1.87 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، مقابل 1.86 مليار دولار أمريكي في عام 2019م.

صندوق الأوبك للتنمية الدولية

وفقًا للبيانات الأولية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية، انخفض رأسمال الصندوق (يشمل مساهمات الدول الأعضاء والاحتياطي) إلى حوالي 7.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020م، مقابل نحو 7.4 مليار دولار في نهاية عام 2019م. كما بلغ إجمالي موجودات الصندوق نحو 7.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020م. وانخفضت إجمالي القروض المصروفة في عام 2020م لتبلغ حوالي 1.3 مليار دولار، مقابل 1.5 مليار دولار في عام 2019م. كما انخفضت قيمة القروض المسددة إلى نحو 1.1 مليار دولار في عام 2020م، مقابل نحو 1.2 مليار دولار في عام 2020م. وبلغ إجمالي الإيرادات 324.7 مليون دولار في عام 2020م، مقابل 303.1 مليون دولار في عام 2019م. وسجل الصندوق في عام 2020م صافي دخل مقداره 239.3 مليون دولار، مقابل نحو 232.7 مليون دولار في عام 2019م.

صندوق النقد الدولي

اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي اجتماعها الثاني والأربعين افتراضيًا بتاريخ 15 أكتوبر 2020م، وناقشت اللجنة وضع الاقتصاد العالمي، خصوصًا تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وذكرت اللجنة في بيانها الختامي أن الاقتصاد العالمي يشهد تعافيًا اقتصاديًا مؤقتًا على المستوى العالمي، مدعومًا باستجابات استثنائية على صعيد السياسات الاقتصادية الكلية، إلا أن هذا التعافي يعد جزئيًا ومتفاوتًا بين الدول، ومحفوفًا بدرجة كبيرة بحالة من عدم اليقين. وأشارت اللجنة إلى أنها ستواصل الاستجابات الاستثنائية والعاجلة على مستوى السياسات النقدية والمالية لتتوافق مع مراحل هذه الأزمة، مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل بلد على حدة. وأشارت اللجنة أيضًا إلى التزامها باستخدام كل أدوات هذه السياسات المتاحة لاستعادة النمو الاقتصادي، وحماية الوظائف، وأكدت على استعدادها لمساعدة البلدان والشعوب الأكثر تعرضًا للمخاطر من خلال استيفاء احتياجاتها التمويلية، وتعزيز التعاون الدولي لتسريع وتيرة الجهود في مجالات البحث والتطوير بشأن الجائحة بهدف توفير اللقاحات للجميع بأسعار معقولة وبصورة عادلة، وهو ما يشكل مطلبًا رئيسًا للتغلب على هذه الجائحة ودعم التعافي الاقتصادي العالمي.

أشارت اللجنة كذلك إلى دعمها لجهود البلدان الرامية إلى استدامة القدرة على تحمل الدين، والعمل مع جميع الأطراف المعنية لتحسين هيكل تسوية الديون السيادية. ورحبت اللجنة بجهود الصندوق الاستثنائية لمساعدة بلدانه الأعضاء في التغلب على هذه الأزمة من خلال المشورة بشأن السياسات النقدية والمالية، وتنمية القدرات، والدعم المالي السريع. إضافة إلى ذلك، رحبت اللجنة بتمديد فترة سريان مساعدات التخفيف من أعباء خدمة الدين لمدة ستة أشهر أخرى من خلال الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، وبالتقدم المحرز في تأمين موارد إقراضية إضافية لتمويل الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر.

وعلاوة على ذلك، أيدت اللجنة تمديد مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الديون للدول الأشد فقرًا لمدة ستة أشهر إضافية. وأكدت اللجنة التزامها بالحفاظ على صندوق النقد الدولي كمؤسسة قوية تقوم على حصص العضوية للمحافظة على الأمان المالي العالمي، وتعمل اللجنة على مواصلة المراقبة للطلب على الاستفادة من موارد الصندوق، وعبرت عن التزامها بإعادة النظر في مدى كفاية حصص العضوية للدول الأعضاء، وتعمل أيضًا على مواصلة عملية إصلاح نظام حوكمة الصندوق وذلك في إطار المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص، بما في ذلك الاتفاق على صيغة جديدة للحصص، في موعد أقصاه 15 ديسمبر 2023م.

مجموعة البنك الدولي

لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي اجتماعًا افتراضيًا بتاريخ 16 أكتوبر 2020م، وقد ناقش الاجتماع استجابة مجموعة البنك الدولي لأزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وأشار البيان الختامي للجنة إلى أن الأزمة التي يمر بها العالم تشكّل ضغطًا على

النظام الصحي، وتعطل الإنتاجية، وتهدد الأمن الغذائي، وتضعف فرص العمل، وتخفض الدخول، ولاسيما للفئات الأكثر ضعفًا، مما يتطلب استجابة عالمية شاملة وقوية من جانب مجتمع التنمية.

ودعت اللجنة مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى مواصلة العمل مع البلدان الأعضاء والقطاعين العام والخاص وشركاء التنمية، والمنظمات الدولية، وإلى ضرورة تعزيز مجموعة البنك الدولي للاستجابة مع مواصلة التركيز على إنهاء الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة. وشددت اللجنة على أهمية وجود لقاح فعّال لفيروس كورونا، حيث رحبت بالتمويل البالغ حجمه 12 مليار دولار الذي تم اعتماده للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك لدعم شراء اللقاحات وتوزيعها. وشجعت اللجنة مجموعة البنك الدولي على المساعدة في جعل الاختبارات والعلاجات واللقاحات ميسرة التكلفة للبلدان النامية مع إمكانية حصولها عليها بشكل عادل. ولتسريع وتيرة الانتعاش المرن الذي يركز على فرص العمل والتحول الاقتصادي، طلبت اللجنة من مجموعة البنك الدولي تقديم المعرفة الاستشارية والمساندة المالية لمساعدة البلدان المعنية على تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي، وتسهيل انتقال رأس المال والعمالة نحو القطاعات التي ستكون منتجة ومستدامة في فترة ما بعد الجائحة، مع إتاحة الابتكارات اللازمة لزيادة تمويل التجارة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى ذلك، نوهت اللجنة بأهمية الاستجابة الفورية في مجالات الصحة العامة والأمن الغذائي والتعليم، إذ دعت جميع البلدان إلى دعم توافر الإمدادات الطبية والغذائية التي تعتمد عليها البلدان النامية لتجنب خطر حدوث أزمة صحية، وانتشار المجاعة. وتعمل مجموعة البنك الدولي جاهدة على تشجيع إعداد حلول شاملة للديون تشتمل على أربعة عناصر على الأقل: تعليق الديون وخفض الديون وتسوية الديون وشفافية الديون. ورحبت مجموعة البنك الدولي بالاتفاق المبدئي لمجموعة العشرين على إطار مشترك لمعالجة الديون خارج نطاق المبادرة، وهذا الإطار وافق عليه أيضًا نادي باريس، ورحبت أيضًا باقتراح إجراءات لمعالجة الضغوط على المالية العامة وإجهاد الديون لكل حالة على حدة للبلدان متوسطة الدخل، من خلال إتاحة موارد إضافية في هذه الأوقات الصعبة بما يتماشى مع التزامات حزمة رأس المال.

بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية

عَقد بنك التسويات الدولية اجتماعه العام السنوي التسعين، وأصدر تقريره الاقتصادي في شهر يونية 2020م، وركز التقرير على دور تدابير الاحتواء وتدخلات السياسات بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ إنه من المتوقع أن تكون الآثار الصحيّة والاجتماعية والاقتصادية أعمق وأطول أمدًا من آثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008م. وأشاد التقرير بدور التعاون الوطني والدولي، وإجراءات السياسات التي اتخذتها الحكومات والبنوك المركزية، مشيرًا إلى أن حجم ونطاق الاستجابة المالية والنقدية والاحترازية لجائحة كورونا لم يسبق لهما مثيل، على الرغم من تزايد مواطن الضعف في فترة ما قبل الجائحة، لا سيما في القطاع المالي غير المصرفي. وعلى الرغم من أن الأنظمة المصرفية الحالية تتمتع برأس مال أفضل وأكثر سيولة مما كانت عليه في عام 2008م، إلا أن إجراءات البنوك المركزية تهدف إلى منع تطور الأزمة الحقيقية إلى أزمة مالية. إضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أنه خلال العصر الرقمي الحالي تؤدي البنوك المركزية دورًا ثلاثيًا في أنظمة الدفع والتسوية، يتضمن التحفيز والتشغيل والإشراف. فعلى سبيل المثال، يناقش التقرير القضايا المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية والتقنيات الرقمية.

وإلى جانب إسهامه الممتد في العديد من لجان بنك التسويات الدولية، انضم البنك المركزي السعودي إلى لجنة النظام المالي العالمي في عام 2020م، وهي لجنة تتولى مراقبة تطورات القطاع المالي، وتحليل الآثار المترتبة على الاستقرار المالي وسياسة البنك المركزي. ويشارك البنك المركزي أيضًا في أحد أهم لجان بنك

التسويات وهي لجنة بازل للرقابة المصرفية المعنية بوضع المعايير العالمية الأساسية للتنظيم الاحترازي للبنوك، وتوفير منتدى للتعاون التنظيمي بشأن مسائل الرقابة المصرفية منذ عام 1974م، حيث نسقت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من التدابير التنظيمية والإشرافية للتخفيف من آثار الجائحة. وتهدف هذه التدابير إلى السماح للبنوك بالإقراض وتقديم الخدمات المالية للاقتصاد الحقيقي، مع الاحتفاظ بقدرتها على تخفيف الخسائر بطريقة منظمة. إلى جانب ذلك، عملت اللجنة على جعل القدرة التشغيلية متاحة في البنوك والجهات الإشرافية الأعضاء استجابةً للجائحة.

مجلس الاستقرار المالي

عقد مجلس الاستقرار المالي اجتماعه الأخير لسنة 2020م في شهر نوفمبر، وناقش الاجتماع تقريرًا شاملًا عن مراجعة اضطرابات الأسواق المالية لشهر مارس، ومستجدات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تمهيدًا لرفع التقرير إلى قمة الرياض في مجموعة العشرين. إلى جانب ذلك، وافق الأعضاء على تنظيم العمل المستقبلي للوساطة المالية غير المصرفية، ومن ذلك خطة عمل السياسات المعنية بصناديق أسواق النقد.

وتناول الاجتماع أيضًا برنامج عمل مجلس الاستقرار المالي لعام 2021م، والمخرجات المقترحة من الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين المكملة للعمل الذي بدأته مجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية الرامي إلى تنفيذ خارطة طريق لتعزيز عمل المدفوعات عبر الحدود، وناقش كذلك توصيات مجلس الاستقرار المالي رفيعة المستوى لتنظيم العملات المستقرة العالمية والإشراف عليها ومراقبتها. إضافة إلى ذلك، تبادل الأعضاء وجهات النظر بشأن مدى توزان برنامج المجلس بين تلبية الحاجة المستمرة للاستجابة للتحديات الناشئة عن جائحة فيروس كورونا والعمل على مسائل الاستقرار المالي الأخرى، مع تقديم مقترحات لتعزيز تحديد الأولويات في برنامج العمل. وناقش الأعضاء كذلك الحاجة إلى مضاعفة عمل المجلس في مجالي تداعيات التغير المناخي على الاستقرار المالي والإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.

مجموعة العشرين

ترأست المملكة العربية السعودية اجتماعات دول مجموعة العشرين في عام 2020م، وتمحور جدول أعمال هذه الاجتماعات حول اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع من خلال تمكين الإنسان والحفاظ على كوكب الأرض وتشكيل آفاق جديدة. وعقد قادة دول المجموعة أول قمة استثنائية افتراضية في مارس 2020م برئاسة المملكة العربية السعودية لمناقشة سبل المضي قدمًا في تنسيق الجهود العالمية لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والحد من تأثيرها على الإنسان، وحماية الأرواح، وحماية الاقتصاد العالمي، والحفاظ على الاستقرار المالي واستعادة الثقة، وتقليل الاضطرابات في التجارة وسلاسل التوريد العالمية، وتقديم المساعدة لجميع الدول المحتاجة إليها، وتعزيز التعاون العالمي، والتنسيق بشأن الصحة العامة والتدابير المالية. وخلصت القمة إلى قرارات استثنائية، ومنها وضع مبادرة لتعليق خدمة الديون، ووضع خطة عمل لمواجهة الجائحة.

كذلك اجتمع قادة دول مجموعة العشرين للمرة الثانية برئاسة المملكة العربية السعودية افتراضيًا يومي 21 و22 نوفمبر 2020م مؤكدين على ما تم الالتزام به في القمة الاستثنائية، ومتفقين على ضرورة تنسيق الإجراءات العالمية والتضامن والتعاون متعدد الأطراف أكثر من أي وقت مضى؛ لمواجهة التحديات الراهنة الناتجة عن الجائحة، وحشد الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات التمويلية العاجلة في مجال الصحة العالمية؛ لدعم الأبحاث والتطوير والتصنيع والتوزيع للعلاجات واللقاحات الآمنة والفاعلة. وأكدت القمة على أن النشاط الاقتصادي العالمي قد تعافى جزئيًا على خلفية معاودة فتح اقتصادات دول مجموعة العشرين تدريجيًا، واتخاذ إجراءات السياسات المهمة، على الرغم من الانكماش الحاد الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام 2020م. وتجدر الإشارة إلى مساهمة المملكة العربية السعودية بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لمساندة الجهود الدولية للتصدي للجائحة في إطار تعزيز التأهب والاستجابة

للحالات الطارئة، وتطوير أدوات تشخيصية وعلاجات ولقاحات جديدة وتوزيعها، وتلبية الاحتياجات فيما يتعلق بالرصد والتنسيق الدولي، ويأتي هذا التبرع تلبية لالتزام المملكة بما تم الاتفاق عليه خلال القمة الاستثنائية لقادة مجموعة العشرين التي ترأسها خادم الحرمين الشريفين ودعا إليها.

وعلاوة على ذلك، أكد القادة على عزمهم الاستمرار في استخدام جميع أدوات السياسات المتاحة حسب الاقتضاء لحماية الأرواح والوظائف ومصادر الدخل، ودعم التعافي الاقتصادي العالمي. وأكدت القمة مجددًا على الالتزامات الخاصة بأسعار الصرف التي تعهد بها وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في شهر مارس من عام 2018م. وأعرب القادة عن التزامهم باتخاذ التدابير الفورية والاستثنائية لمواجهة جائحة فيروس كورونا من خلال تطبيق إجراءات غير مسبوقة متعلقة بالمالية العامة، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي بما يتوافق مع اختصاص الحكومات والبنوك المركزية، ومواصلة دعمهم للدول الناشئة والنامية ومنخفضة الدخل، واتخاذ خطوات لدعم التعافي وتحقيق نمو مستدام ومتوازن وشامل. كذلك التزم القادة بتطبيق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين وتمديدها إلى شهر يونية لعام 2021م، حيث تسمح المبادرة للدول المخولة للاستفادة منها بتعليق مدفوعات خدمة الدين للجهات المقرضة الثنائية الرسمية. وأيد القادة إطار العمل المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز نطاق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين.

وتعهد قادة مجموعة العشرين على تشكيل حُقبة قوية ومستدامة ومتوازنة وشاملة تُعرف بفترة ما بعد جائحة فيروس كورونا، وعلى الخطوات اللازم اتخاذها للاستعداد بشكل أفضل لأي أزمة في المستقبل. وركّزت القمة على إعداد خطة للتنمية تشتمل على مواضيع الصحة، والتجارة والاستثمار، والنقل والسفر، والهيكل المالي العالمي، والاستثمار في البنية التحتية. إضافة إلى ذلك، أشارت القمة إلى العديد من القضايا، ومنها الالتزام بمبادئ مجلس الاستقرار المالي التي تدعم الاستجابات المحلية والدولية للجائحة. وناقشت القمة قضايا حول الاقتصاد الرقمي، والضرائب الدولية، ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى ضمان تحقيق التعافي الشامل للتصدي لعدم المساواة، والتنمية المستدامة، وإتاحة الفرص من خلال مواصلة الجهود للحد من أوجه عدم المساواة. فعلى سبيل المثال، أيد القادة قائمة خيارات السياسات لمجموعة العشرين لتعزيز إتاحة الفرص للجميع، وأيدوا أيضًا المبادئ التوجيهية للسياسات رفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي للشباب والمرأة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورحب القادة بخطة عمل الشمول المالي لمجموعة العشرين لعام 2020م التي ستوجه عمل مجموعة الشراكة العالمية للشمول المالي للسنوات الثلاث القادمة.

وأيد القادة منصة الاقتصاد الدائري للكربون بعناصره الأربعة (خفض الانبعاثات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وإزالتها) مدركين الأهمية المحورية لخفض الانبعاثات. وأكدوا على أهمية الزراعة لضمان الأمن الغذائي، والمياه باعتبارها السلعة الأساسية لحياة الإنسان. واختتم القادة بالإعراب عن شكرهم للمملكة العربية السعودية على استضافة قمة الرياض الناجحة، ويتطلع القادة إلى قمة إيطاليا لعام 2021م.

منظمة الأوبك

عُقد الاجتماع الوزاري الثاني عشر للدول الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك بشكل افتراضي في شهر ديسمبر 2020م، حيث أكد على استمرار التزام الدول المشاركة في إعلان التعاون بالعمل على تحقيق الاستقرار في سوق النفط، والمحافظة على المصالح المشتركة للدول المنتجة للنفط والإمدادات الاقتصادية والآمنة وذات الكفاءة للمستهلكين والعائد العادل على رأس المال المستثمر. إضافةً إلى ذلك، استحضر الاجتماع الاجتماعات غير العادية التي عُقدت في شهري أبريل ويونية، وأثنى على القرارات التي اتخذت بالإجماع لتعديل تخفيضات الإنتاج العام للنفط الخام.

ورحب الاجتماع كذلك بالأداء الإيجابي في تحقيق مستويات الالتزام في معدلات الإنتاج، والتجاوب البنّاء للعديد من الدول مع آلية التعويض لاستيعاب الكميات المنتجة من النفط التي لم تخفضها من قبل. ووافق على عقد الاجتماعات الوزارية للدول الأعضاء وغير الأعضاء بشكل شهري لتقييم أوضاع السوق واتخاذ القرارات بشأن إجراء تعديلات إضافية على الإنتاج.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية

مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو جهة دولية تُعنى بوضع المعايير بهدف التنظيم الاحترازي، ويسعى المجلس من خلال ذلك إلى ضمان سلامة قطاع الخدمات المالية الإسلامية واستقراره، إذ يغطي هذا القطاع المجالات المصرفية والأسواق المالية والتأمين التكافلي. وتكمل المعايير التنظيمية، الصادرة من المجلس، الأطر التنظيمية الدولية السارية لقطاع الخدمات المالية، وتنسجم معها. تجدر الإشارة إلى أن المملكة عضو في المجلس منذ إنشائه عام 2002م. وفي نهاية عام 2020م، بلغ عدد أعضاء المجلس 188 عضوًا. من جانب آخر، من المقرر أن يستضيف البنك المركزي السعودي القمة الخامسة عشرة للمجلس في عام 2021م.

وأصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية أكثر من 30 معيارًا احترازيًا، من أهمها معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية رقم 17 "المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي". وفي مايو من عام 2018م، أقرّ صندوق النقد الدولي هذا المعيار للقطاع المصرفي مع منهجية التقييم المرتبطة به بغرض إجراء عمليات تقييم للقطاع المالي وإعداد تقارير التقيّد بالمعايير والقواعد. وفي ديسمبر 2019م، وافق مجلس الاستقرار المالي أيضًا على إدراج هذا المعيار.

مجموعة العمل المالي

تمحور الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي المنعقد في أكتوبر من عام 2020م حول موضوع عدم اليقين بشأن التعافي الاقتصادي في أعقاب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي نجم عنها ازدياد عمليات الاحتيال المالي، مثل الاحتيال الاستثماري والجريمة السيبرانية. وأكد الاجتماع أيضًا على أهمية قيام الدول والسلطات باتخاذ التدابير اللازمة، ويدخل في ذلك ضرورة تبني منهج قائم على المخاطر للحيلولة أو التخفيف من المخاطر الناشئة المتمثلة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالجائحة. وبوجود ما يقارب 200 دولة وحكومة ملتزمة بتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي، شدّد الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي على أهمية تعزيز التعاون مع المجموعات الإقليمية النظيرة لمجموعة العمل المالي بغية تحسين عملية تطبيق معايير مجموعة العمل المالي حول أرجاء العالم، مع الأخذ في الحسبان تداعيات الجائحة. وناقش ممثلو الدول أيضًا المبادرة الاستراتيجية لمجموعة العمل المالي، متضمنةً الاستجابة على مستوى السياسات لجائحة فيروس كورونا فيما يخص التقييم المتبادل، وعمليات المتابعة، والزيارات الميدانية للدول ذات المخاطر المرتفعة. علاوةً على ذلك، سلط الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الضوء على العمل المستمر الرامي إلى إعداد إطار إرشادي جديد لمجموعة العمل المالي عن تمويل نشر التسلح وتقييم المخاطر وتخفيفها لمساندة الدول وقطاعاتها الخاصة بشأن كيفية تطبيق المتطلبات الجديدة لتلافي الآثار غير المقصودة، مثل الإقصاء المالي.

2

الاقتصاد السعودي

الاقتصاد السعودي

شهد العالم ظروفًا استثنائيةً خلال عام 2020م على جميع الأصعدة، ومنها الصعيد الاقتصادي، حيث ألقت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بظلالها على الاقتصاد العالمي. وكجزءٍ من منظومة الاقتصاد العالمي، انكمش اقتصاد المملكة العربية السعودية عام 2020م بنسبة 4.1 في المئة. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انكماش القطاع النفطي بسبب تراجع الطلب العالمي على منتجات الطاقة الناتج عن إغلاق الاقتصاد العالمي، وإجراءات الحظر المرافقة لذلك، إضافة إلى تزامن ذلك مع التزام المملكة باتفاقية (أوبك+) لخفض الإنتاج استجابةً لتراجع الطلب على النفط وبهدف تحقيق الاستقرار في السوق النفطية. كذلك انكمش القطاع غير النفطي على خلفية تطبيق التدابير الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا ومنها إغلاق الأسواق المحلية ومنع التجول اللذين استمرا لأكثر من ثلاثة أشهر، وتأثرت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة إثر ذلك بنسبٍ متفاوتة. وعلى الرغم من ذلك، أظهر الاقتصاد السعودي مرونةً في استيعاب التداعيات الاقتصادية بشكل لافت؛ فقد تمكنت المملكة من تخفيف آثار الجائحة وتبعاتها بحكمة واقتدار، وضربت للعالم مثالًا يحتذى به في تظافر جهود مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها في مواجهة الجائحة والحفاظ على المكتسبات. وشهد عام 2020م أيضًا ترؤس المملكة لمجموعة دول العشرين، إذ حققت المملكة نجاحًا باهرًا في رئاستها للمجموعة على الرغم من ظروف الجائحة واستضافة القمة افتراضيًا، وتم إطلاق العديد من المبادرات والمخرجات التاريخية لدعم وإصلاح الاقتصاد العالمي والتغلب على آثار جائحة كورونا الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

النمو الاقتصادي

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100) بنسبة 4.1 في المئة لعام 2020م ليبلغ حوالي 2,531.4 مليار ريال، مقابل نمو نسبته 0.3 في المئة في العام السابق. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تسجيل القطاع النفطي انكماشًا نسبته 6.7 في المئة بسبب تراجع إنتاج المملكة من النفط مع التراجع الكبير في الطلب العالمي على النفط نتيجةً لتداعيات جائحة فيروس كورونا، مقابل انخفاض نسبته 3.6 في المئة في العام السابق. وفي المقابل، سجل القطاع غير النفطي انخفاضًا نسبته 2.3 في المئة، مقابل نمو نسبته 3.3 في المئة في العام السابق. حيث تراجع القطاع الخاص بنسبة 3.1 في المئة، مقابل نمو نسبته 3.8 في المئة في العام السابق. كذلك سجل القطاع الحكومي انخفاضًا نسبته 0.5 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 2.2 في المئة للعام السابق.

وانكمشت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالأسعار الثابتة في عام 2020م بنسبٍ متفاوتة (جدول 2-2)، إذ انخفض كل من نشاط الصناعات التحويلية بنسبة 7.7 في المئة، ونشاط التعدين والتحجير بنسبة 6.0 في المئة، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 6.0 في المئة، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 4.8 في المئة، ونشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنسبة 4.2 في المئة، ونشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة 2.1 في المئة، ونشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة 1.7 في المئة، ونشاط التشييد والبناء بنسبة 0.4 في المئة. من جانب آخر، سجل كل من نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، ونشاط الخدمات الحكومية نموًا نسبته 0.8 في المئة و0.4 في المئة على التوالي.

العرض والطلب المحليان

سجل إجمالي العرض من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية انخفاضًا نسبته 3.4 في المئة في عام 2020م. حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية تراجعًا نسبته

1.5 في المئة، وتراجع القطاع الحكومي بنحو 0.7 في المئة، والقطاع الخاص بنحو 1.9 في المئة. وسجل إجمالي الواردات من السلع والخدمات انخفاضًا نسبته 9.9 في المئة.

كذلك سجل إجمالي الطلب على السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية في عام 2020م انخفاضًا نسبته 4.5 في المئة، حيث ارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي بنسبة 0.6 في المئة نتيجةً لارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو 5.6 في المئة على الرغم من انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنحو 2.5 في المئة. وانخفض إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 9.1 في المئة (جدول 2-3).

وسجلت الصادرات غير النفطية تراجعًا ملحوظًا بنسبة 24.2 في المئة، إذ سجلت صادرات الخدمات انخفاضًا حادًا نسبته 57.7 في المئة، مقارنةً بارتفاع نسبته 18.1 في المئة في العام السابق، في حين سجلت الصادرات السلعية انخفاضًا نسبته 10.8 في المئة مقارنةً بانخفاض نسبته 2.7 في المئة في العام السابق (جدول 2-3).

جدول رقم 2-1: مؤشرات اقتصادية مختارة

	2019	2020
تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)	34.2	35.0
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	2,973.6	2,625.4
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (2010م=100)	2,639.8	2,531.4
معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النفطي	132.7	133.8
معدل التضخم (أسعار المستهلك)	-2.1	3.4
إجمالي عرض النقود (ن3) (مليار ريال)	1,985.1	2,149.3
المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)	9.8	9.2
متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)	65.0	41.9
متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (2010م=100)	112.1	115.0
نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود	9.5	9.6
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود	90.5	90.4
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)	70.5	68.0
أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي** (3 أشهر)	2.6	1.2
معدل كفاية رأسمال المصارف (معيار بازل3)	19.4	20.3
الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)	926.8	781.8
الإيرادات النفطية (مليار ريال)	594.4	413.0
المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)	1,059.4	1,075.7
عجز الميزانية العامة (مليار ريال)	-132.6	-293.9
نسبة عجز الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي	-4.5	-11.2
الصادرات السلعية*** (مليار ريال)	981.0	652.0
الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)	574.4	559.9
نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	4.8	-2.8
الحساب الجاري (مليار ريال)	143.4	-73.7
مؤشر أسعار الأسهم المحلية (1985م=1000)	8,389.2	8,689.5
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	22.8	32.5

* حسب أرقام الأوبك.
** أسعار الفائدة بين المصارف.
*** تشمل الصادرات النفطية وغير النفطية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية، وزارة الطاقة، هيئة السوق المالية، البنك المركزي السعودي.

التضخم

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2020م بنسبة 3.4 في المئة، متأثرًا بزيادة ضريبة القيمة المضافة من 5 في المئة إلى 15 في المئة والتي تم تطبيقها في بداية شهر يولية من عام 2020م، مقارنة بانخفاض نسبته 2.1 في المئة في عام 2019م، حيث شهدت معظم الأقسام ارتفاعًا سنويًا في أرقامها القياسية، وشمل ذلك قسم الأغذية والمشروبات، وقسم التبغ، وقسم الاتصالات، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل، وقسم المطاعم والفنادق، وقسم السلع والخدمات الشخصية، وقسم الملابس والأحذية، وقسم الترفيه، وقسم الثقافة، وقسم الصحة. وفي المقابل سجل الرقم القياسي انخفاضًا في كلٍ من قسم التعليم، وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى. وسجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعًا نسبته 3.4 في المئة في عام 2020م، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.9 في المئة في عام 2019م. وسجل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في عام 2020م ارتفاعًا نسبته 0.9 في المئة، وهي نفس نسبة الارتفاع للعام الماضي.

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى انخفاض متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف في عام 2020م بنسبة 35.5 في المئة ليبلغ نحو 41.91 دولارًا للبرميل مقارنة بنحو 64.96 دولارًا للبرميل في عام 2019م. وبالنسبة إلى إنتاج المملكة من النفط، تشير

جدول رقم 2-2: الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بقيم المنتجين بالأسعار الثابتة (2010م = 100)

(مليون ريال)

	2018	2019	2020*	التغير 2020
أ- الصناعات والمنتجون الآخرون ما عدا منتجي الخدمات الحكومية				
1- الزراعة والغابات وصيد الأسماك	60,617	61,410	60,361	-1.7
2- التعدين والتحجير	1,046,918	1,008,789	948,356	-6.0
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	1,036,740	998,125	937,605	-6.1
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى	10,178	10,664	10,751	0.8
3- الصناعات التحويلية	318,529	313,553	289,323	-7.7
أ) تكرير الزيت	94,376	91,370	79,093	-13.4
ب) صناعات أخرى	224,153	222,183	210,230	-5.4
4- الكهرباء والغاز والماء	34,776	33,398	32,690	-2.1
5- التشييد والبناء	113,172	118,381	117,861	-0.4
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	231,569	246,085	234,391	-4.8
7- النقل والتخزين والاتصالات	154,946	163,618	153,775	-6.0
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	257,692	271,938	274,231	0.8
أ) الأنشطة العقارية	137,934	142,621	143,170	0.4
ب) أخرى	119,758	129,317	131,061	1.3
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	52,918	56,591	54,234	-4.2
10- ناقصًا الخدمات المصرفية المحتسبة	21,232	21,966	23,444	6.7
ب- الخدمات الحكومية	**366,165**	**371,677**	**373,195**	**0.4**
المجموع ما عدا رسوم الاستيراد	**2,616,070**	**2,623,474**	**2,514,973**	**-4.1**
رسوم الاستيراد	15,021	16,338	16,432	0.6
الناتج المحلي الإجمالي	**2,631,091**	**2,639,811**	**2,531,405**	**-4.1**

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

بيانات وزارة الطاقة إلى انخفاض إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة 5.8 في المئة في عام 2020م ليبلغ نحو 3,372.0 مليون برميل سنويًا. حيث انخفض المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط في عام 2020م بنسبة 6.1 في المئة ليبلغ نحو 9.2 مليون برميل مقارنة بنحو 9.81 مليون برميل في عام 2019م (جدول 2-1).

وفي ما يخص نشاط الكهرباء، سجلت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية في عام 2020م حوالي 289.3 مليون ميجاوات/ساعة. وبحسب نوعية الاستهلاك، استحوذ الاستهلاك السكني على 47.6 في المئة (137.7 مليون ميجاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك الصناعي بنسبة 20.0 في المئة (57.9 مليون ميجاوات/ساعة)، ثم الاستهلاك التجاري بنسبة 14.4 في المئة (41.6 مليون ميجاوات/ساعة)، ثم الاستهلاك الحكومي بنسبة 12.3 في المئة (35.5 مليون ميجاوات/ساعة). وبلغ الحمل الذروي للكهرباء في عام 2020م حوالي 62,000 ميجاوات. ووصلت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي 64,001 ميجاوات.

وفي مجال الصناعة والثروة المعدنية، تشير أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى أن إيرادات الدولة من التعدين بلغت 4.9 مليار ريال، وبلغ عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة في هذا القطاع نحو 150 ألف وظيفة معظمها في الصناعات الوسيطة والتحويلية. وقد بلغ إجمالي عدد الرخص التعدينية في نهاية عام 2020م نحو 2,062 رخصة، وهي 69 رخصة لمناجم الصغيرة، و70 رخصة محجر مواد خام، و33 رخص تعدين، و1,334 رخصة محاجر مواد البناء، و556 رخصة كشف معادن الذهب والمعادن المصاحبة. وعلاوة على ذلك، تم حجز 9 مجمعات تعدينية، و54 موقع احتياطي تعديني بمساحة تقارب 4,000 كم مربع. كذلك بلغ عدد مجمعات الأنشطة التعدينية المعتمدة ومواقع الاحتياطي التعديني 428 موقعًا بمساحة تزيد عن 69,000 كم مربع موزعة على جميع مناطق المملكة. ووفقًا لتقديرات الوزارة الأولية لعام 2020م، بلغ إنتاج الذهب نحو 13,222 كجم، وبلغ إنتاج الفضة نحو 7,479 كجم، وبلغ إنتاج مركزات النحاس نحو 92,915 طن، وبلغ إنتاج الزنك نحو 54,448 طن. وحسب بيانات الوزارة، تم تنفيذ أكثر من 479 جولة حقلية في مختلف مناطق

جدول رقم 2-3: إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2018	2019	2020*	التغير 2020
إجمالي العرض**	**2,458,194**	**2,600,425**	**2,513,215**	**-3.4**
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي	1,944,202	2,026,064	1,995,724	-1.5
الحكومي	643,346	671,743	667,175	-0.7
الخاص	1,300,856	1,354,322	1,328,548	-1.9
إجمالي الواردات	513,993	574,361	517,491	-9.9
إجمالي الطلب	**2,775,578**	**2,844,114**	**2,717,523**	**-4.4**
الاستهلاك النهائي	1,844,341	1,866,990	1,877,824	0.6
الحكومي	726,101	709,171	749,112	5.6
الخاص	1,118,241	1,157,819	1,128,712	-2.5
إجمالي تكوين رأس المال	618,793	657,030	596,918	-9.1
الصادرات غير النفطية	312,444	320,095	242,781	-24.2
الصادرات السلعية	235,458	229,184	204,352	-10.8
صادرات الخدمات	76,985	90,910	38,429	-57.7

* بيانات أولية.

** يعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال يشمل واردات القطاع النفطي.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

المملكة لتجديد الرخص ومراقبة المواقع المتمعدنة وتنفيذ 1,500 زيارة لتأهيل المواقع المتمعدنة والمشاركة في أكثر من 188 لجنة حكومية مشتركة لدراسة حجز تلك المناطق ومتابعة الاستثمارات التعدينية والعمل على حماية البيئة، بالإضافة إلى دراسة 1,510 طلب لحجج استحكام واردة من المحاكم الشرعية، وإسقاط إحداثياتها الجغرافية على قواعد بيانات الوزارة للتأكد من عدم وقوعها ضمن المناطق التعدينية.

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود (ن3) ارتفاعًا نسبته 8.3 في المئة في عام 2020م ليبلغ نحو 2,149.3 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 7.1 في المئة في عام 2019م. وسجلت الودائع المصرفية نموًا نسبته 8.2 في المئة، مقارنةً بنمو نسبته 7.3 في المئة في عام 2019م، وبهذا شكّلت الودائع المصرفية ما نسبته 90.4 في المئة من عرض النقود (ن3). وسجل النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعًا نسبته 9.1 في المئة، مقارنةً بنمو نسبته 5.0 في المئة في عام 2019م. وبتحليل مكونات الودائع المصرفية في عام 2020م نسبةً إلى إجمالي عرض النقود (ن3)، شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 59.7 في المئة، وشكّلت الودائع الزمنية والادخارية ما نسبته 22.1 في المئة، وشكّلت الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 8.7 في المئة. وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع بنهاية عام 2020م، سجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعًا نسبته 9.2 في المئة لتبلغ 1,518.3 مليار ريال، مشكلةً ما نسبته 78.1 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، وارتفعت كذلك ودائع القطاع العام بنسبة 4.7 في المئة لتبلغ 424.7 مليار ريال، تمثل ما نسبته 21.9 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية بنهاية عام 2020م.

وبالنظر إلى مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في نهاية عام 2020م، سجل إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص ارتفاعًا نسبته 14.0 في المئة ليبلغ 1,762.4 مليار ريال، شكل ما نسبته 90.7 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 86.1 في المئة في نهاية عام 2019م. وسجل إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع العام ارتفاعًا نسبته 16.2 في المئة ليبلغ نحو 517.5 مليار ريال، مستحوذًا على ما نسبته 26.6 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية. وبذلك ارتفعت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية عام 2020م إلى 117.3 في المئة، مقارنةً مع 110.9 في المئة في نهاية عام 2019م.

وتشير بيانات المركز المالي الموحد للمصارف التجارية في نهاية عام 2020م إلى ارتفاع احتياطيات المصارف التجارية بنسبة 20.4 في المئة لتصل إلى 288.2 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 7.4 في المئة في العام السابق، وبالتالي ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة 9.9 في المئة ليبلغ 377.1 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 13.0 في المئة في العام السابق.

وبذلك ارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع المصرفية إلى 19.4 في المئة، وتراجعت نسبتها إلى إجمالي الموجودات لتبلغ 12.7 في المئة بنهاية عام 2020م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقًا لمعيار بازل (معدل كفاية رأس المال) نحو 20.3 في المئة، النسبة الموصى بها من لجنة بازل. وسجلت المصارف التجارية في عام 2020م أرباحًا بلغت 38.7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 23.1 في المئة، مقارنةً بارتفاع نسبته 4.5 في المئة في عام 2019م.

قطاع التأمين

بلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في عام 2020م حوالي 1.48 في المئة، مقارنة بنسبة 1.27 في المئة في العام السابق. وبلغ صافي الأقساط (إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين) نحو 31.9 مليار ريال، وبلغت نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها 82.5 في المئة، مقارنة بنسبة 83.6 في المئة في عام 2019م.

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية في السوق الرئيسة ارتفاعًا سنويًا نسبته 3.6 في المئة ليبلغ 8,689.5 نقطة بنهاية عام 2020م. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في عام 2020م بنسبة 0.8 في المئة لتصل في نهاية العام إلى 9,101.8 مليار ريال، مقارنة بنحو 9,025.4 مليار ريال في نهاية العام السابق. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في عام 2020م بنسبة 134.7 في المئة ليبلغ 79.3 مليار سهم بقيمة بلغت نحو 2,087.8 مليار ريال.

المالية العامة

تشير بيانات الإيرادات والمصروفات الفعلية للمالية العامة للعام المالي 1442/1441هـ (2020م) إلى انخفاض الإيرادات بنسبة 15.6 في المئة لتبلغ نحو 781.8 مليار ريال مقارنةً بنحو 926.8 مليار ريال في عام 2020م. وجاء ذلك نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 19.5 في المئة لتصل إلى 413.1 مليار ريال، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 15.2 في المئة لتصل إلى 368.8 مليار ريال. في المقابل، سجلت المصروفات الفعلية ارتفاعًا بنسبة 1.5 في المئة لتبلغ نحو 1,075.7 مليار ريال، مقارنة بنحو 1,059.4 مليار ريال في عام 2019م. وارتفع العجز الفعلي بنسبة 121.6 في المئة ليبلغ نحو 293.9 مليار ريال مقارنةً بعجز فعلي بلغ 132.6 مليار ريال في عام 2019م.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تراجع وضع الحساب الجاري في عام 2020م، حيث سجل عجزًا بلغ 73.7 مليار ريال، مشكلًا نحو 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام 2020م إلى انخفاض حجم التجارة السلعية للمملكة بنسبة 24.8 في المئة، مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,169.4 مليار ريال، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات بنسبة 33.5 في المئة لتبلغ نحو 652.0 مليار ريال، حيث انخفضت كلٌ من الصادرات النفطية بنسبة 40.5 في المئة لتبلغ 447.6 مليار ريال، والصادرات غير النفطية بنسبة 10.8 في المئة لتبلغ نحو 204.4 مليار ريال. كذلك سجلت الواردات السلعية انخفاضًا بنسبة 9.9 في المئة لتبلغ نحو 517.5 مليار ريال في عام 2020م.

التجارة والاستثمار

أصدرت وزارة التجارة 17,768 سجلًا تجاريًا لشركات جديدة ومتنوعة خلال عام 2020م، مقارنة بعدد 19,533 شركة أُنشئت في عام 2019م، بانخفاض نسبته 8.9 في المئة. وبلغ عدد السجلات التجارية للشركات القائمة حتى نهاية عام 2020م نحو 185.1 ألف سجل تجاري. ومن حيث توزيع السجلات التجارية القائمة في مختلف مناطق المملكة، تصدرت منطقة الرياض بنسبة 41.5 في المئة من إجمالي عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام 2020م، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 24.9 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 18.9 في المئة.

السياحة

حسب أحدث البيانات الصادرة عن وزارة السياحة، بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية في عام 2020م نحو 43.3 مليار ريال، مقابل 61.2 مليار ريال في عام 2019م، مسجلًا بذلك انخفاضًا نسبته 29.2 في المئة، ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق على الرحلات السياحية بسبب التدابير الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا، إذ انخفض الإنفاق لأغراض دينية بنسبة 55.8 في المئة، وأغراض زيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة 29.8 في المئة، ولقضاء العطلات بنسبة 20.5 في المئة، ولأغراض العمل بنسبة 4.6 في المئة، وللأغراض الأخرى بنسبة 11.8 في المئة.

وفي المقابل، بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام 2020م نحو 20.1 مليار ريال مقارنة بنحو 103.4 مليار ريال في العام السابق، مسجلًا بذلك انخفاضًا كبيرًا نسبته 80.6 في المئة، ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق على الرحلات السياحية بسبب توقف استقبال الزوار بسبب جائحة فيروس كورونا، إذ انخفض الإنفاق على الرحلات السياحية للأغراض الدينية بنسبة

83.7 في المئة، ولغرض العمل بنسبة 83.4 في المئة، وزيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة 68.2 في المئة، وكذلك انخفض الإنفاق لغرض العطلات والتسوق بنسبة 61.7 في المئة، وللأغراض الأخرى بنسبة 1.41 في المئة. من ناحية أخرى، بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة في عام 2020م نحو 22.0 مليار ريال، مقارنة بنحو 68.1 مليار ريال في عام 2019م، مسجلًا بذلك انخفاضًا ملحوظًا نسبته 67.7 في المئة.

الزراعة والمياه والثروة الحيوانية

المياه

بلغ عدد محطات التحلية العاملة في المملكة خلال عام 2020م نحو 32 محطة موزعة على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة، منها 9 محطات على ساحل الخليج العربي و23 محطة على ساحل البحر الأحمر. وقد بلغ إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة في عام 2020م نحو 1,884 مليون متر مكعب، مقابل 1,886.3 مليون متر مكعب في العام السابق، بمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو 5.9 مليون متر مكعب مقابل 5.2 مليون متر مكعب يوميًا في العام السابق. وبلغت كميات الطاقة الكهربائية المولّدة من محطات المؤسسة لعام 2020م قرابة 46.7 مليون ميجاوات/ساعة.

وتشير بيانات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إلى أن السعة الإجمالية لأنظمة النقل في المؤسسة تتجاوز 8.2 مليون متر مكعب يوميًا. وبلغت كمية المياه المنقولة فعليًا نحو 2.41 مليار متر مكعب خلال عام 2020م،حيث ساهمت محطات القطاع الخاص بنحو 673.2 مليون متر مكعب. وبلغ نصيب منطقة مكة المكرمة 34.4 في المئة من المياه المحلاة، تلتها منطقة الرياض بنسبة 26.4 في المئة، والمنطقة الشرقية بنسبة 19.4 في المئة. وبلغ معدل استهلاك الفرد الواحد من المياه في المملكة نحو 284 لتر في اليوم.

وبالنسبة لأعداد السدود المنفذة في أنحاء المملكة في عام 2020م، فقد ارتفع عددها بمقدار 10 سدود لتبلغ 532 سدًا، وبطاقة تخزينية بلغت نحو 2.3 مليار متر مكعب. وتم استكمال 116 من مشاريع الصرف الصحي وتنفيذها خلال عام 2020م، حيث تضمنت تلك المشاريع إنشاء توصيلات، وخطوط، وشبكات رئيسة وفرعية، ومحطات لمعالجة مياه الصرف الصحي لتقليل الضرر البيئي، وزيادة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي حول المملكة. وبذلك بلغت نسبة التغطية بنهاية عام 2020م نحو 58.1 في المئة، وتم تنفيذ 1,500 كلم من شبكات الصرف الصحي، و60,694 من توصيلات الصرف الصحي.

الإنتاج النباتي

استنادًا إلى أحدث التقديرات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2019م، بلغت كمية الإنتاج النباتي نحو 14.4 مليون طن. وبالنظر إلى الإنتاج النباتي بالتفصيل، بلغ إنتاج الأعلاف حوالي 9.1 مليون طن، وإنتاج الخضروات نحو 1.9 مليون طن، وإنتاج الحبوب نحو 1.5 مليون طن، وإنتاج الفواكه نحو 1.9 مليون طن. وبلغ إجمالي المساحة الزراعية في المملكة للأعلاف والحبوب والخضروات نحو 843 ألف هكتار، شكلت منها زراعة الأعلاف ما نسبته 57.8 في المئة، والحبوب ما نسبته 31.9 في المئة، والخضروات ما نسبته 10.3 في المئة.

الإنتاج الحيواني

تشير إحصاءات وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى أن الثروة الحيوانية في المملكة (من الإبل، والضأن، والماعز، والأبقار، والطيور والدواجن) في عام 2020م بلغت قرابة 35.3 مليون رأس.

الحياة الفطرية

يعمل المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية منذ إنشائه في الحفاظ على الحياة الفطرية، والتنوع الأحيائي، والنظم البيئية وتنميتها لتحقيق الاستدامة البيئية، وتعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية. فقد بلغ عدد المحميات الفطرية في المملكة 16 محمية، تشكل 4.3 في المئة من إجمالي مساحة المملكة. ويأتي ذلك ضمن البرنامج الوطني لإعادة توطين الحيوانات الفطرية في

المحميات والمتنزهات الوطنية، وتنفيذًا للإستراتيجية الوطنية للحفاظ على البيئة وتراثها الفطري بما يحقق مبدأ التنمية المستدامة وفقًا لرؤية المملكة 2030.

النقل والاتصالات

ساهم نشاط النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2020م بحوالي 6.1 في المئة أي بنحو 153.8 مليار ريال مقارنة بنسبة 6.2 في المئة في العام السابق.

النقل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة وبين المملكة والدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبري، والبحري) انخفاضًا نسبته 63.0 في المئة في عام 2020م بسبب جائحة فيروس كورونا وتداعياتها، حيث بلغ عدد الركاب المسافرين نحو 41.3 مليون راكب مقابل 111.6 مليون راكب في العام السابق (جدول 2-4).

وتشير أحدث البيانات الصادرة عن وزارة النقل إلى إنجاز العديد من المشاريع الحيوية في عام 2020م، شملت إنجاز 3,928 كم من الطرق، منها 193 كم من الطرق الرئيسة، و1,870 كم من الطرق الثانوية، و1,865 كم من الطرق الفرعية. كذلك يجري تنفيذ عدد من المشاريع بطول 9,112 كم وبتكلفة تتجاوز 31.2 مليار ريال.

وفيما يتعلق بآخر مستجدات مشاريع الخطوط الحديدية، أشارت أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للنقل إلى أنه تم البدء بشكل رسمي في تنفيذ أعمال الاتفاقية الإطارية لتنفيذ شبكة الجسر البري الذي يربط موانئ المملكة على ساحل الخليج العربي بموانئها على ساحل البحر الأحمر على أربع مراحل أساسية، حيث أُنجزت المرحلة الأولى، وبدأ العمل بشكل رسمي على المرحلة الثانية والثالثة. وكذلك اكتمل العمل على التصاميم الأولية لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يربط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويبلغ طوله حوالي 2,117 كم، منها نحو 663 كم داخل المملكة بنسبة تشكل 31 في المئة من إجمالي طول الشبكة، وجار العمل على تنفيذ الخط الحديدي الذي يربط بين مدينة رأس الخير ومدينة الجبيل الصناعية ومدينة الدمام البالغ طوله 187 كم. وفيما يخص مشروع الخطوط الجنوبية، تقوم الهيئة العامة للنقل في الوقت الحالي بتحديث الخطة الشاملة للمشروع.

وحسب أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني، بلغ عدد المطارات العاملة في المملكة 28 مطارًا، منها سبعة مطارات دولية، وثمانية مطارات إقليمية، وثلاثة عشر مطارًا محليًا. ويشهد تسعة مطارات داخلية مشاريع توسعة، بالإضافة إلى تطوير بعض الصالات الدولية في مطار الملك خالد الدولي. وبلغ عدد الناقلات الوطنية المرخص لها في العمل في المملكة خمس ناقلات جوية وهي: الخطوط الجوية السعودية، وطيران ناس، والسعودية الخليجية للطيران، ونسما للطيران، وطيران أديل.

ووفقًا لبيانات الهيئة العامة للموانئ، فقد بدأ التشغيل والتطبيق الفعلي لعقود الإسناد لتطوير محطات الحاويات بميناء جدة الإسلامي لرفع الطاقة الاستعابية لمحطات

جدول رقم 2-4: حركة نقل المسافرين

نوع النقل	2019	2020
	عدد المسافرين (مليون مسافر)	عدد المسافرين (مليون مسافر)
النقل الجوي	103.4	37.4
النقل البري	6.9	3.4
الخطوط الحديدية	1.8	0.9
النقل بين المدن	5.1	2.5
النقل البحري	1.3	0.5
الإجمالي	**111.6**	**41.3**

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للطيران المدني، الهيئة العامة للنقل، الهيئة العامة للموانئ.

الحاويات بالميناء بمعدل 70 في المئة لتصل إلى أكثر من 165 مليون حاوية سنويًا، مقابل 7.6 مليون حاوية حاليًا.

وأطلقت الهيئة أربعة خطوط ملاحية عابرة للقارات لتعزيز قوة ربط موانئ المملكة مع موانئ الشرق والغرب، بما يسهم في تحفيز الصادرات السعودية، ودعم الصناعات الوطنية، وتعزيز التبادل التجاري وسلاسل الإمداد العالمي بين المملكة ودول العالم. وتشير البيانات إلى وجود ارتفاع ملحوظ في عدد حاويات المسافنة بنسبة 12.2 في المئة، مقارنة بالعام 2019م. وإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد حاويات المناولة في الموانئ التابعة للهيئة بنسبة 4.4 في المئة ليصل إلى 7.3 مليون حاوية. وتشير البيانات إلى أن المجموع الكلي لكميات البضائع التي ناولتها الموانئ في عام 2020م بلغ نحو 299 مليون طن، وبلغ عدد السفن التي استقبلتها الموانئ خلال عام 2020م نحو 11,482 سفينة، تحمل نحو 491 ألف راكب.

الاتصالات وتقنية المعلومات

من أبرز إنجازات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خلال عام 2020م تصدر المملكة قائمة دول مجموعة العشرين في مؤشر التنافسية الرقمية والصادر من المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية، حيث حققت المملكة إنجازًا هامًا في هذا المؤشر من خلال تحقيقها المرتبة الأولى بين دول مجموعة العشرين، متقدمة بـ 149 درجة حسب آلية التقييم المستخدمة للمؤشر. وإلى جانب ذلك، مُنحت المملكة جائزة الريادة الحكومية لعام 2020م من الاتحاد الدولي للاتصالات المتنقلة، وذلك نظير تبنيها أفضل السياسات والتنظيمات الداعمة للاقتصاد الرقمي، وتحفيز الاستثمار والإبداع والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة. كذلك حققت المملكة المركز الأول عالميًا في متوسط سرعة الجيل الخامس، إذ بلغت سرعة الإنترنت للجيل الخامس بنهاية عام 2020م حوالي 315.5 ميجاوات في الثانية.

وبلغ عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة التي تشمل خطوط المشتركين الرقمية (DSL)، والتوصيلات اللاسلكية الثابتة، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى حوالي 2.2 مليون اشتراك، بنسبة انتشار على مستوى المساكن تقدر بنحو 35.6 في المئة. وعلاوة على ذلك، ارتفع استخدام البيانات المتنقلة بنسبة 34 في المئة، حيث تجاوز متوسط استهلاك الفرد للبيانات في المملكة المعدل العالمي الذي يقدر بنحو 200 ميجابايت ليصل إلى 920 ميجابايت للفرد، إذ زادت نسبة انتشار الإنترنت بين المستخدمين الأفراد في المملكة، لتصل إلى 97.5 في المئة بنهاية عام 2020م، مقارنة بنسبة انتشار 95.7 في المئة بنهاية عام 2019م. وتصدرت منطقتي القصيم والمنطقة الشرقية مناطق المملكة من حيث نسبة انتشار استخدام الإنترنت للأفراد بنسبة 97.4 في المئة، في حين تصدرت منطقة مكة المكرمة مناطق المملكة من حيث انتشار استخدام الإنترنت للمنشآت بنسبة وصلت نحو 99.2 في المئة. وزادت نسبة تغطية الإنترنت من المناطق المأهولة بالسكان لتصل إلى 99 في المئة، وبذلك تتصدر المملكة قائمة مجموعة العشرين مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية كأقل الدول ذات الفجوات الرقمية بنسبة 1 في المئة، إذ يتراوح المتوسط في دول مجموعة العشرين بين 30 و40 في المئة.

وتشير بيانات القوائم المالية للشركات المدرجة في قطاع الاتصالات إلى تحقيقها إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة بلغت نحو 81.3 مليار ريال في عام 2020م بارتفاع نسبته 6.0 في المئة عن العام السابق (رسم بياني 2-1).

البريد السعودي

قفزت المملكة خلال عام 2020م في المؤشر المتكامل للتنمية البريدية الصادر من اتحاد البريد العالمي 18 مرتبة لتصبح في المرتبة 50 عالميًا والثانية عربيًا. وأطلق البريد السعودي عدة مبادرات خلال جائحة كورونا للمساعدة في تسهيل الإجراءات الإحترازية مثل خدمة البريد الدوائي، حيث تم إيصال نحو 100 ألف وصفة طبية للمرضى داخل المملكة، بالإضافة إلى توصيل سلال الغذاء والشحنات إلى العملاء في منازلهم.

وتشير بيانات البريد السعودي إلى بلوغ نسبة الالتزام بمُهل تسليم الشحنات إلى منازل عملائه 92 في المئة، مقارنة بنسبة 90 في المئة لعام 2019م، وإلى تسليمه أكثر من 15 مليون مادة بريدية إلى عملائه خلال عام 2020م. كذلك أطلقت مؤسسة البريد السعودي منتج الناشر التجاري بالشراكة مع شركة جوجل ليتيح لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من توثيق بياناتهم على تطبيق خرائط جوجل. ودشنت أيضًا عدة مشاريع لتطوير أعمال مؤسسة البريد السعودي بقيمة إجمالية تزيد عن 180 مليون ريال من ضمنها مشروع "إدارة مركز مراقبة الأمن السيبراني 24/7" وتطوير منصة تتبع توصيل الشحنات إلى العملاء.

التجارة الإلكترونية

أطلق مجلس التجارة الإلكترونية اللائحة التنفيذية لنظام التجارة الإلكتروني، التي تشتمل على ضوابط تُعزز الشفافية وتحمي البيانات وتُعالج حالات الاسترجاع والإلغاء، وتسهل تسجيل المتاجر الإلكترونية في السجل التجاري. وإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات عدة مبادرات لتأكيد استمرارية الحياة والأعمال خلال فترة منع التجول لجائحة فيروس كورونا من ضمنها: إطلاق 46 منصة وتطبيق توصيل معتمد من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات حتى شهر سبتمبر من العام 2020م، إضافة إلى 16 شركة مرخصة لنقل الطرود مما أدى إلى ارتفاع نسبة مندوبي التوصيل السعوديين بشكل ملحوظ، ووصل عدد الطلبات المنفذة إلى 26 مليون طلب، بقيمة تزيد عن 2 مليار ريال، وبنسبة 250 في المئة كمعدل نمو في عدد طلبات التوصيل في مختلف أنحاء المملكة.

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

بلغ إجمالي عدد طلبة التعليم العام (تشمل مرحلة الابتدائي، والمتوسط، والثانوي) في العام الدراسي 2020/2019م نحو 5.9 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين في مراحل التعليم العام نحو 490 ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو 27.8 ألف مدرسة، منها قرابة 14.2 ألف مدرسة للبنات لتشكل نحو 51.1 في المئة من إجمالي عدد المدارس. وأطلقت وزارة التعليم منصة مدرستي لضمان استمرارية العملية التعليمية في جميع مراحل التعليم العام من حيث شرح الدروس، وحل الواجبات، والاختبارات. ودشنت الوزارة كذلك 23 قناة تعليمية بالتزامن مع منصة مدرستي بهدف خدمة الطلاب والطالبات وتيسير وصول المعرفة بطرق متنوعة.

التعليم العالي

بلغ عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي 2020/2019م نحو 1.9 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المستجدين بمختلف مؤسسات التعليم العالي نحو 267 ألف طالب وطالبة، حيث شكل عدد الطلاب المستجدين في مرحلة

رسم بياني رقم 2-1: إيرادات الشركات المدرجة في قطاع الاتصالات

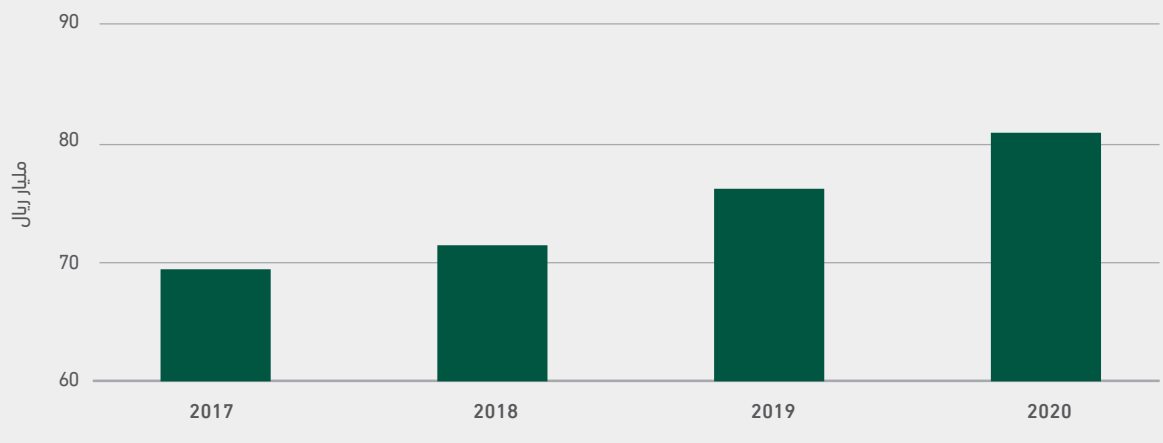

البكالوريوس من إجمالي أعداد الطلبة المستجدين نحو 83.1 في المئة، ومرحلة الدبلوم المتوسط 9.9 في المئة، ومرحلة الماجستير نحو 5.4 في المئة، ومرحلة الدكتوراه نحو 0.8 في المئة، ومرحلة الدبلوم العالي 0.7 في المئة. وشكلت نسبة الطلاب المستجدين نحو 44.6 في المئة، في حين شكلت نسبة الطالبات المستجدات نحو 55.4 في المئة من إجمالي عدد الطلبة والطالبات المستجدين. وبلغ إجمالي عدد الخريجين في جميع مراحل التعليم العالي في المملكة نحو 233 ألف خريج وخريجة في العام الدراسي 2020/2019م، شكلت نسبة الخريجات نحو 59.0 في المئة، فيما شكلت نسبة الخريجين 41.0 في المئة. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي 2020/2019م نحو 76 ألف عضو.

التدريب التقني والمهني والإداري

بلغ إجمالي عدد المتدربين في كليات ومعاهد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في العام الدراسي 2020م نحو 241 ألف متدرب ومتدربة، يتلقون تعليمهم وتدريبهم في 278 وحدة تدريبية في مختلف مناطق المملكة. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو 12 ألف عضو، وبلغ عدد المتدربين ضمن برامج التدريب الأهلي الذي تشرف عليه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو 306 ألف متدرب ومتدربة في 1,035 وحدة تدريبية. وبلغ عدد الخريجين في العام الدراسي 2020/2019م نحو 275 ألف خريج وخريجة.

واستمر معهد الإدارة العامة في تقديم برامجه التدريبية الهادفة لتحقيق التنمية الإدارية وتلبية احتياجات العملاء. ففي العام التدريبي 2020م، نفذ المعهد عددًا من الدورات التدريبية العامة والخاصة والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات والمؤتمرات، بعضها نُفذت عن بعد بسبب ظروف الجائحة وبعضها نُفذ في المركز الرئيس بالرياض وفروعه الرجالية والنسائية في مختلف مناطق المملكة. وبلغ عدد المتدربين والمشاركين في هذه الأنشطة نحو 130.3 ألف متدرب ومشارك من الجنسين. وبلغ عدد الخريجين من البرامج الإعدادية المنفذة 1,852 خريجًا وخريجة، حيث بلغ عدد الخريجين من المركز الرئيس بالرياض وفرعه النسائي نحو 1,375 خريجًا وخريجة، ونحو 477 خريجًا وخريجة من البرامج الإعدادية المقدمة في فرعي معهد الإدارة في جدة والدمام. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريب في المعهد بنهاية عام 2020م نحو 956 عضوًا، شكلت نسبة السعوديين منهم نحو 85.4 في المئة.

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 2020م إلى ارتفاع عدد المستشفيات العاملة في المملكة لتبلغ 504 مستشفى، بزيادة قدرها 6 مستشفيات عن عام 2019م، 287 مستشفى من هذه المستشفيات تابعة لوزارة الصحة، و50 مستشفى للقطاعات الحكومية الأخرى، و167 مستشفى للقطاع الخاص. وفي عام 2020م، بلغ إجمالي عدد المراكز الصحية 2,257 مركزًا صحيًا، وبلغ عدد المجمعات الطبية الخاصة 3,005 مجمع طبي، ووصل عدد الأطباء العاملين في المملكة بما فيهم أطباء الأسنان إلى نحو 115 ألف طبيب وطبيبة، أي بمعدل 3.3 أطباء لكل ألف نسمة. وبلغ عدد الممرضين العاملين نحو 197 ألف ممرض وممرضة، وبلغ عدد الفئات الطبية المساعدة (يشمل الصيادلة والمهن الطبية المساعدة الأخرى) نحو 348 ألف. وارتفع إجمالي عدد الأسرّة في مستشفيات المملكة بما مقداره 1600 سرير ليبلغ نحو 78.6 ألف سرير، بمعدل 2.24 سرير لكل ألف نسمة.

الخدمات الاجتماعية

يهدف الصندوق الخيري الاجتماعي التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى معالجة الفقر في المملكة، وتمكين المواطنين من العمل، وتطوير برامج الأسر المنتجة، والإسهام في إيجاد حاضنات للأعمال الصغيرة، وتنمية المشاركة الاجتماعية، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الإنماء الاجتماعي. وقام الصندوق الخيري منذ تأسيسه بالعديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى الإنماء الاجتماعي ومعالجة الفقر، وتوضح البيانات التالية نبذة عن أبرز إنجازات الصندوق خلال عام 2020م:

- **برامج المنح التعليمية:** بلغ عدد خريجي هذه البرامج 151 طالبًا وطالبةً من مرحلة البكالوريوس في مختلف التخصصات الصحية والإدارية، بإجمالي مصروفات بلغت نحو 12.4 مليون ريال.
- **برنامج كفالة تمويل المشاريع الناشئة والأسر المنتجة:** يعمل الصندوق على متابعة القروض القائمة بالتعاون مع عدد من الجهات غير الربحية، وبلغ عدد المستفيدين من برنامج كفالة المشاريع الناشئة والصغيرة نحو 77 مستفيدًا، وبلغ إجمالي قيمة التمويل المقدم نحو 17.7 مليون ريال، في حين بلغ عدد الأسر المنتجة المستفيدة من برنامج كفالة تمويل مشاريع الأسر المنتجة نحو 39 أسرة منتجة، وبلغ إجمالي قيمة التمويل قرابة 600 ألف ريال.

وفيما يتعلق بنشاط الجمعيات الخيرية بالمملكة، فقد بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة خلال عام 2020م نحو 540.5 مليون ريال صُرفت إلى أكثر من 124.7 ألف مستفيد، مقارنة بنحو 462.3 مليون ريال في العام السابق.

حساب المواطن

أقرت الحكومة برنامج حساب المواطن في الربع الأخير من عام 2017م لإعادة توجيه الدعم الحكومي وتلبية احتياجات المواطنين من المنافع الحكومية بأسلوب يضمن تحقيق كفاءة إنفاق عالية، و تخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشجيع ترشيد الاستهلاك وتوفير الحماية اللازمة للأسر المستحقة، وتقديم الدعم بشكل نقدي ومتغير حسب حجم الأسرة. وتشير نتائج الأهلية والاستحقاق الصادرة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بنهاية العام 2020م إلى انخفاض إجمالي المستحقين مع التابعين بنسبة 15.7 في المئة مقارنة بعام 2019م ، حيث بلغ نحو 10.7 مليون مستحق، مقارنة بنحو 12.7 مليون مستحق في العام الماضي، بإجمالي دعم بلغ نحو 25.2 مليار ريال، مقارنة بنحو 30.7 مليار ريال للعام السابق. وحصل 62.6 في المئة من المستحقين على الاستحقاق الكامل، و28.4 في المئة على استحقاق جزئي، و9.0 في المئة على الاستحقاق الأدنى (300 ريال).

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ساهم برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في دعم 7,176 منشأة، بإجمالي تمويل بلغ 15.2 مليار ريال في عام 2020م، مقارنةً بنحو 7.4 مليار ريال وعدد 3,886 منشأة في عام 2019م. ومن حيث توزيع الدعم بحسب القطاعات، بلغ عدد المنشآت المستفيدة من برنامج كفالة في قطاع التجارة نحو 3,322 منشأة وبإجمالي تمويل بلغ 6.1 مليار ريال، وفي قطاع التشييد والبناء 1,721 منشأة بتمويل بلغ نحو 4.7 مليار ريال، وفي قطاع الصناعة 535 منشأة بتمويل بلغ نحو 1.5 مليار ريال، وفي قطاع السياحة والترفيه 568 منشأة بتمويل بلغ نحو 710.2 مليون ريال، وفي قطاع خدمات المال والأعمال 336 منشأة بتمويل بلغ نحو 807.4 مليون ريال، وفي قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية 498 منشأة بتمويل بلغ نحو 1.1 مليار ريال، وفي قطاع المناجم والبترول 11 منشأة بتمويل بلغ نحو 36.1 مليون ريال، وفي قطاع الزراعة والصيد 39 منشأة بتمويل بلغ نحو 113.1 مليون ريال، وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء 47 منشأة بتمويل بلغ نحو 144.7 مليون ريال.

الإسكان

استمرارًا لدور وزارة الإسكان في تحقيق أهدافها الاستراتيجية من دعم العرض وتمكين الطلب على الوحدات السكنية للمواطنين، أطلقت الوزارة عدة برامج بهدف تحفيز القطاعين الخاص والعام من خلال الشراكات الاستراتيجية ، وتمويل عدد من المصانع لتحفيز القطاع الخاص في مجال تقنية البناء، وتقديم الدعم للمواطنين المتعثرين في سداد أجرة السكن عن طريق برنامج "دعم إيجار"، وعلاوة على ذلك، قامت الوزارة بتطوير المؤشرات الإسكانية، وتدشين عدة خدمات لفحص جودة البناء للأفراد والمباني الجاهزة. وبنهاية عام 2020م، بلغ إجمالي المنتجات السكنية المنجزة ضمن مشاريع الإسكان التنموي نحو 424.6 ألف منتج سكني، حيث حظيت منطقة الرياض بما نسبته 26.9 في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنحو 17.8 في المئة، ثم المنطقة

الشرقية بنحو 17.2 في المئة من إجمالي المنتجات السكنية المنجزة. وبلغ إجمالي الأسر المستفيدة من الخيارات السكنية 1.1 مليون أسرة، من بينهم 424 ألف أسرة تم دعم قروضها العقارية. كذلك تم توفير ما يزيد عن 24 ألف وحدة سكنية بنظام الانتفاع لمستفيدي الإسكان التنموي، وتوزيع 217 مخططًا سكنيًا متكاملة البنية التحتية الأساسية في مختلف أنحاء المملكة، حيث وفرت نحو 178.5 ألف أرض سكنية.

التقاعد والتأمينات الاجتماعية

بلغ عدد المشتركين في نظام التقاعد المدني للمؤسسة العامة للتقاعد في نهاية عام 2020م حوالي 1.26 مليون مشترك، مقارنة بنحو 1.24 مليون مشترك في نهاية العام السابق، بارتفاع نسبته 1.6 في المئة. وارتفعت المبالغ المحصلة (الحسميات والحصص المناظرة) من المشتركين على رأس العمل بنسبة 4.0 في المئة لتبلغ 48.3 مليار ريال، مقابل 46.4 مليار ريال في العام السابق. في المقابل، بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو 83.2 مليار ريال، بارتفاع نسبته 6.4 في المئة عن العام السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة 6.1 في المئة، ليبلغ نحو 731.1 ألف متقاعد. وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة 0.9 في المئة ليبلغ نحو 263.3 ألف متقاعد، كذلك ارتفع عدد المستفيدين عن المتقاعدين المتوفين بنسبة 8.9 في المئة ليبلغ نحو 525.1 ألف مستفيد. وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية بنسبة 13.7 في المئة، ليبلغ حوالي 631.1 ألف منشأة، وارتفع عدد المنشآت الحكومية بنسبة 3.1 في المئة ليبلغ 1,329 منشأة. وفي المقابل، انخفض عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ حوالي 8.4 مليون مشترك مقارنة بحوالي 8.5 مليون مشترك في نهاية العام السابق.

السكان

تُشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء إلى بلوغ سكان المملكة في عام 2020م نحو 35.0 مليون نسمة، بنمو نسبته 2.3 في المئة، مقارنةً بعام 2019م المقدر بنحو 34.2 مليون نسمة، شكل السكان السعوديون منهم نحو 61.2 في المئة أي نحو 21.4 مليون نسمة. ويتوزع سكان المملكة حسب الجنس بناءً على نتائج التقديرات إلى 57.8 في المئة ذكور، و42.2 في المئة إناث من جملة السكان، وشكّل السكان السعوديون الذكور ما نسبته 50.9 في المئة، والإناث ما نسبته 49.1 في المئة من إجمالي السعوديين، في حين شكل السكان الذكور غير السعوديين ما نسبته 68.6 في المئة، والإناث غير السعوديات ما نسبته 31.4 في المئة من إجمالي غير السعوديين (جدول 2-5).

سوق العمل

عدد العاملين في القطاع العام

تُشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام 2020م نحو 1.3 مليون عامل، وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 96.1 في المئة. وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الحكومي، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2020م حوالي 725.7 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث حوالي 502.0 ألف عاملة. أما العاملون غير السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور نحو 26.4 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث نحو 23.2 ألف عاملة (جدول 2-5).

عدد العاملين في القطاع الخاص

تشير الأرقام الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام 2020م نحو 8.0 مليون عامل بانخفاض نسبته 2.5 في المئة عن العام السابق. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 21.8 في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الخاص، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2020م نحو 1.1 مليون عامل، بارتفاع نسبته 0.5 في المئة عن العام السابق، في حين بلغ عدد الإناث السعوديات قرابة 599.2 ألف

عاملة، بارتفاع نسبته 7.7 في المئة عن العام السابق. أما بالنسبة للعاملين غير السعوديين، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2020م نحو 6.1 مليون عامل، بانخفاض عن العام السابق نسبته 3.9 في المئة، وبلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو 222.8 ألف عاملة، بانخفاض نسبته 4.2 في المئة عن العام السابق (جدول 2-5).

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع معدل البطالة في المملكة إلى 7.4 في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام 2020م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 12.6 في المئة من إجمالي القوى العاملة السعودية. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور 7.1 في المئة من إجمالي قوى العمل للذكور السعوديين، في حين بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل قرابة 24.4 في المئة من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما نسبة العاطلين غير السعوديين، فقد بلغت نحو 2.6 في المئة من إجمالي القوى العاملة غير السعودية في المملكة (جدول 2-5). وتجدر الإشارة هنا إلى جهود الدولة الكبيرة التي ساهمت في تخفيف آثار الجائحة على سوق العمل والحفاظ على مستويات توظيف السعوديين فيه من خلال تطبيق عدة مبادرات وبرامج، أبرزها صرف تعويض شهري للعاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص من خلال صندوق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند".

مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمرت مؤسسات الإقراض المتخصصة في تقديم القروض التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة، حيث تشير أحدث البيانات إلى بلوغ حجم المنصرف الفعلي من قروض هذه المؤسسات في عام 2020م نحو 19.5 مليار ريال، مقارنة بنحو 27.1 مليار ريال في العام السابق، بانخفاض نسبته 27.9 في المئة. وبلغ حجم تسديد القروض نحو 21.6 مليار ريال، بارتفاع نسبته 3.1 في المئة عن العام السابق، وبلغ رصيد القروض القائمة في نهاية العام نحو 237.4 مليار ريال بارتفاع نسبته 0.4 في المئة عن ما كان عليه في نهاية العام السابق.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

بلغت القروض المعتمدة التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي في عام 2020م نحو 4.7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 49.5 في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديد القروض نحو 3.1 مليار ريال، بانخفاض نسبته 38.6 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2020م حوالي 48.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 1.9 في المئة عن عام 2019م. وفي إطار دعم جهود الدولة لتخفيف آثار جائحة كورونا، أطلق الصندوق مبادرة لدعم المشاريع الصناعية المتأثرة بالجائحة عبر إعادة هيكلة دفعات قروض جميع عملائه من المشاريع الصغيرة والمشاريع الطبية المستحقة أقساطها خلال 2020م، والنظر في تأجيل وإعادة هيكلة دفعات قروض المشاريع المتوسطة والكبيرة التي تأثرت بالإجراءات الاحترازية وتحل أقساطها خلال عام 2020م.

صندوق التنمية العقارية

بلغ حجم القروض المعتمدة التي قدمها صندوق التنمية العقارية في عام 2020م نحو 5.0 مليار ريال، بانخفاض نسبته 54.5 في المئة عن العام السابق. وبلغ حجم تسديد القروض نحو 10.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 47.3 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2020م نحو 155.0 مليار ريال، بانخفاض نسبته 1.2 في المئة عن عام 2019م.

صندوق التنمية الزراعية

بلغ حجم القروض المعتمدة التي صرفها صندوق التنمية الزراعية في عام 2020م نحو 1.2 مليار ريال، بانخفاض نسبته 19.7 في المئة عن العام السابق. وبلغ حجم تسديد القروض نحو 686 مليون ريال، بارتفاع نسبته 0.4 في المئة عن العام السابق. ووصل إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2020م إلى قرابة 8.5 مليار ريال، بارتفاع نسبته 6.5 في المئة عن عام 2019م. وفيما يخص دعم جهود الدولة لتخفيف آثار جائحة كورونا الاقتصادية،

أعلن صندوق التنمية الزراعية عن مبادرة لتأجيل الأقساط المستحقة لمدة 6 أشهر، وذلك لجميع العقود ذات الاستحقاق السنوي الملتزمة بالسداد والتي لم يسبق أن تمت إعادة جدولتها سابقا قبل هذه الفترة.

بنك التنمية الاجتماعية

بلغ حجم القروض المعتمدة من بنك التنمية الاجتماعية في عام 2020م حوالي 8.7 مليار ريال، بارتفاع نسبته 61.2 في المئة عن العام السابق. وبلغ حجم تسديد القروض نحو 7.5 مليار ريال، بانخفاض نسبته 8.8 في المئة عن العام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة حتى نهاية عام 2020م نحو 25.8 مليار ريال، بارتفاع نسبته 6.4 في المئة عن عام 2019م. وفي إطار دعم جهود الدولة لتخفيف آثار جائحة كورونا المالية والاقتصادية، أطلق بنك التنمية الاجتماعية دعم بقيمة 12 مليار ريال شمل عدة مسارات نوعية: زيادة دعم محفظة التمويل للأسر من ذوي الدخل المحدود، وزيادة مخصص محفظة دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة حيث شمل ذلك أيضا التركيز على الأنشطة الطبية الجديدة والقائمة لزيادة طاقتهم التشغيلية وتسريع وتيرة أعمالهم ونطاق خدماتهم بتخصيص محفظة جديدة بقيمة 2 مليار ريال تقدم الدعم المالي لنحو ألف منشأة صحية صغيرة ومتوسطة، ودعم مخصص للمحافظ التمويلية عبر الوسطاء ليتم من خلالها تقديم التمويل منشآت الصغيرة لدعم المحتوى، بالإضافة إلى تمديد فترة السماح لجميع المشاريع التي تم تمويلها خلال عامي 2019م و2020م لمدة 6 أشهر إضافية.

برنامج القروض المحلية والإعانات

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برنامج القروض المحلية في عام 2020م نحو 661.8 مليون ريال، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 36.4 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي المسدد من القروض قرابة 229.3 مليون ريال، محققًا انخفاضًا نسبته 43.5 في المئة مقارنةً بعام 2019م. وتم اعتماد ستة قروض في عام 2020م ، بواقع أربعة قروض للمشاريع التعليمية، وقرضين للمشاريع الصحية. وبلغ مجموع الإعانات المصروفة في العام المالي 2020م حوالي 3.6 مليار ريال، إذ بلغت إعانة الأعلاف المستوردة 1.4 مليار ريال، وإعانة حليب الأطفال 223.7 مليون ريال، وإعانتي مربي الماشية وقطاع الدواجن 2,034 مليون ريال، وإعانة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية 2,137.5 مليون ريال، وإعانة نادي

جدول رقم 2-5: مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

		2019			2020		
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
السكان	سعوديون	10,743,666	10,359,532	21,103,198	10,907,568	10,522,560	21,430,128
	غير سعوديين	8,995,390	4,119,581	13,114,971	9,323,857	4,259,429	13,583,286
	الإجمالي	**19,739,056**	**14,479,113**	**34,218,169**	**20,231,425**	**14,781,989**	**35,013,414**
معدلات البطالة*	سعوديون	4.9	30.8	12.0	7.1	24.4	12.6
	غير سعوديين	0.3	1.3	0.4	1.7	9.1	2.6
	الإجمالي	**2.2**	**21.3**	**5.7**	**4.0**	**20.2**	**7.4**
موظفو القطاع الحكومي	سعوديون	730,210	502,257	1,232,467	725,723	501,975	1,227,698
	غير سعوديين	26,939	23,655	50,594	26,380	23,219	49,599
	الإجمالي	**757,149**	**525,912**	**1,283,061**	**752,103**	**525,194**	**1,277,297**
موظفو القطاع الخاص	سعوديون	1,141,653	556,511	1,698,164	1,147,580	599,161	1,746,741
	غير سعوديين	6,303,539	232,533	6,536,072	6,057,351	222,805	6,280,156
	الإجمالي	**7,445,192**	**789,044**	**8,234,236**	**7,204,931**	**821,966**	**8,026,897**
موظفو القطاع المصرفي	**الإجمالي**	**39,664**	**7,517**	**47,181**	**38,512**	**7,537**	**46,049**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، البنك المركزي السعودي.

* معدلات البطالة من واقع نتائج مسح القوى العاملة.

سباقات الخيل 281.9 مليون ريال، وإعانة نادي الصقور 100 مليون ريال، وإعانة نادي الإبل 22.9 مليون ريال، وإعانة مكتبة الملك عبد العزيز العامة 70.3 مليون ريال، وإعانة المدارس الأهلية 7.5 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات 63.9 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني 54.9 مليون ريال، وإعانة أمانة اللجنة المالية 30 مليون ريال، وإعانة المكتبات الوقفية 10 مليون ريال.

صندوق الاستثمارات العامة

يهدف صندوق الاستثمارات العامة إلى تسريع دفع عجلة التنمية، وتحقيق النمو المستدام، وتحفيز القطاعات الواعدة. ويهدف الصندوق كذلك إلى تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع استثماراته الدولية وبناء شراكات إستراتيجية وإطلاق مبادرات كبرى؛ لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية وتعظيم العائدات بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030. وبلغت الأصول تحت إدارة الصندوق قرابة 1.5 تريليون ريال بنهاية عام 2020م، وساهمت هذه الأصول في خلق عدد كبير من الوظائف المباشرة وغير المباشرة. وتوزعت استثمارات الصندوق على مختلف فئات الأصول، لتشمل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الأسواق والأسهم العامة والخاصة والدخل الثابت والعقارات والبنية التحتية وغيرها. وقد نفذ الصندوق العديد من الصفقات في الأسواق العالمية العامة في عام 2020م لانتهاز الفرص التي برزت مع جائحة كورونا.

ويسعى الصندوق لدعم جهود التحول الاقتصادي في المملكة وتحريك عجلة الاستثمار في عدة قطاعات على المديين المتوسط والطويل من خلال تطوير مشاريع كبرى فريدة من حيث النطاق والقيمة المضافة، إضافة إلى إنشاء ثمان شركات إستراتيجية تساهم في تحقيق التطلعات الطموحة لرؤية المملكة 2030 وهي شركة نيوم، وشركة البحر الأحمر للتطوير، وشركة القدية للاستثمار، وشركة روشن العقارية، وشركة أمالا، والشركة الوطنية للشراء الموحد (نوبكو)، والشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، و شركة أكوا باور. ولعبت الشركة الوطنية للشراء الموحد (نوبكو) دورًا كبيرًا في التصدي لجائحة فيروس كورونا، إذ وفرت فحوصات (PCR) للكشف عن الفيروس والمعدات الوقائية اللازمة للحد من انتشاره في المملكة. كذلك ساهمت الشركة في تدشين عدة مشاريع لرفع مستوى الخدمات الصحية في المملكة، منها خدمة وصفتي، وتطبيق صحتي، وتطبيق الممارسين الطبيين، والعيادة الافتراضية. وعلاوة على ذلك، أبرمت نوبكو شراكة إستراتيجية لإنشاء أحد أكبر المراكز اللوجستية في المنطقة بمساحة 97 ألف متر مربع، لتخزين وتوزيع الأدوية بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

الإصلاحات الاقتصادية والمالية وأهم القرارات

استمرارًا للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فقد شهد الاقتصاد السعودي خلال عام 2020م عدد من الإصلاحات والقرارات، وفيما يلي أبرزها:

- الموافقة على نظام البنك المركزي السعودي، ويحل اسم "البنك المركزي السعودي" محل اسم "مؤسسة النقد العربي السعودي".
- الموافقة على تنظيم بنك التصدير والاستيراد السعودي.
- الموافقة على إنشاء الهيئة السعودية للسياحة.
- إنشاء الهيئات التالية: الأدب والنشر والترجمة، والمتاحف، والتراث، والأفلام، والمكتبات، وفنون العمارة والتصميم، والموسيقى، والمسرح والفنون الأدائية، والفنون البصرية، وفنون الطهي، والأزياء بهدف دعم تراث المملكة وجذب السياح لها.
- الموافقة على إنشاء برنامج وطني باسم "البرنامج الوطني لتنمية قطاع تقنية المعلومات".
- الموافقة على سياسة الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.
- تشكيل لجنة عليا باسم "اللجنة العليا لشؤون مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء وتمكين قطاع الطاقة المتجددة" تتولى البت في جميع ما يتصل بتحديد مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، والإشراف والتمكين لقطاع الطاقة المتجددة من إنتاج

وتصنيع، وتكون مرجعًا لكل ما يتعلق بذلك من موضوعات.

- الموافقة على نظام المحاكم التجارية ونظام الغرف التجارية.
- الموافقة على نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، وتعديل نظام الرهن التجاري.
- الموافقة على تأسيس شركة مساهمة تملكها الدولة لخدمات التعدين.
- الموافقة على نظام الاستثمار التعديني.
- اعتماد التصنيف السعودي الموحد للمهن.
- الموافقة على تحويل البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية إلى مركز باسم "المركز الوطني للتنمية الصناعية"، والموافقة على تنظيمه.
- اعتماد التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية.
- الموافقة على بدء العمل بالنظام الآلي لحصر ملكيات المساكن.
- الموافقة على نظام الضمان الاجتماعي.
- الموافقة على اكتتاب المملكة في الأسهم المخصصة لها في رأس مال مؤسسة التمويل الدولية.
- الموافقة على تنظيم الهيئة العامة لعقارات الدولة.
- الموافقة على نظام العمل التطوعي.

3

الطاقـــة والصناعة والثـــروة المعدنية

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

شهدت أسعار النفط والكميات المنتجة في الأسواق العالمية انخفاضًا حادًا نتيجة لتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، فقد انخفضت أسعار النفط بنسبة 35.5 في المئة في عام 2020م، ليصل متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى 41.91 دولارًا للبرميل حسب بيانات منظمة أوبك، مقارنة بحوالي 64.96 دولارًا للبرميل في عام 2019م، كذلك شهد إنتاج المملكة من النفط الخام انخفاضًا بنسبة 5.8 في المئة في عام 2020م ليبلغ نحو 3,372.0 مليون برميل سنويًا، وبمتوسط يومي بلغ نحو 9.21 مليون برميل.

الطلب العالمي على النفط

حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس 2021م، انخفض متوسط إجمالي الطلب العالمي على النفط بنسبة 8.7 في المئة ليبلغ 91.0 مليون برميل يوميًا في عام 2020م، مقارنة بنحو 99.7 مليون برميل يوميًا في عام 2019م (جدول 3-1، ورسم بياني 3-1). ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الطلب بشكل عام من أغلب الدول على خلفية آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ انخفض الطلب من خارج دول منظمة

رسم بياني رقم 3-1: متوسط الطلب العالمي على النفط

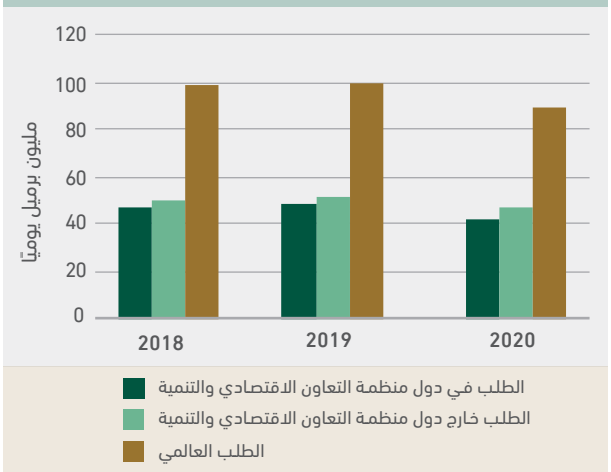

جدول رقم 3-1: متوسط الطلب العالمي على النفط*

(مليون برميل يوميًا)

	2018	2019	2020	التغير	
				2019	2020
دول أمريكا الشمالية	25.5	25.7	22.6	0.8	-12.1
دول أوروبا الغربية	14.3	14.1	12.4	-1.4	-12.1
دول منطقة المحيط الهادي	8.1	7.8	7.1	-3.7	-9.0
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	47.9	47.6	42.1	-0.6	-11.6
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)	4.6	4.8	4.6	4.3	-4.9
الصين	13.0	13.7	13.9	5.4	1.7
دول أوروبا الشرقية	0.8	0.8	0.7	0.0	-10.0
دول أمريكا الجنوبية	6.3	6.2	5.6	-1.6	-9.7
دول آسيا الأخرى	14.1	14.0	12.6	-0.7	-9.8
دول الشرق الأوسط	8.3	8.3	7.6	0.0	-7.8
دول أفريقيا	4.2	4.3	3.8	2.4	-10.5
إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**51.3**	**52.1**	**48.9**	**1.6**	**-6.1**
إجمالي الطلب العالمي	**99.2**	**99.7**	**91.0**	**0.5**	**-8.7**

*يشمل المخزون الرئيسي، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2021م.

التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 6.1 في المئة ليبلغ 48.9 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 52.1 مليون برميل يوميًا في عام 2019م. وسجل متوسط الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاضًا بنسبة 11.6 في المئة ليبلغ 42.1 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 47.6 مليون برميل يوميًا في عام 2019م (جدول 3-1).

وجاء الانخفاض في الطلب على النفط من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كلٍ من دول أفريقيا بنسبة 10.5 في المئة، ليبلغ 3.8 مليون برميل يوميًا، ومن دول أوروبا الشرقية بنسبة 10.0 في المئة، ليبلغ 0.7 مليون برميل يوميًا، ومن دول آسيا الأخرى بنسبة 9.8 في المئة، ليبلغ 12.6 مليون برميل يوميًا، ومن دول أمريكا الجنوبية بنسبة 9.7 في المئة ليبلغ 5.6 مليون برميل يوميًا، ومن دول الشرق الأوسط بنسبة 7.8 في المئة، ليبلغ 7.6 مليون برميل يوميًا. وفي المقابل، ارتفع الطلب في الصين بنسبة 1.7 في المئة ليبلغ 13.9 مليون برميل يوميًا (جدول 3-1).

الإنتاج العالمي من النفط

تُشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس 2021م إلى انخفاض متوسط الإنتاج العالمي من النفط في عام 2020م بنسبة 6.5 في المئة، ليبلغ 93.9 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 100.5 مليون برميل يوميًا في عام 2019م (جدول 3-2)، حيث سجل متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضًا بنسبة 3.4 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 10.4 في المئة في عام 2019م ، وسجل متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاضًا نسبته 2.2 في المئة، مقارنة

رسم بياني رقم 3-2: متوسط إنتاج العالم من النفط الخام

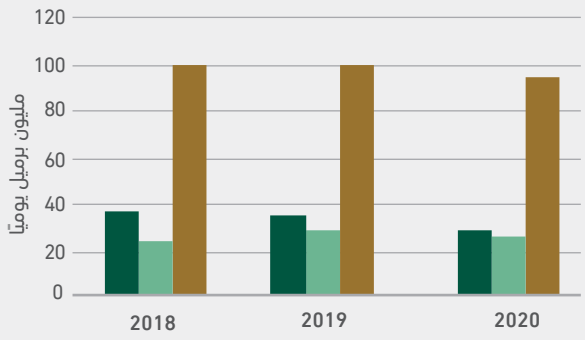

جدول رقم 3-2: متوسط إنتاج العالم من النفط*

(مليون برميل يوميًا)

	2018	2019	2020	التغير	
				2019	2020
دول منظمة الأوبك	37.38	34.90	30.88	-6.6	-11.5
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	26.90	28.51	27.89	6.0	-2.2
المنتجون من خارج الأوبك	62.94	65.60	63.06	4.2	-3.9
دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)	14.56	14.64	13.50	0.5	-7.8
الولايات المتحدة الأمريكية	15.54	17.16	16.57	10.4	-3.4
الصين	3.81	3.92	3.97	2.9	1.3
كندا	5.41	5.54	5.31	2.4	-4.2
المكسيك	2.07	1.93	1.93	-6.8	0.0
المملكة المتحدة	1.11	1.13	1.06	1.8	-6.2
النرويج	1.85	1.74	2.00	-5.9	14.9
مجموع الإنتاج العالمي	**100.32**	**100.50**	**93.93**	**0.2**	**-6.5**

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2021م.

بارتفاع نسبته 6.0 في المئة في عام 2019م، كذلك سجل متوسط إنتاج المملكة المتحدة انخفاضًا نسبته 6.2 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 1.8 في المئة في عام 2019م، و سجل متوسط إنتاج كندا انخفاضًا نسبته 4.2 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 2.4 في المئة في عام 2019م، وسجل متوسط إنتاج دول منظمة الأوبك انخفاضًا نسبته 11.5 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 6.6 في المئة في عام 2019م. من جهة أخرى، سجل متوسط إنتاج النرويج ارتفاعًا بنسبة 14.9 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبة 5.9 في المئة، وسجل متوسط إنتاج الصين ارتفاعًا بنسبة 1.3 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 2.9 في المئة في العام السابق (جدول 3-2، ورسم بياني 3-2).

الأسعار العالمية للنفط

انخفض بشكل حاد متوسط أسعار النفط العالمية في عام 2020م، إذ بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 41.91 دولارًا للبرميل، مقارنة بمتوسط سعره البالغ 64.96 دولارًا للبرميل في عام 2019م، بانخفاض مقداره 23.0 دولارًا للبرميل أو ما نسبته 35.5 في المئة (جدول 3-3). وبلغ متوسط سعر نفط سلة أوبك في عام 2020م نحو 41.47 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 64.04

رسم بياني رقم 3-3: متوسط الأسعار الفورية للنفط

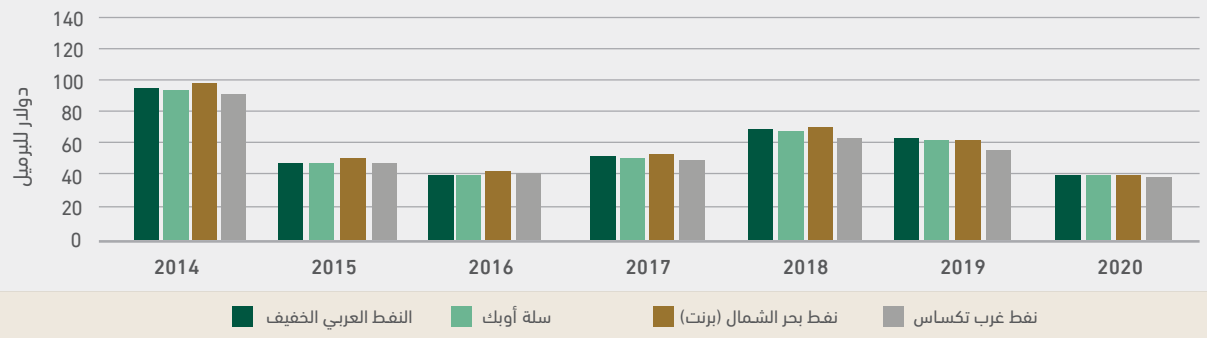

جدول رقم 3-3: الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	سلة أوبك	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
2004	34.53	36.05	38.23	41.44
2005	50.21	50.64	54.37	56.51
2006	61.10	61.08	65.14	66.04
2007	68.75	69.08	72.55	72.29
2008	95.16	94.45	97.37	100.00
2009	61.38	61.06	61.68	61.88
2010	77.82	77.45	79.60	79.42
2011	107.82	107.46	111.36	94.99
2012	110.22	109.45	111.62	94.10
2013	106.53	105.87	108.62	97.96
2014	97.18	96.29	99.08	93.17
2015	49.85	49.49	52.41	48.73
2016	40.96	40.76	43.76	43.27
2017	52.59	52.43	54.17	50.82
2018	70.59	69.78	71.22	65.16
2019	64.96	64.04	64.19	57.02
2020	41.91	41.47	41.67	39.49

المصدر: منظمة أوبك.

دولارًا للبرميل في عام 2019م، أي بانخفاض نسبته 35.2 في المئة، وانخفض متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 35.1 في المئة، وذلك من 64.19 دولارًا للبرميل في عام 2019م، إلى 41.67 دولارًا للبرميل في عام 2020م. وسجل متوسط سعر نفط غرب تكساس انخفاضًا نسبته 30.7 في المئة، ليبلغ 39.49 دولارًا للبرميل في عام 2020م، مقارنة بنحو 57.02 دولارًا للبرميل في عام 2019م،(جدول 3-3، ورسم بياني 3-3).

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام 2020م انخفاضًا في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس 2005م)، حيث انخفض متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة 36.8 في المئة، ليبلغ 36.80 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 58.19 دولارًا للبرميل في عام 2019م (جدول 3-4). كذلك انخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 36.4 في المئة ليبلغ 36.59 دولارًا للبرميل في عام 2020م، مقارنة بنحو 57.50 دولارًا للبرميل في العام السابق. وانخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة 36.5 في المئة، ليبلغ 36.42 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 57.36 دولارًا للبرميل في العام السابق، (جدول 3-4، ورسم بياني 3-4).

ويلاحظ أن الأسعار الحقيقية للنفط في عام 2020م أقل من الأسعار الحقيقية للنفط في عام 1980م، على الرغم من أن الأسعار الاسمية لعام 2020م أعلى من

رسم بياني رقم 3-4: الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس=2005م)

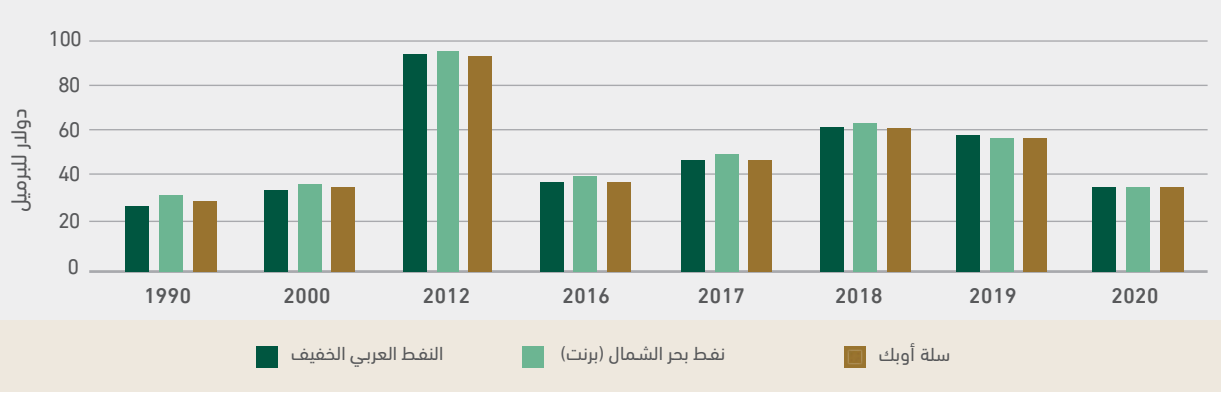

جدول رقم 3-4: الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس=2005م)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
1980	28.67	37.89	28.64	62.85	83.07	62.79
1990	20.82	23.99	22.26	28.40	32.73	30.36
2000	26.81	28.44	27.60	35.64	37.81	36.69
2012	110.22	111.62	109.45	93.06	94.24	92.40
2013	106.53	108.62	105.87	88.95	90.70	88.40
2014	97.18	99.08	96.29	80.34	81.91	79.60
2015	49.85	52.41	49.49	46.47	48.86	46.13
2016	40.96	43.76	40.76	38.32	40.94	38.13
2017	52.59	54.17	52.43	48.46	49.92	48.31
2018	70.59	71.22	69.78	61.91	62.46	61.20
2019	64.96	64.19	64.04	58.19	57.50	57.36
2020	41.91	41.67	41.47	36.80	36.59	36.42

* تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام 2005م.

المصدر: منظمة أوبك.

الأسعار الاسمية لعام 1980م. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال(برنت) نحو 36.59 دولارًا للبرميل في عام 2020م، أي أقل بحوالي 46.5 دولارًا للبرميل من سعره في عام 1980م البالغ نحو 83.10 دولارًا للبرميل. في المقابل بلغ السعر الاسمي لنفط بحر الشمال في عام 2020م نحو 41.67 دولارًا للبرميل، أي أعلى مما كان عليه في عام 1980م بحوالي 3.78 دولارًا للبرميل الذي بلغ حينذاك نحو 37.89 دولارًا للبرميل (جدول 3-4).

احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي

سجل احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام في نهاية عام 2020م ارتفاعًا طفيفًا نسبته 0.004 في المئة ليبلغ 267.08 مليار برميل، مقابل 267.07 مليار برميل في العام السابق. وارتفع احتياطي المملكة الثابت وجوده من الغاز الطبيعي بنسبة 0.4 في المئة ليبلغ في نهاية عام 2020م نحو 326.1 تريليون قدم مكعب قياسي، مقارنة بنحو 324.9 تريليون قدم مكعب قياسي في نهاية عام 2019م.

إنتاج المملكة من النفط الخام

انخفض إنتاج المملكة من النفط الخام في عام 2020م بنسبة 5.8 في المئة ليبلغ نحو 3,372.0 مليون برميل، مقارنة بنحو 3,580.0 مليون برميل في عام 2019م. وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام 2020م نحو 9.21 مليون برميل يوميًا (جدول 3-5).

الإنتاج والاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة

انخفض إنتاج المملكة من المنتجات المكررة لعام 2020م بنسبة 13.8 في المئة ليبلغ 796.86 مليون برميل، مقارنة بنحو 924.94 مليون برميل في عام 2019م. وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي من المنتجات المكررة نحو 2.17 مليون برميل يوميًا (جدول 3-6).

جدول رقم 3-5: إنتاج المملكة من النفط الخام

(مليون برميل)

	2017	2018	2019	2020	التغير	
					2019	2020
إجمالي الإنتاج	**3,635.3**	**3,765.1**	**3,580.0**	**3,372.0**	**-4.9**	**-5.8**
المتوسط اليومي	9.96	10.32	9.81	9.21	-4.9	-6.1

المصدر: وزارة الطاقة.

جدول رقم 3-6: إنتاج المملكة من المنتجات المكررة

(مليون برميل)

المنتج	2016	2017	2018	2019	2020	التغير	
						2019	2020
غاز البترول المسال	15.61	15.55	17.06	14.67	12.91	-14.1	-11.9
وقود السيارات (بنزين)	202.35	203.56	199.05	193.57	166.34	-2.8	-14.1
نافثا	75.77	74.28	60.10	50.86	44.73	-15.4	-12.1
وقود طائرات (كيروسين)	89.50	90.54	95.80	84.72	53.17	-11.6	-37.2
ديزل	384.62	393.93	391.55	385.75	360.36	-1.5	-6.6
زيت وقود	168.31	170.13	166.20	154.54	126.14	-7.0	-18.4
الإسفلت	18.25	16.81	14.07	14.31	12.73	1.7	-11.0
فحم الكوك	79.85	84.08	84.45	26.53	20.49	-68.6	-22.8
المجموع	**1,034.26**	**1,048.89**	**1,028.30**	**924.94**	**796.86**	**-10.1**	**-13.8**

المصدر: وزارة الطاقة.

ويعزى انخفاض إنتاج المملكة من المنتجات المكررة إلى انخفاض إنتاج الديزل بنسبة 6.6 في المئة، حيث يمثل نحو 45.2 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج وقود السيارات بنسبة 14.1 في المئة، حيث يمثل نحو 20.9 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج زيت الوقود بنسبة 18.4 في المئة، الذي يمثل نحو 15.8 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج وقود الطائرات بنسبة 37.2 في المئة حيث يمثل نحو 6.7 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة ، وانخفاض إنتاج نافثا بنسبة 12.1 في المئة، حيث يمثل نحو 5.6 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج فحم الكوك بنسبة 22.8 في المئة، الذي يمثل نحو 2.6 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج غاز البترول المسال بنسبة 11.9 في المئة، إذ يمثل نحو 1.6 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة. وانخفض إنتاج الإسفلت بنسبة 11.0 في المئة الذي يمثل 1.6 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة (جدول 3-6).

وسجل إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي في عام 2020م انخفاضًا نسبة 2.45 في المئة ليصل إلى 1,527.75 مليون برميل (4.17 مليون برميل يوميًا) مقارنة بنحو 1,566.12مليون برميل (4.29 مليون برميل يوميًا) في عام 2019م (جدول 3-7).

جدول رقم 3-7: الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي

(مليون برميل)

المنتج	2016	2017	2018	2019	2020
أ) الاستهلاك العام					
غاز البترول المسال	13.40	12.87	13.23	12.59	13.26
وقود السيارات (بنزين)	203.37	208.00	194.49	194.09	162.44
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	32.05	36.14	37.88	36.72	15.39
الديزل	248.54	207.91	182.75	187.89	174.43
زيت الوقود	166.07	180.29	173.96	168.58	179.55
الزيت الخام	182.41	167.37	149.74	155.16	154.48
الإسفلت	19.14	20.36	20.73	20.66	19.35
زيوت التشحيم	1.48	1.34	1.51	27.55	24.52
الغاز الطبيعي	557.44	573.78	581.36	579.74	604.88
نافثا	1.81	11.19	8.92	0.75	0.30
ريفورمات	--	10.48	10.16	6.18	4.14
المجموع الفرعي	**1,425.72**	**1,429.73**	**1,374.72**	**1,389.89**	**1,352.74**
ب) استهلاك صناعة النفط					
غاز البترول المسال	4.58	4.39	3.91	4.12	3.73
زيت الوقود	6.12	6.61	6.98	8.37	14.90
ديزل	8.03	7.68	7.71	4.67	5.51
غاز الوقود	34.33	34.40	33.98	29.63	26.50
الزيت الخام	0.04	0.01	0.00	0.00	0.00
الغاز الطبيعي	106.02	121.48	127.31	128.52	113.57
أخرى	5.46	5.64	7.66	0.93	10.81
المجموع الفرعي	**164.58**	**180.21**	**187.56**	**176.23**	**175.02**
المجموع الكلي	**1,590.30**	**1,609.94**	**1,562.27**	**1,566.12**	**1,527.75**

المصدر: وزارة الطاقة.

وبالنسبة إلى النصيب النسبي من الاستهلاك العام، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي 44.7 في المئة من إجمالي الاستهلاك العام، واستهلاك الديزل 12.9 في المئة، واستهلاك وقود السيارات 12.0 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 13.3 في المئة، واستهلاك الزيت الخام 11.4 في المئة. أما النصيب النسبي لاستهلاك صناعة النفط، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي 64.9 في المئة من الإجمالي، واستهلاك غاز الوقود نحو 15.1 في المئة، واستهلاك الديزل نحو 3.1 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 8.5 في المئة (جدول 3-7).

صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة

بلغ إجمالي صادرات المملكة من النفط (تشمل الخام والمنتجات المكررة) لعام 2020م نحو 2,831.01 مليون برميل، أي بمعدل 7.7 مليون برميل يوميًا، إذ انخفضت صادرات المملكة من النفط الخام في عام 2020م بنسبة 4.3 في المئة، لتبلغ حوالي 2,458.94 مليون برميل، أي بمعدل 6.72 مليون برميل يوميًا مقارنة بنحو 2,568.90 مليون برميل في عام 2019م، أي بمعدل 7.03 مليون برميل يوميًا. كذلك انخفضت صادرات المملكة من المنتجات المكررة في عام 2020م بنسبة 21.6 في المئة لتبلغ 372.07 مليون برميل، أي بمعدل 1.0 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 474.41 مليون برميل في عام 2019م، أي بمعدل 1.3 مليون برميل يوميًا (جدول 3-8).

واستحوذت منطقة آسيا والشرق الأقصى على أغلب صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة في عام 2020م (رسم بياني 3-5)، حيث بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 73.5 في المئة، و30.4 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، يليها من حيث الترتيب دول أوروبا الغربية التي حصلت على ما نسبته 11.3 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 31.5 في المئة من المنتجات المكررة، ثم دول أمريكا الشمالية التي بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 8.3 في المئة ونحو 0.8 في المئة من المنتجات المكررة، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغ نصيبها 3.1 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 15.8 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، وبلغ نصيب دول أفريقيا 3.0 في المئة من النفط الخام، ونحو 21.5 في المئة من المنتجات المكررة.

صناعة البتروكيماويات في المملكة

ارتفع إنتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من مصانعها في المملكة العربية السعودية

جدول رقم 3-8: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة (حسب المناطق)

(مليون برميل)

	2018		2019		2020		النصيب المئوي لعام 2020	
الصادرات إلى	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة
أمريكا الشمالية	372.43	16.66	204.59	10.03	202.91	2.80	8.3	0.8
أمريكا الجنوبية	25.72	0.69	24.33	1.64	18.92	0.63	0.8	0.2
أوروبا الغربية	317.28	150.90	291.07	147.17	276.87	117.06	11.3	31.5
الشرق الأوسط	97.40	337.02	97.09	71.57	77.43	58.64	3.1	15.8
أفريقيا	59.80	83.70	64.61	116.64	73.82	79.81	3.0	21.5
آسيا والشرق الأقصى	1,815.64	129.05	1,885.73	125.89	1,807.54	113.13	73.5	30.4
أوقيانوسيا	2.34	1.47	1.47	1.48	1.45	0.00	0.1	0.0
المجموع	**2,690.61**	**719.49**	**2,568.90**	**474.41**	**2,458.94**	**372.07**	**100.0**	**100.0**

*بما في ذلك البترول المسال والغاز الطبيعي.

المصدر: وزارة الطاقة.

خلال العام 2020م بنسبة 2 في المئة ليصل إلى 66.9 مليون طن متري مقارنة بنحو 65.9 مليون طن متري خلال العام 2019م. ويعود ارتفاع الإنتاج إلى الزيادة في إمدادات اللقيم، إضافة إلى تحسن موثوقية الأداء لمصانع الشركة، وانخفاض معدل أعمال الصيانة في عام 2020م. وانخفضت صادرات منتجات (سابك) من مصانعها في المملكة العربية السعودية بمعدل 1 في المئة[1] مقارنة بالعام 2019م. ويعود انخفاض صادرات منتجات الشركة إلى انخفاض الطلب بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

الثروة المعدنية

تُشرف وكالة الثروة المعدنية بوزارة الصناعة والثروة المعدنية على الأنشطة التعدينية في المملكة، حيث تعمل على تشجيع الاستثمار في مجال التعدين وتقديم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وإصدار الرخص والصكوك التعدينية وفقًا للوائح والأنظمة المعمول بها. وقد وصل إجمالي عدد الرخص التعدينية بنهاية عام 2020م إلى 2,062 رخصة، حيث بلغ عدد رخص الكشف 556 رخصة التي تخول حاملها القيام بإجراء الدراسات التفصيلية عن الخامات المعدنية المطلوبة في رخص الكشف، وبلغ عدد رخص المناجم الصغيرة 69 رخصة لمختلف خامات المعادن الصناعية مثل رمل السليكيا والجبس والملح والحجر الجيري والطين والبازلت الفتاتي (بوزلان) والرخام للصناعة والحديد المنخفض النسبة (لصناعة الإسمنت) والدولوميت والفلدسبار، والبارايت والحجر الرملي والبيريلايت والبيروفيلايت. وبلغ عدد رخص التعدين 33 رخصة، ورخص محاجر المواد الخام 70 رخصة لمختلف الخامات المعدنية الفلزية مثل الذهب والنحاس والزنك

رسم بياني رقم 3-5: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المناطق لعام 2020م (نسبة مئوية)

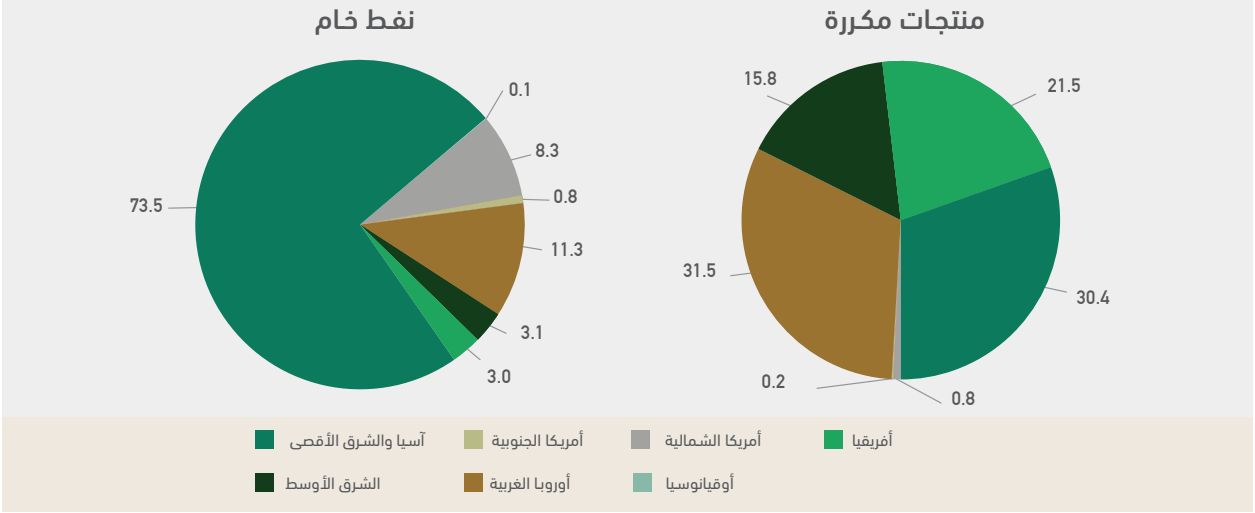

جدول رقم 3-9: إنتاج بعض المعادن في المملكة

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)
2015	5,089	4,500	46,253	39,008
2016	6,946	4,710	110,000	41,610
2017	10,333	5,069	67,097	21,787
2018	11,765	5,322	60,340	18,000
2019	12,593	7,123	88,491	51,856
*2020	13,222	7,479	92,915	54,448

* تقديري.

المصدر: وكالة الثروة المعدنية - وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

[1] المؤشرات أعلاه تمثل إنتاج وصادرات سابك من استثماراتها في الشركات التابعة والمشاريع والعمليات المشتركة في المملكة العربية السعودية.

والحديد والفوسفات والمعادن المصاحبة والأحجار الكريمة مثل البريدوت، وبلغ عدد رخص محاجر مواد البناء 1,334 رخصة يتم من خلالها استغلال مختلف خامات مواد البناء مثل الرمل ومواد الكسارات وأحجار الزينة وغيرها.

وبالنسبة إلى إنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها في عام 2020م من مواقع الرخص التعدينية في مناجم مهد الذهب، والصخيبرات والحجار وبلغة والأمار، فقد بلغ إنتاج الذهب 13,222 كجم والفضة 7,479 كجم (جدول 3-9). ويبين (جدول 3-9) إنتاج مناجم الذهب والمعادن المصاحبة في المملكة خلال الفترة 2015-2020م. ويلاحظ من الجدول ارتفاع إنتاج المملكة من مركزات النحاس والزنك خلال عام 2020م إلى 92,915 طن وإلى 54,448 طن على التوالي.

أما فيما يتعلق بالخامات المعدنية الأخرى، فقد قدر مجموع الكميات المستخرجة من الخامات المعدنية في عام 2020م ما يزيد عن 514,756 ألف طن من مختلف الخامات المعدنية مثل الحجر الجيري ورمل السيليكا والملح والطين والفلدسبار والرخام للأغراض الصناعية والرمل الحديدي والكاولين والجبس وكتل الرخام والجرانيت والحجر الجيري والفوسفات والبوكسايت، ومواد الكسارات والرمل العادي المستخدم في أعمال التشييد والبناء. ويوضح (جدول 3-10) استغلال المملكة لمختلف الخامات المعدنية خلال الفترة 2016-2020م.

جدول رقم 3-10: الخامات المعدنية المستغلة (ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	2016	2017	2018	2019	2020*
الحجر الجيري	63,300	66,150	69,457	72,930	72,283
الطين	9,240	9,702	10,187	10,696	10,161
الملح	2,400	2,520	2,646	2,778	2,639
رمل السيليكا	1,300	1,365	1,433	1,505	1,430
مواد كسارات (بحص)	347,000	364,000	382,200	401,310	381,245
رمل	22,155	23,000	24,000	25,000	23,750
رمل حديدي	706	741	778	817	776
جبس	3,000	3,150	3,307	3,472	3,298
رخام للأغراض الصناعية	2,800	2,940	2,947	3,094	2,939
كتل رخام	12	13	13	14	13
كتل جرانيت	1,053	1,105	1,160	1,218	1,157
كتل حجر جيري	104	109	114	120	114
كاولين	196	206	216	227	215
بارايت	41	--	--	--	--
فلدسبار	188	197	206	216	205
بازلت	30	32	33	35	33
بوزلان	504	529	555	583	553
دلومايت	2,131	2,237	2,348	2,465	2,341
شيست	604	634	665	600	570
بيروفيليت	42	44	46	48	45
بوكسايت منخفضة النسبة	968	1,016	438	297	282
بوكسايت	3,800	3,990	4,623	4,100	4,305
فوسفات ثنائي الأمونيوم	5,400	5,670	5,444	6,098	6,402

*تقديري.

المصدر: وكالة الثروة المعدنية - وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

الرخص الصناعية

أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في عام 2020م تراخيص صناعية لإنشاء 903 مصنعًا جديدًا في مختلف الأنشطة الصناعية وبإجمالي تمويل بلغ نحو 23.5 مليار ريال والتي توفر فرص عمل لما يزيد عن 39.4 ألف موظف وعامل.

وارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة الصناعة والثروة المعدنية في نهاية عام 2020م ليصل إلى 8,063 مصنعًا منتجًا، توظف نحو 966.3 ألف موظف وعامل.

توليد واستهلاك الكهرباء

سجلت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة في عام 2020م حوالي 289.3 مليون ميجاوات. واستحوذ الاستهلاك السكني على 47.6 في المئة (137.6 مليون ميجاوات) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك الصناعي (57.8 مليون ميجاوات) بنسبة 20.0 في المئة، ثم الاستهلاك التجاري (41.6 مليون ميجاوات) بنسبة 14.4 في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (35.4 مليون ميجاوات) بنسبة 12.3 في المئة. وبلغ الحمل الذروي للكهرباء في عام 2020م نحو 62,200 ميجاوات.

ووصلت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي 64,800 ميجاوات. وسجل عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء في المملكة بنهاية عام 2020م نحو 10.1 مليون مشترك، ويمثل عدد المشتركين في المنطقة الغربية الأكثر عددًا إذ بلغ عددهم نحو 3.6 مليون مشترك، أي ما نسبته 35.4 في المئة من إجمالي المشتركين، يليهم المشتركون في المنطقة الوسطى بنحو 3.2 مليون مشترك وبنسبة 31.9 في المئة، ثم المشتركون في المنطقة الشرقية بنحو 1.8 مليون مشترك وبنسبة 17.7 في المئة، وأخيرًا المشتركون في المنطقة الجنوبية بحوالي 1.5 مليون مشترك وبنسبة 15.0 في المئة (جدول 3-11) (رسم بياني 3-6).

رسم بياني رقم 3-6: نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية (2017-2020م)

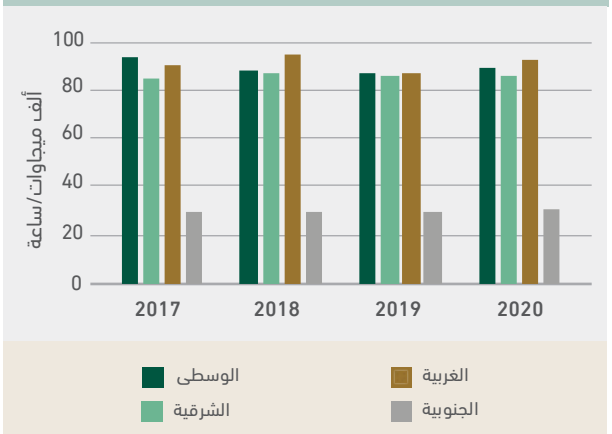

جدول رقم 3-11: تطور طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين خلال العام المالي 1442/1441هـ (2020م)

(ميجاوات)

المنطقة	قدرة التوليد الفعلية	الحمل الذروي	الطاقة المباعة					عدد المشتركين
			سكني	تجاري	حكومي	صناعي	أخرى	
الوسطى	15,000	21,000	46,389,000	15,668,000	10,136,000	6,934,000	7,296,000	3,232,200
الشرقية	24,001	18,001	27,033,000	8,447,000	8,157,000	36,397,000	2,968,000	1,799,700
الغربية	17,001	15,001	46,166,000	13,309,000	12,103,000	13,360,000	4,661,000	3,594,100
الجنوبية	4,001	6,000	18,070,000	4,182,000	5,076,000	1,189,000	1,787,000	1,516,500
الإجمالي	**64,800**	**62,200**	**137,658,000**	**41,606,000**	**35,472,000**	**57,880,000**	**16,712,000**	**10,142,500**

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء.

ملاحظة: تم إعادة تصنيف البيانات في عام 2020م من المصدر.

4

الحسابات القوميـــة والتنميـــة القطاعية

الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020م

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) بنسبة 4.1 في المئة لعام 2020م ليبلغ حوالي 2,531.4 مليار ريال، مقابل نمو نسبته 0.3 في المئة في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى تسجيل القطاع النفطي انكماشًا نسبته 6.7 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 3.6 في المئة في العام السابق. وسجّل القطاع غير النفطي انخفاضًا نسبته 2.3 في المئة، مقابل نمو نسبته 3.3 في المئة في العام السابق، حيث تراجع القطاع الخاص بنسبة 3.1 في المئة، مقابل نمو نسبته 3.8 في المئة في العام السابق. كذلك سجّل القطاع الحكومي انخفاضًا نسبته 0.5 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 2.2 في المئة للعام السابق (جدول 4-1).

تشير البيانات الأولية أيضًا إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انكماشًا نسبته 11.7 في المئة في عام 2020م، ليبلغ نحو 2,625.4 مليار ريال، مقابل نمو نسبته 0.8 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى انكماش القطاع النفطي بنسبة 34.4 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 6.0 في المئة

جدول رقم 4-1: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

(مليون ريال)

	2019			2020*		
	القيمة	النصيب المئوي	التغير	القيمة	النصيب المئوي	التغير
بالأسعار الجارية						
1- القطاع النفطي	926,338	31.2	-6.0	607,704	23.1	-34.4
2- القطاع غير النفطي	2,026,064	68.1	4.2	1,995,724	76.0	-1.5
أ- القطاع الخاص	1,354,322	45.5	4.1	1,328,548	50.6	-1.9
ب- القطاع الحكومي	671,743	22.6	4.4	667,175	25.4	-0.7
الناتج المحلي الإجمالي بدون رسوم الاستيراد	2,952,403	99.3	0.8	2,603,428	99.2	-11.8
3- رسوم الاستيراد	21,223	0.7	9.6	22,014	0.8	3.7
إجمالي الناتج المحلي	**2,973,626**	**100.0**	**0.8**	**2,625,442**	**100.0**	**-11.7**
بالأسعار الثابتة لعام (2010م=100)						
1- القطاع النفطي	1,096,170	41.5	-3.6	1,023,238	40.4	-6.7
2- القطاع غير النفطي	1,527,304	57.9	3.3	1,491,735	58.9	-2.3
أ- القطاع الخاص	1,073,744	40.7	3.8	1,040,406	41.1	-3.1
ب- القطاع الحكومي	453,561	17.2	2.2	451,330	17.8	-0.5
الناتج المحلي الإجمالي بدون رسوم الاستيراد	2,623,474	99.4	0.3	2,514,973	99.4	-4.1
3- رسوم الاستيراد	16,338	0.6	8.8	16,432	0.6	0.6
إجمالي الناتج المحلي	**2,639,811**	**100.0**	**0.3**	**2,531,405**	**100.0**	**-4.1**
معامل الانكماش الضمني (2010م=100)						
الناتج المحلي الإجمالي	112.6	--	0.5	103.7	--	-7.9
1- القطاع النفطي	84.5	--	-2.5	59.4	--	-29.7
2- القطاع غير النفطي	132.7	--	0.9	133.8	--	0.9

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

في العام السابق. وسجّل القطاع غير النفطي انخفاضًا قدره 1.5 في المئة، مقابل نمو نسبته 4.2 في المئة في العام السابق، إذ بلغ معدل انخفاض القطاع الخاص 1.9 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 4.1 في المئة للعام السابق. أما القطاع الحكومي، فقد سجّل انخفاضًا قدره 0.7 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 4.4 في المئة لعام 2019م. في المقابل، سجّل معامل الانكماش الضمني[2] للقطاع غير النفطي ارتفاعًا نسبته 0.9 في المئة في عام 2020م، مقارنة بالارتفاع نفسه في العام السابق.

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020م

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لتبلغ 41.4 في المئة في عام 2020م، مقابل 40.9 في المئة في العام السابق (جدول 4-2، ورسم بياني 4-1).

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد ارتفعت لتبلغ 50.6 في المئة في عام 2020م، مقابل 45.5 في المئة في العام السابق (جدول 4-1).

مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لتبلغ 17.9 في المئة في عام 2020م، مقابل 17.3 في المئة في العام السابق.

كذلك ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الحكومي لتبلغ 25.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2020م، مقابل 22.6 في المئة في العام السابق.

مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي

تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لتبلغ 40.7 في المئة في عام 2020م، مقابل 41.8 في المئة في العام السابق.

أما بالنسبة لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد انخفضت لتبلغ 23.1 في المئة في عام 2020م، مقابل 31.2 في المئة في العام السابق.

جدول رقم 4-2: مساهمة القطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2010م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي**	القطاع الخاص			القطاع الحكومي			القطاع النفطي		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير
2016	2,566,928	1,000,227	39.0	0.1	428,402	16.7	0.6	1,138,299	44.3	3.6
2017	2,549,820	1,015,210	39.8	1.5	431,442	16.9	0.7	1,103,168	43.3	-3.1
2018	2,616,070	1,034,635	39.5	1.9	443,789	17.0	2.9	1,137,646	43.5	3.1
2019	2,623,474	1,073,744	40.9	3.8	453,561	17.3	2.2	1,096,170	41.8	-3.6
*2020	2,514,973	1,040,406	41.4	-3.1	451,330	17.9	-0.5	1,023,238	40.7	-6.7

* بيانات أولية. ** لا يشمل رسوم الاستيراد.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

[2] معامل الانكماش الضمني: هو معدل التغير في الأسعار لكل المنتجات النهائية داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية (سنة). ويقيس هذا المؤشر معدل التضخم على المستوى الكلي للاقتصاد، ويختلف عن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك الذي يستهدف الاستهلاك النهائي فقط؛ إذ يستهدف معامل الانكماش كل القطاعات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية، وذلك حسب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ارتفعت نسبة مساهمة نشاط الخدمات (يشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) لتبلغ نحو 43.3 في المئة في عام 2020م، مقابل 42.3 في المئة في العام السابق، في حين بلغت نسبة تراجع نشاط الخدمات بالأسعار الثابتة (2010م= 100) لعام 2020م نحو 1.8 في المئة، مقابل نمو نسبته 4.4 في المئة في العام السابق (جدول 4-3، ورسم بياني 4-2).

مساهمة نشاط التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تراجعت نسبة مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي) في الناتج المحلي الإجمالي

رسم بياني رقم 4-1: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2020م (لا يشمل رسوم الاستيراد) (نسبة مئوية)

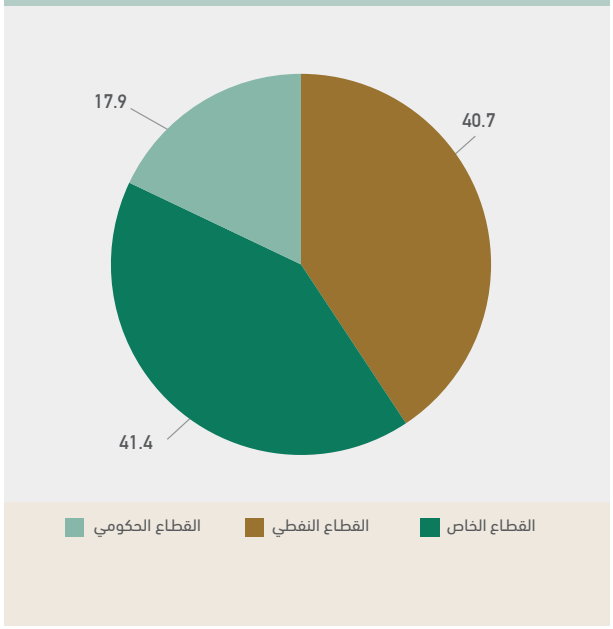

رسم بياني رقم 4-2: نسبة مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2020م (لا يشمل رسوم الاستيراد) (نسبة مئوية)

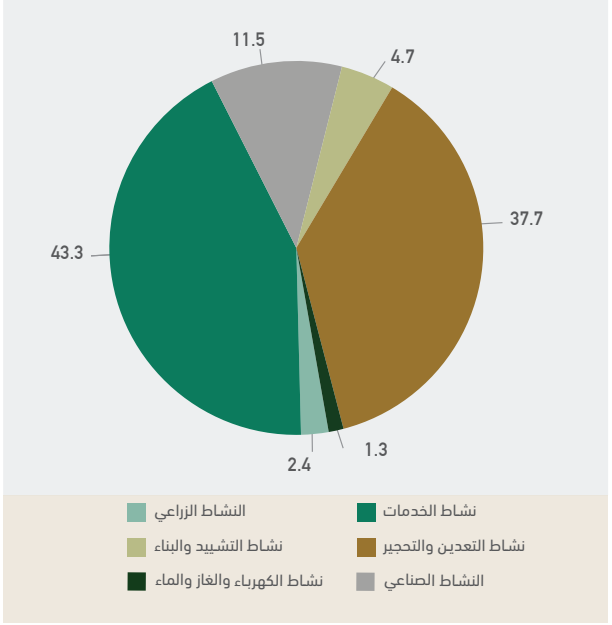

جدول رقم 4-3: مساهمة نشاط الخدمات ونشاط التعدين والتحجير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام2010م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي**	نشاط الخدمات***			نشاط التعدين والتحجير****			النشاط الصناعي*****		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير
2016	2,566,928	1,017,851	39.7	0.8	1,046,785	40.8	2.8	307,987	12.0	3.2
2017	2,549,820	1,036,885	40.7	1.9	1,010,104	39.6	-3.5	311,982	12.2	1.3
2018	2,616,070	1,063,290	40.6	2.5	1,046,918	40.0	3.6	318,529	12.2	2.1
2019	2,623,474	1,109,909	42.3	4.4	1,008,789	38.5	-3.6	313,553	12.0	-1.6
*2020	2,514,973	1,089,827	43.3	-1.8	948,356	37.7	-6.0	289,323	11.5	-7.7

* بيانات أولية. ** لا يشمل رسوم الاستيراد. *** يشمل تجارة الجملة والمطاعم والفنادق، والنقل والاتصالات والتخزين، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية وشخصية، والخدمات الحكومية. **** يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي. ***** يشمل تكرير النفط.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

بالأسعار الثابتة (2010م=100) لتبلغ ما نسبته 37.7 في المئة في عام 2020م، مقابل 38.5 في المئة في العام السابق. كذلك سجّل نشاط التعدين والتحجير بالأسعار الثابتة (2010م= 100) تراجعًا بلغت نسبته 6.0 في المئة في عام 2020م، مقابل انخفاض نسبته 3.6 في المئة في العام السابق (جدول 4-3، ورسم بياني 4-2).

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تراجعت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) في عام 2020م لتبلغ 11.5 في المئة، مقابل 12.0 في المئة في العام السابق. وسجّل النشاط الصناعي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) انخفاضًا بنسبة 7.7 في المئة في عام 2020م، مقابل انخفاض نسبته 1.6 في المئة في العام السابق (جدول 4-3، ورسم بياني 4-2).

مساهمة الأنشطة الرئيسة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) قرابة 2.4 في المئة في عام 2020م، مقابل 2.3 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة الانخفاض في النشاط الزراعي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) في عام 2020م نحو 1.7 في المئة، مقابل نمو نسبته 1.3 في المئة في العام السابق.

وبلغت نسبة مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) نحو 4.7 في المئة في عام 2020م، مقابل 4.5 في المئة في العام السابق. وسجّل نشاط التشييد والبناء انخفاضًا نسبته 0.4 في المئة في عام 2020م، مقابل نمو نسبته 4.6 في المئة في العام السابق.

وبلغت مساهمة نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م= 100) نحو 1.3 في المئة في عام 2020م، مقابل نفس نسبة المساهمة في العام السابق، في حين سجّل هذا النشاط انكماشًا بنسبة 2.1 في المئة في عام 2020م، مقابل انخفاض نسبته 4.0 في المئة في العام السابق (جدول 4-4، ورسم بياني 4-2).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة

يشير توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة إلى أن معظمها حقق انكماشًا في عام 2020م بمعدلات متفاوتة، فقد سجّل نشاط التعدين والتحجير انخفاضًا نسبته 35.7 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 6.3 في المئة في العام السابق. وسجّل نشاط الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط) انخفاضًا نسبته 8.7 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 1.3 في المئة في العام السابق. وسجّل نشاط النقل والتخزين والاتصالات انخفاضًا نسبته 5.4 في المئة، مقابل نمو نسبته 6.1 في المئة في العام

جدول رقم 4-4: مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2010م)

(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي**	النشاط الزراعي***	النصيب المئوي	التغير	نشاط التشييد والبناء	النصيب المئوي	التغير	نشاط الكهرباء والغاز والماء	النصيب المئوي	التغير
2016	2,566,928	60,122	2.3	0.6	121,203	4.7	-3.2	33,688	1.3	2.3
2017	2,549,820	60,422	2.4	0.5	117,259	4.6	-3.3	34,132	1.3	1.3
2018	2,616,070	60,617	2.3	0.3	113,172	4.3	-3.5	34,776	1.3	1.9
2019	2,623,474	61,410	2.3	1.3	118,381	4.5	4.6	33,398	1.3	-4.0
*2020	2,514,973	60,361	2.4	-1.7	117,861	4.7	-0.4	32,690	1.3	-2.1

* بيانات أولية. ** لا يشمل رسوم الاستيراد. *** يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

السابق. وسجّل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق انخفاضًا نسبته 4.5 في المئة، مقابل نمو نسبته 6.4 في المئة في العام السابق. كذلك سجّل نشاط المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) انخفاضًا نسبته 3.3 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 4.2 في المئة في العام السابق.

وسجّل نشاط الخدمات الحكومية انخفاضًا نسبته 0.1 في المئة، مقابل نمو نسبته 4.2 في المئة في العام السابق. من ناحية أخرى، سجّل نشاط التشييد والبناء نموًا نسبته 3.1 في المئة، مقابل نمو نسبته 8.0 في المئة في العام السابق، وسجّل نشاط الزراعة والغابات والأسماك نموًا نسبته 1.3 في المئة، مقابل نمو نسبته 1.2 في المئة في العام السابق. وكذلك سجّل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نموًا نسبته 0.7 في المئة، مقابل نمو نسبته 4.8 في المئة في العام السابق (جدول 4-5).

متوسط نصيب الفرد

تشير البيانات الأولية إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد في المملكة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2020م بنسبة 13.7 في المئة، ليبلغ نحو 74,984 ريال سعودي، مقابل 86,902 ريال سعودي في العام السابق (جدول 4-6).

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م

تشير البيانات الأولية إلى انخفاض الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 11.7 في المئة في عام 2020م، ليبلغ نحو 2,625.4 مليار ريال، مقابل

جدول رقم 4-5: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2017	2018	2019			2020*		
			القيمة	النصيب المئوي	التغير	القيمة	النصيب المئوي	التغير
1-الزراعة و الغابات والأسماك	65,290	65,609	66,411	2.2	1.2	67,279	2.6	1.3
2-التعدين والتحجير	655,761	882,613	826,706	28.0	-6.3	531,210	20.4	-35.7
3-الصناعات التحويلية***	332,901	377,806	372,893	12.6	-1.3	340,403	13.1	-8.7
4-الكهرباء و الغاز والماء	40,621	49,266	47,174	1.6	-4.2	45,641	1.8	-3.3
5-التشييد والبناء	154,592	151,496	163,655	5.5	8.0	168,750	6.5	3.1
6-تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	274,970	280,159	298,009	10.1	6.4	284,579	10.9	-4.5
7-النقل والتخزين والاتصالات	165,173	171,662	182,071	6.2	6.1	172,304	6.6	-5.4
8-خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	342,668	358,194	375,269	12.7	4.8	377,725	14.5	0.7
9-الخدمات الحكومية	491,077	553,843	576,953	19.5	4.2	576,089	22.1	-0.1
الناتج المحلي الإجمالي**	**2,558,820**	**2,930,101**	**2,952,403**	**100.0**	**0.8**	**2,603,428**	**100.0**	**-11.8**

* بيانات أولية. ** لا يشمل رسوم الاستيراد. *** تشمل تكرير النفط.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 4-6: متوسط نصيب الفرد

	2017	2018	2019	التغير	2020*	التغير
الناتج المحلي الإجمالي** (بالأسعار الجارية) (مليون ريال)	2,582,198	2,949,457	2,973,626	0.8	2,625,442	-11.7
عدد السكان (مليون نسمة)	32.61	33.41	34.22	2.4	35.01	2.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ريال)	79,177	88,271	86,902	-1.6	74,984	-13.7

* بيانات أولية. ** يشمل رسوم الاستيراد.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ارتفاع نسبته 0.8 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض كل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، إذ سجّل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص انخفاضًا نسبته 2.5 في المئة في عام 2020م، ليبلغ نحو 1,128.7 مليار ريال، مقابل نمو نسبته 3.5 في المئة في العام السابق. وانخفض إجمالي تكوين رأس المال (يشمل التغير في المخزون) من 855.7 مليار ريال في عام 2019م إلى 692.9 مليار ريال في عام 2020م، مسجلًا بذلك انخفاضًا نسبته 19.0 في المئة. من ناحية أخرى، ارتفع إجمالي الاستهلاك الحكومي بنسبة 5.6 في المئة ليبلغ نحو 749.1 مليار ريال في عام 2020م، مقارنة بنحو 709.2 مليار ريال في عام 2019م، وبذلك سجّل نصيب إجمالي الاستهلاك النهائي من إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعًا من 62.8 في المئة في عام 2019 إلى 71.5 في المئة في عام 2020م. أما صافي صادرات السلع والخدمات، فقد حقق فائضًا بنحو 54.7 مليار ريال في عام 2020م مقابل فائض بلغ 250.9 مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 78.2 في المئة (جدول 4-7، ورسم بياني 4-3).

جدول رقم 4-7: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2017			2018			2019			2020*		
	القيمة	النصيب المئوي	التغير	القيمة	النصيب المئوي	التغير	القيمة	النصيب المئوي	التغير	القيمة	النصيب المئوي	التغير
إجمالي الاستهلاك النهائي	1,694,622	65.6	2.1	1,844,341	62.5	8.8	1,866,990	62.8	1.2	1,877,824	71.5	0.6
الاستهلاك الحكومي	630,978	24.4	1.0	726,101	24.6	15.1	709,171	23.8	-2.3	749,112	28.5	5.6
الاستهلاك الخاص	1,063,644	41.2	2.7	1,118,241	37.9	5.1	1,157,819	38.9	3.5	1,128,712	43.0	-2.5
إجمالي تكوين رأس المال**	745,272	28.9	-0.4	710,139	24.1	-4.7	855,689	28.8	20.5	692,933	26.4	-19.0
صافي صادرات السلع والخدمات***	142,303	5.5	1,280.0	394,977	13.4	177.6	250,947	8.4	-36.5	54,685	2.1	-78.2
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	**2,582,198**	**100.0**	**6.8**	**2,949,458**	**100.0**	**14.2**	**2,973,626**	**100.0**	**0.8**	**2,625,442**	**100.0**	**-11.7**

* بيانات أولية. ** يشمل التغير في المخزون.

*** صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

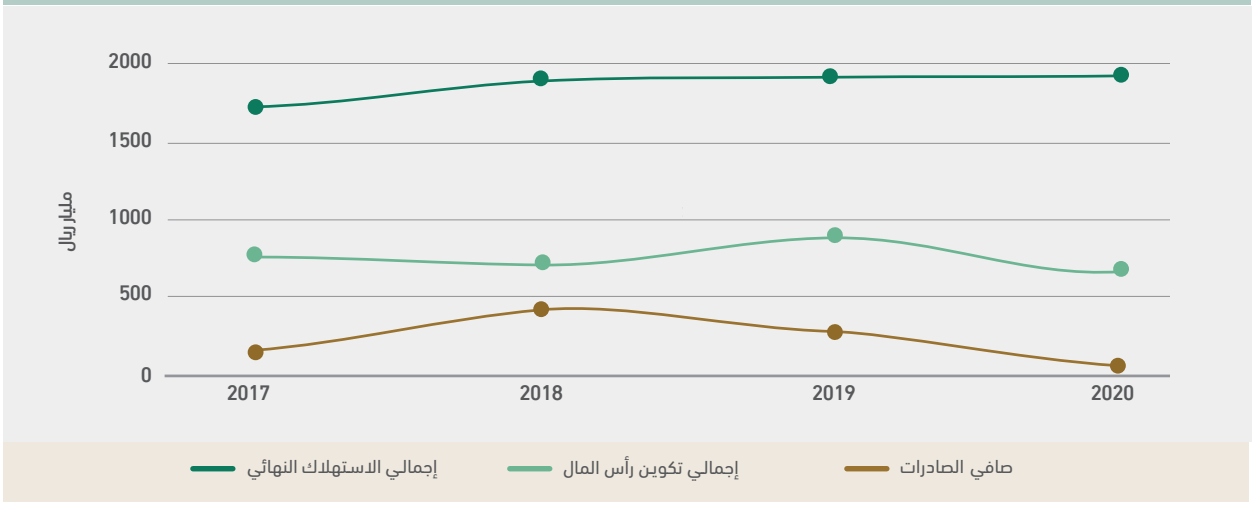

5

القطـاع الخـارجي

القطاع الخارجي

وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، مثّلت الصادرات النفطية ما نسبته 68.7 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، حيث بلغت حوالي 447.6 مليار ريال في عام 2020م، مقابل 751.8 مليار ريال في عام 2019م. وقد شكّلت ما نسبته 17.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي 517.5 مليار ريال، وشكّلت ما نسبته 19.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحقيق عجز في الحساب الجاري بلغ نحو 73.7 مليار ريال في عام 2020م، يمثل ما نسبته 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

تُظهر أرقام التجارة الخارجية في عام 2020م تراجع حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات والواردات) لتبلغ حوالي 1,134.1 مليار ريال، مقابل حوالي 1,513.5 مليار ريال في العام السابق، بانخفاض نسبته 25.1 في المئة. وبلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 43.2 في المئة في عام 2020م، مقارنة بنسبة 50.9 في المئة في العام السابق.

الصادرات

تراجع إجمالي قيمة صادرات المملكة السلعية في عام 2020م حسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء ليبلغ 652.0 مليار ريال، مقابل 981.0 مليار ريال في عام 2019م، بانخفاض نسبته 33.5 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 11.1 في المئة في العام السابق (جدول 5-1).

الصادرات النفطية

بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط في عام 2020م حوالي 447.6 مليار ريال، بانخفاض نسبته 40.5 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 13.4 في المئة في العام السابق، وبلغ نصيبها 68.7 في المئة من إجمالي الصادرات (جدول 5-1). ويعزى الانخفاض في قيمة الصادرات النفطية إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف في عام 2020م حوالي 41.91 دولارًا للبرميل، مقابل 64.96 دولارًا للبرميل في عام 2019م حسب بيانات منظمة الأوبك، بالإضافة إلى انخفاض متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 9.8 مليون برميل

جدول رقم 5-1: صادرات المملكة السلعية

(مليون ريال)

	2017	2018	2019	2020	النصيب المئوي			التغير 2020
					2018	2019	2020	
الصادرات النفطية	**638,402**	**868,442**	**751,828**	**447,599**	**78.67**	**76.64**	**68.66**	**-40.5**
النفط الخام	513,181	704,505	625,863	376,434	63.82	**63.80**	57.74	-39.9
المنتجات المكررة	125.222	163,938	125,965	71,165	14.85	**12.84**	10.92	-43.5
الصادرات غير النفطية	**193,479**	**235,458**	**229,184**	**204,352**	**21.33**	**23.36**	**31.34**	**-10.8**
بتروكيماويات	116,609	153,233	140,748	118,953	13.88	**14.35**	18.25	-15.5
مواد البناء	14,424	19,557	16,289	15,225	1.77	**1.66**	2.34	-6.5
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	13,279	12,950	13,038	12,753	1.17	**1.33**	1.96	-2.2
سلع أخرى*	49,167	49,719	59,109	57,421	4.50	**6.03**	8.81	-2.9
المجموع	**831,881**	**1,103,901**	**981,013**	**651,951**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**-33.5**

* تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

يوميًا في عام 2019م إلى حوالي 9.2 مليون برميل يوميًا في عام 2020م.

وتُشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى انخفاض قيمة صادرات النفط الخام بنسبة 39.9 في المئة، من 625.9 مليار ريال في عام 2019م إلى 376.4 مليار ريال في عام 2020م، وبنصيب مقداره 57.7 في المئة من إجمالي الصادرات. كذلك انخفضت قيمة صادرات المنتجات المكررة بما نسبته 43.5 في المئة، من 126.0 مليار ريال إلى 71.2 مليار ريال، وبنصيب مقداره 10.9 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (5-1) تطور قيم صادرات المملكة النفطية.

الصادرات غير النفطية

أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء تراجعًا في قيمة صادرات المملكة غير النفطية، حيث سجلت في عام 2020م انخفاضًا نسبته 10.8 في المئة، لتصل إلى نحو 204.4 مليار ريال، وبنصيب مقداره 31.3 في المئة من إجمالي الصادرات، مقارنة بانخفاض نسبته 2.7 في المئة في العام السابق (جدول 5-1). إذ سجلت قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات انخفاضًا نسبته 15.5 في المئة لتبلغ حوالي 119.0 مليار ريال، وبنصيب مقداره 18.3 في المئة من إجمالي الصادرات. وكذلك انخفضت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة 6.5 في المئة لتبلغ نحو 15.2 مليار ريال، وبنصيب مقداره 2.3 في المئة من إجمالي الصادرات. وانخفضت قيمة صادرات السلع الأخرى (بما فيها إعادة التصدير) بنسبة 2.9 في المئة لتبلغ حوالي 57.4 مليار ريال، وبنصيب مقداره 8.8 في المئة من إجمالي الصادرات. وانخفضت أيضًا صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة 2.2 في المئة لتبلغ حوالي 12.8 مليار ريال، وبنصيب مقداره 2.0 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (5-2) قيم مكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة 2016-2020م.

تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

يُعد برنامج الصادرات السعودية من أهم البرامج التي أطلقها الصندوق السعودي للتنمية عام 1999م، ويُعنى البرنامج بتقديم تسهيلات لتمويل الصادرات وضمانها بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تنمية الصادرات غير النفطية وزيادة قدرتها التنافسية، وذلك بما ينسجم مع الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030. وبلغ عدد عمليات التمويل التي اعتمدها الصندوق منذ انطلاق البرنامج 298 عملية بقيمة بلغت 82.0 مليار ريال، وبلغ عدد وثائق الضمان التي اعتمدها البرنامج 325 وثيقة بإجمالي بلغ 37.6 مليار ريال. وتُظهر بيانات تمويل وضمان الصادرات السعودية حسب تصنيف صندوق التنمية الوطني للقطاعات أن إجمالي قيمة عمليات التمويل والضمان للصادرات بلغت نحو 4.1 مليار ريال في عام 2020م (جدول 5-2).

وتوزعت عمليات البرنامج في عام 2020م على النحو التالي: التمويل والضمان للصناعات التحويلية بمبلغ 2.7 مليار ريال، والتمويل والضمان للتعدين واستغلال المحاجر

رسم بياني رقم 5-1: قيمة صادرات المملكة النفطية

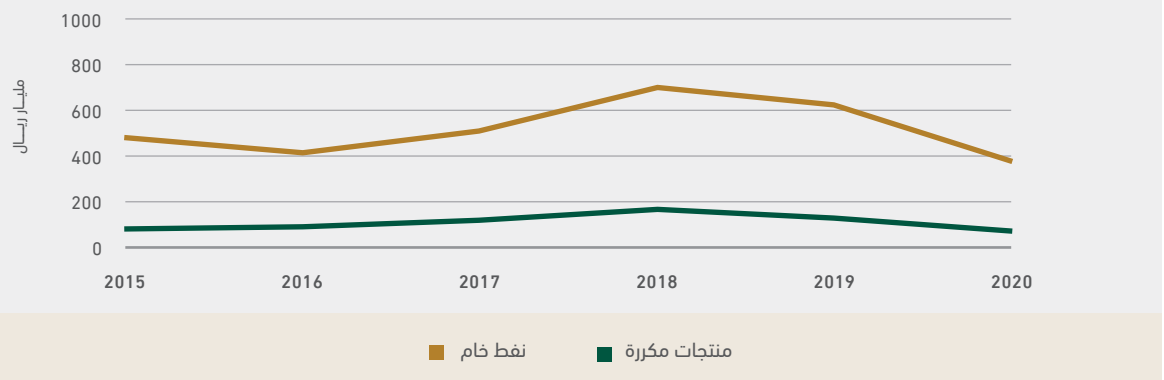

بمبلغ 995.4 مليون ريال، والتمويل والضمان للأنشطة المالية والتأمينية بمبلغ 429.4 مليون ريال، والتمويل والضمان للتشييد والبناء بمبلغ 13.4 مليون ريال، إضافة إلى التمويل والضمان للزراعة بمبلغ 5.3 مليون ريال.

الواردات

تُظهر بيانات الهيئة العامة للإحصاء انخفاضًا في قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) في عام 2020م بنسبة 9.9 في المئة لتبلغ نحو 517.5 مليار ريال، مقابل حوالي 574.4 مليار ريال في العام السابق (جدول 5-3).

وتشير البيانات التفصيلية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسة في عام 2020م (رسم بياني 5-3) إلى استحواذ الواردات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (109.1 مليار ريال) على المرتبة الأولى بنصيب نسبته 21.1 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 9.3 في المئة عن العام السابق. وحلّ في المرتبة الثانية كلًا من الواردات من المواد الغذائية (85.7 مليار ريال) بارتفاع نسبته 5.3 في المئة، والواردات من السلع الأخرى (85.7 مليار ريال) بانخفاض نسبته 7.5 في المئة عن العام السابق، وبنصيب بلغ 16.6 في المئة من إجمالي الواردات لكلٍ منها. وجاءت الواردات من معدات النقل (83.0 مليار ريال) في المرتبة الثالثة بنصيب نسبته 16.0 في المئة، وبانخفاض نسبته 29.8 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من المنتجات الكيماوية وما يتصل بها (72.0 مليار ريال) في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 13.9 في المئة، وبارتفاع نسبته 0.2 في المئة عن العام السابق. أما الواردات من المعادن العادية ومصنوعاتها (49.6 مليار ريال)، فقد احتلّت المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 9.6 في المئة وبارتفاع نسبته 1.4 في المئة، وفي المرتبة السادسة

رسم بياني رقم 5-2: قيمة مكونات صادرات المملكة غير النفطية

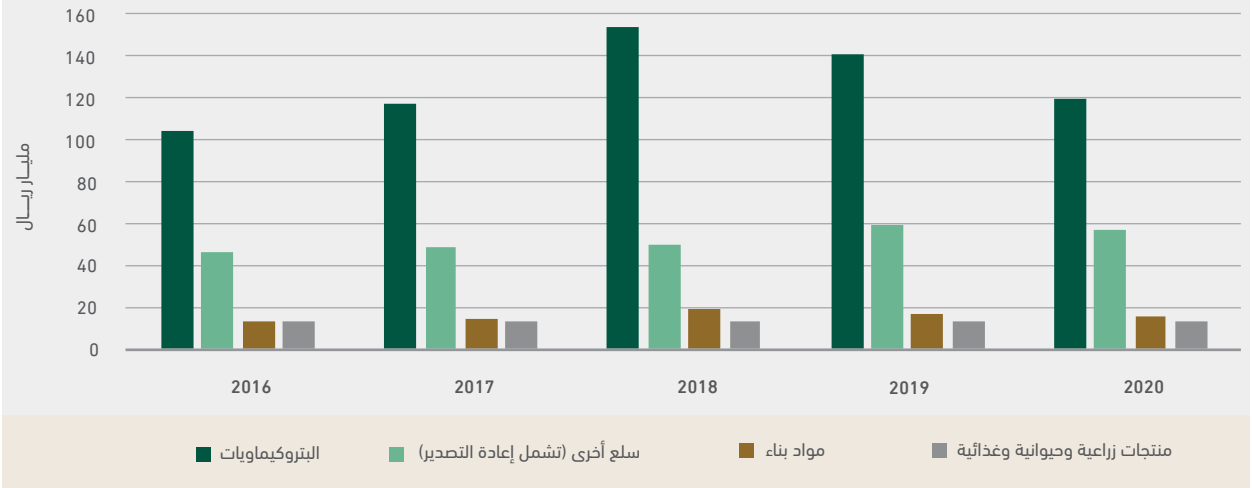

جدول رقم 5-2: تمويل وضمان الصادرات السعودية

(مليون ريال)

القطاع	2018	2019	*2020
الصناعات التحويلية	14,229	3,560	2,670
التشييد والبناء	--	232	13
الزراعة	--	10	5
التعدين واستغلال المحاجر	632	917	995
أنشطة مالية وتأمينية	2,529	761	429
المجموع	**17,390**	**5,481**	**4,114**

* بيانات أولية.

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية.

جاءت الواردات من المنسوجات والملبوسات (20.0 مليار ريال) بنصيب نسبته 3.9 في المئة، وبانخفاض نسبته 11.9 في المئة عن العام السابق. واحتلّت الواردات من الأخشاب والمجوهرات (12.3مليار ريال) المرتبة الأخيرة بنصيب بلغ 2.4 في المئة، وبانخفاض نسبته 32.4 في المئة عن العام السابق.

وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

تُصنف وجهة الصادرات ومنشأ الواردات إلى أربع مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى أكبر خمس دول من غير الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تضم المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول 5-4).

وجهة صادرات المملكة

توضح بيانات الصادرات إلى أكبر خمس دول مستوردة من المملكة في عام 2020م انخفاض الصادرات إلى دول هذه المجموعة بنسبة 35.4 في المئة، لتبلغ نحو 327.9 مليار ريال، وقد بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة حوالي 50.3 في المئة. وقد احتلّت الصين المرتبة الأولى (120.0 مليار ريال) بنصيب بلغ 18.4 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبانخفاض نسبته 33.2 في المئة عن العام السابق. واستحوذت اليابان (62.3 مليار ريال) على المرتبة الثانية بنصيب بلغ 9.6 في المئة، وبانخفاض نسبته 37.9 في المئة عن العام السابق. تلتها في المرتبة الثالثة الهند (60.2 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.2 في المئة، وبانخفاض نسبته 40.2 في المئة. وحلّت كوريا الجنوبية في المرتبة الرابعة (54.4 مليار ريال) بنصيب بلغ 8.3 في المئة، وبانخفاض نسبته

رسم بياني رقم 5-3: نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة من الإجمالي

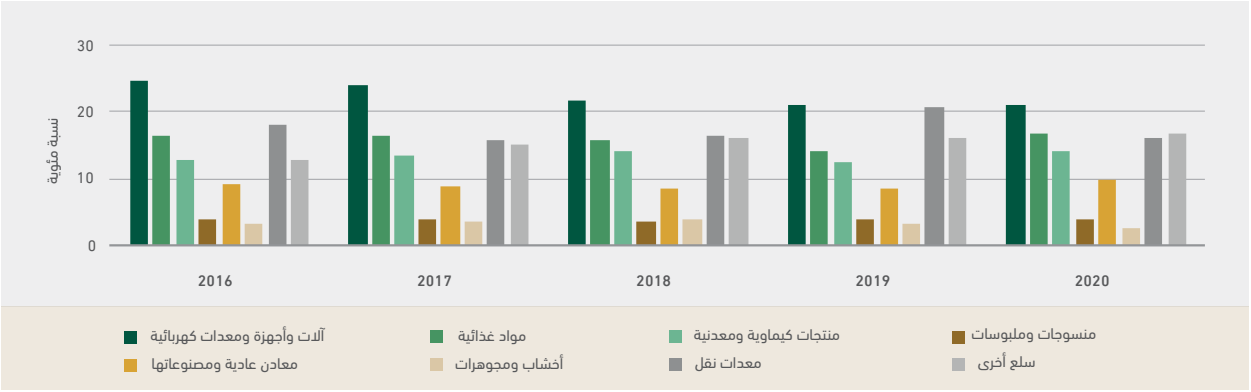

جدول رقم 5-3: واردات المملكة (سيف) - حسب مكوناتها الرئيسة

	مليون ريال			النصيب المئوي			التغير
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2020
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	111,167	120,291	109,094	21.6	20.9	21.1	-9.3
المواد الغذائية	80,249	81,369	85,716	15.6	14.2	16.6	5.3
المنتجات الكيماوية وما يتصل بها	69,202	71,876	72,017	13.5	12.5	13.9	0.2
منسوجات وملبوسات	18,115	22,732	20,018	3.5	4.0	3.9	-11.9
معادن عادية ومصنوعاتها	43,988	48,896	49,600	8.6	8.5	9.6	1.4
أخشاب ومجوهرات	19,997	18,258	12,342	3.9	3.2	2.4	-32.4
معدات نقل وأجزاؤها	84,652	118,264	83,009	16.5	20.6	16.0	-29.8
سلع أخرى	86,623	92,675	85,695	16.9	16.1	16.6	-7.5
المجموع	**513,993**	**574,361**	**517,491**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**-9.9**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

30.4 في المئة عن العام السابق. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية (31.0 مليار ريال) في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 4.8 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبانخفاض نسبته 36.7 في المئة عن العام السابق. ويوضح الرسم البياني (5-4أ) وجهة صادرات المملكة في عام 2020م.

وسجلت صادرات المملكة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضًا نسبته 19.2 في المئة لتبلغ 72.1 مليار ريال في عام 2020م وبنصيب بلغ 11.1 في المئة من إجمالي الصادرات. وقد انخفضت صادرات المملكة إلى مجموعة الدول العربية الأخرى بنسبة 20.9 في المئة لتبلغ نحو 46.5 مليار ريال، وبنصيب بلغ 7.1 في المئة من إجمالي الصادرات. وسجلت صادرات المملكة إلى بقية دول العالم انخفاضًا نسبته 36.8 في المئة لتبلغ 205.3 مليار ريال، وبنصيب بلغ 31.5 في المئة.

الواردات حسب المنشأ

تُظهر البيانات التفصيلية لإجمالي الواردات من أكبر خمس دول مصدرة إلى المملكة في عام 2020م انخفاضًا نسبته 9.7 في المئة، ليبلغ نحو 229.9 مليار ريال، حيث بلغ نصيبها من إجمالي واردات المملكة حوالي 44.4 في المئة. واحتلّت الصين المرتبة الأولى (101.6 مليار ريال) بنصيب بلغ 19.6 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبانخفاض نسبته 3.8 في المئة عن العام السابق، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية (55.1 مليار ريال) بنصيب بلغ 10.7

جدول رقم 5-4: وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها*

	2019	2020	النصيب المئوي		التغير
			2019	2020	2020
الصادرات					
الصين	179,669	120,016	18.3	18.4	-33.2
اليابان	100,365	62,307	10.2	9.6	-37.9
الهند	100,703	60,208	10.3	9.2	-40.2
كوريا الجنوبية	78,155	54,379	8.0	8.3	-30.4
الولايات المتحدة الأمريكية	49,024	31,024	5.0	4.8	-36.7
مجموع الخمس دول	507,916	327,934	51.8	50.3	-35.4
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	89,283	72,139	9.1	11.1	-19.2
مجموعة الدول العربية الأخرى	58,878	46,547	6.0	7.1	-20.9
بقية دول العالم	324,935	205,332	33.1	31.5	-36.8
إجمالي صادرات المملكة إلى جميع الدول	**981,012**	**651,952**	**100.0**	**100.0**	**-33.5**
الواردات					
الصين	105,571	101,562	18.4	19.6	-3.8
الولايات المتحدة الأمريكية	71,024	55,145	12.4	10.7	-22.4
ألمانيا	27,649	26,869	4.8	5.2	-2.8
الهند	24,850	24,530	4.3	4.7	-1.3
اليابان	25,367	21,767	4.4	4.2	-14.2
مجموع الخمس دول	254,461	229,873	44.3	44.4	-9.7
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	55,365	49,171	9.6	9.5	-11.2
مجموعة الدول العربية الأخرى	21,378	18,803	3.7	3.6	-12.0
بقية دول العالم	243,157	219,644	42.3	42.4	-9.7
إجمالي واردات المملكة إلى جميع الدول	574,361	517,491	100.0	100.0	-9.9

* تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

في المئة، وبانخفاض نسبته 22.4 في المئة عن العام السابق. وجاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة (26.9 مليار ريال) بنصيب بلغ 5.2 في المئة، وبانخفاض نسبته 2.8 في المئة عن العام السابق. وحلّت الهند في المرتبة الرابعة (24.5 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.7 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبانخفاض نسبته 1.3 في المئة عن العام السابق. وجاءت اليابان في المرتبة الخامسة (21.8 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.2 في المئة، وبانخفاض نسبته 14.2 في المئة عن العام السابق.

وأظهرت أرقام واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضًا نسبته 11.2 في المئة لتبلغ 49.2 مليار ريال في عام 2020م، وبنصيب بلغ 9.5 في المئة من إجمالي واردات المملكة. من جانب آخر، سجلت الواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى انخفاضًا نسبته 12.0 في المئة لتبلغ نحو 18.8 مليار ريال، وبنصيب بلغ 3.6 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم انخفاضًا نسبته 9.7 في المئة لتبلغ 219.6 مليار ريال، وبنصيب بلغ 42.4 في المئة. ويوضح الرسم البياني (5-4ب) واردات المملكة حسب المنشأ في 2020م.

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2020م فائضًا بلغ 1.2 مليار ريال، مقابل عجز بلغ نحو 4.5 مليار ريال في عام 2019م، إذ سجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضًا نسبته 11.4 في المئة لتبلغ 49.0 مليار ريال في عام 2020م مقابل 55.4 مليار ريال في العام السابق. وتشكل الواردات من دول المجلس ما نسبته 9.5 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما انخفضت صادرات المملكة إلى دول المجلس بنسبة 1.0 في المئة في عام 2020م لتبلغ 50.3 مليار ريال، وتمثل هذه الصادرات ما نسبته 24.6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

وتظهر البيانات التفصيلية تسجيل الميزان السلعي غير النفطي للمملكة فائضًا مع الكويت بمبلغ 4.5 مليار ريال، ومع مملكة البحرين بمبلغ 0.04 مليار ريال، فيما سجل عجزًا مع كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان بلغ 0.6 مليار ريال و2.6 مليار ريال على التوالي في عام 2020م.

وتشير بيانات صادرات المملكة غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2020م إلى بقاء دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى، حيث صدّرت المملكة لها ما قيمته 33.7 مليار ريال، أي ما يعادل 67.0 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية لدول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بمبلغ 7.0 مليار ريال، أي ما نسبته 13.9

رسم بياني رقم 5-4أ: وجهة صادرات المملكة
(نسبة مئوية)

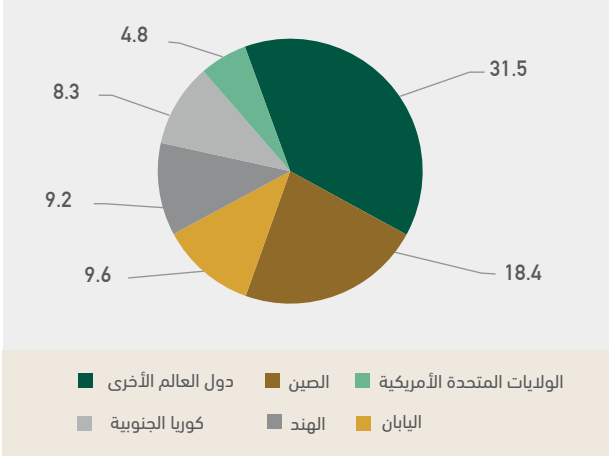

رسم بياني رقم 5-4ب: واردات المملكة حسب المنشأ
(نسبة مئوية)

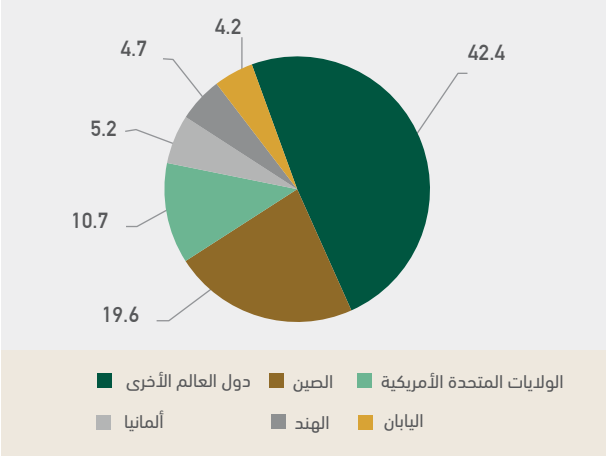

في المئة، تلتها دولة الكويت بمبلغ 6.0 مليار ريال، أي ما نسبته 12.0 في المئة، ثم سلطنة عُمان بنحو 3.6 مليار ريال، أي ما نسبته 7.2 في المئة.

وفيما يخص واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس في عام 2020م، فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بصفتها أكبر مورد للمملكة بقيمة 34.3 مليار ريال، تمثل ما نسبته 69.9 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 7.0 مليار ريال، تمثل ما نسبته 13.9 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس، تلتها سلطنة عُمان بقيمة 6.3 مليار ريال، تمثل ما نسبته 12.7 في المئة، تلتها الكويت في المرتبة الرابعة بقيمة 1.7 مليار ريال تمثل ما نسبته 3.4 في المئة (جدول 5-5).

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

سجل التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فائضًا بلغ 8.2 مليار ريال في عام 2020م، مقابل فائض بلغ 7.0 مليار ريال في عام 2019م. وسجلت واردات المملكة من الدول العربية انخفاضًا نسبته 12.0 في المئة لتبلغ 18.8 مليار ريال في عام 2020م، مقابل 21.4 مليار ريال في العام السابق.

وتشكل واردات المملكة من الدول العربية ما نسبته 3.6 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما تراجعت صادرات المملكة إلى الدول العربية بنسبة 4.9 في المئة، مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 27.0 مليار ريال، تمثل ما نسبته 13.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

ويتضح من البيانات التفصيلية للتبادل التجاري للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية، تحقيق المملكة فائضًا في تبادلها التجاري في عام 2020م، مع كلًا من اليمن (بلغ 3.9 مليار ريال)، والعراق (بلغ 2.6 مليار ريال)، والسودان (بلغ 1.6 مليار ريال)، والمغرب (بلغ 743 مليون ريال)، والأردن (بلغ 516 مليون ريال)، في حين سجلت المملكة عجزًا مع مصر (بلغ حوالي 3.4 مليار ريال)، وسوريا (بلغ 766 مليون ريال)، ولبنان (بلغ حوالي 402 مليون ريال).

وبالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية في عام 2020م، جاءت مصر في المرتبة الأولى، حيث صدّرت المملكة إليها ما قيمته 6.7 مليار ريال، أي ما يعادل 24.9 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية إلى الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ 4.7 مليار ريال، أي ما نسبته 17.4 في المئة، تلتها اليمن في المرتبة الثالثة بحوالي 4.6 مليار ريال، وجاءت صادرات المملكة إلى

جدول رقم 5-5: التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

(مليون ريال)

الدولة	2018			2019			2020			التغير 2020		النصيب المئوي 2020	
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	التغير في الواردات	التغير في الصادرات	الواردات	الصادرات
الإمارات	43,441	29,557	-13,884	39,806	33,043	-6,763	34,287	33,714	-573	-13.9	2.0	69.9	67.0
البحرين	6,099	6,170	71	6,426	7,164	738	6,950	6,991	41	8.2	-2.4	14.2	13.9
قطر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0	0.0	0.0	0.0
عمان	5,818	3,815	-2,003	7,167	3,627	-3,540	6,253	3,606	-2,647	-12.8	-0.6	12.7	7.2
الكويت	1,567	7,833	6,266	1,966	6,988	5,022	1,555	6,025	4,470	-20.9	-13.8	3.2	12.0
المجموع	**56,925**	**47,375**	**-9,550**	**55,365**	**50,822**	**-4,543**	**49,045**	**50,336**	**1,291**	**-11.4**	**-1.0**	**100.0**	**100.0**

* تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

العراق والسودان في المرتبتين الرابعة والخامسة بمبلغ 2.7 مليار ريال و2.5 مليار ريال على التوالي.

وفيما يخص واردات المملكة غير النفطية من أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية في عام 2020م، احتلّت مصر المرتبة الأولى بقيمة 10.1 مليار ريال، تمثل ما نسبته 53.9 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 4.2 مليار ريال، تشكل ما نسبته 22.2 في المئة، تلتها لبنان في المرتبة الثالثة بقيمة 948 مليون ريال، أي ما نسبته 5.0 في المئة، ثم السودان في المرتبة الرابعة بمبلغ 912 مليون ريال، تمثل ما نسبته 4.9 في المئة. وجاءت واردات المملكة من سوريا في المرتبة الخامسة بنحو 768 مليون ريال، أي ما نسبته 4.1 في المئة (جدول 5-6).

صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) انخفاضًا نسبته 7.4 في المئة لتبلغ 34.1 مليار ريال في عام 2020م، مقارنة بنحو 36.9 مليار ريال في عام 2019م، وارتفع نصيبها إلى 16.9 في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية (تشمل إعادة التصدير) مقارنة بنحو 16.1 في المئة في عام 2019م.

وتشير بيانات صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) في عام 2020م إلى انخفاض الاعتمادات المسددة لصادرات المنتجات الصناعية الأخرى لتبلغ نحو 32.2 مليار ريال، بانخفاض نسبته 5.6 في المئة مقارنة بعام 2019م، محتلة بذلك المرتبة الأولى بنصيب بلغ 94.2 في المئة، ثم جاءت الاعتمادات المسددة لصادرات المواد الكيماوية والبلاستيكية في المرتبة الثانية بمبلغ 1.8 مليار ريال، وبانخفاض نسبته 32.7 في المئة، وبنصيب بلغ 5.2 في المئة، تلتها الاعتمادات المسددة للصادرات الزراعية والحيوانية بقيمة قدرها 228 مليون ريال، وبارتفاع نسبته 35.9 في المئة مقارنة بالعام السابق، وبنصيب بلغ 0.7 في المئة من إجمالي الاعتمادات المسددة.

جدول رقم 5-6: التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية*

(باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

(مليون ريال)

الدولة	2018			2019			2020			التغير 2020		النصيب المئوي 2020	
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	التغير في الواردات	التغير في الصادرات	الواردات	الصادرات
مصر	5,635	7,522	1,887	10,297	7,032	-3,265	10,129	6,739	-3,390	-1.6	-4.2	53.9	24.9
الأردن	3,019	5,872	2,853	4,683	5,399	716	4,182	4,698	516	-10.7	-13.0	22.2	17.4
اليمن	573	3,679	3,106	591	4,160	3,569	673	4,562	3,889	13.9	9.7	3.6	16.9
لبنان	1,082	1,909	827	1,185	1,167	-18	948	546	-402	-20.0	-53.2	5.0	2.0
المغرب	750	1,628	878	600	1,522	922	601	1,344	743	0.2	-11.7	3.2	5.0
السودان	2,128	2,445	317	2,138	2,218	80	912	2,503	1,591	-57.3	12.8	4.9	9.3
العراق	44	2,463	2,419	26	2,735	2,709	42	2,653	2,611	61.5	-3.0	0.2	9.8
سوريا	400	5	-395	705	3	-702	768	2	-766	8.9	-41.1	4.1	0.0
بقية الدول العربية	837	4,579	3,742	1,153	4,171	3,018	548	3,981	3,433	-52.5	-4.6	2.9	14.7
المجموع	**14,468**	**30,102**	**15,634**	**21,378**	**28,407**	**7,029**	**18,803**	**27,028**	**8,225**	**-12.0**	**-4.9**	**100.0**	**100.0**

* تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

أظهرت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل) في عام 2020م انخفاضًا نسبته 8.8 في المئة لتبلغ 123.2 مليار ريال، مقارنة بنحو 135.1 مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة في عام 2020م نحو 25.0 في المئة، مقارنة بنسبة 23.5 في المئة في العام السابق.

ويعزى ذلك التراجع إلى انخفاض تمويل الواردات من السلع الأخرى بنسبة 6.8 في المئة ليبلغ 62.5 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من مواد البناء بنسبة 17.7 في المئة ليبلغ 12.3مليار ريال، كذلك انخفض تمويل الواردات من الآلات بنسبة 21.2 في المئة ليبلغ نحو 4.8 مليار ريال، وتمويل الواردات من الأجهزة بنسبة 18.6 في المئة ليبلغ 2.8 مليار ريال، وتمويل الواردات من المنسوجات والملبوسات بنسبة 48.3 في المئة ليبلغ حوالي 1.0 مليار ريال، وتمويل الواردات من الحبوب بنسبة 16.3 في المئة ليبلغ 4.2 مليار ريال، وانخفاض تمويل واردات المواشي واللحوم بنسبة 22.7 في المئة ليبلغ 1.9 مليار ريال، وانخفض تمويل الواردات من السكر والشاي والبن بنسبة 30.0 في المئة ليبلغ 529 مليون ريال، وتمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى بنسبة 13.3 في المئة ليبلغ 6.8 مليار ريال. وفي المقابل، ارتفع تمويل الواردات من السيارات بنسبة 2.8 في المئة ليبلغ 26.2 مليار ريال، وتمويل الواردات من الفواكه والخضراوات بنسبة 29.4 في المئة ليبلغ 343 مليون ريال.

وبالنسبة للنصيب المئوي من الإجمالي، احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ 50.7 في المئة من الإجمالي، ثم جاء تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 21.2 في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 10.0 في المئة من الإجمالي، وحل تمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 5.5 في المئة، ثم تمويل الواردات من الآلات في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 3.9 في المئة (جدول 5-7).

الصادرات عبر الموانئ

وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ، ارتفعت الصادرات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2020م بنسبة 2.7 في المئة لتبلغ 217.4 مليون طن (لا تشمل صادرات النفط الخام)، مقارنة بنحو 211.6 مليون طن في العام السابق.

ويعود ارتفاع إجمالي الصادرات عبر الموانئ في عام 2020م إلى الارتفاع في صادرات بضائع المسافنة بنسبة 16.5 في المئة لتبلغ 15.4 مليون طن، وارتفاع صادرات المواد الأخرى بنسبة 10.2 في المئة لتبلغ 22.0 مليون طن، وارتفاع صادرات المواد البتروكيماوية بنسبة 7.0 في المئة لتبلغ 35.5 مليون طن، وارتفعت أيضًا صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز بنسبة 0.02 في المئة لتبلغ 125.4 مليون طن، بينما انخفضت صادرات مواد البناء والحديد بنسبة 3.9 في المئة لتبلغ 19.0 مليون طن.

أما بالنسبة للنصيب المئوي، فقد احتلّت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة 57.7 في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ، تلتها صادرات المواد البتروكيماوية بالمرتبة الثانية بنصيب بلغ 16.3 في المئة، ثم الصادرات الأخرى في المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 10.1 في المئة. وجاءت صادرات مواد البناء والحديد في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 8.8 في المئة، فيما احتلّت بضائع المسافنة المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 7.1 في المئة، تلتها صادرات المنتجات الزراعية بنصيب بلغ 0.1 في المئة.

الواردات عبر الموانئ

تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ إلى انخفاض الواردات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2020م بنسبة 6.9 في المئة لتبلغ نحو 101.1 مليون

طن، وذلك لانخفاض الواردات عبر الموانئ الصناعية بنسبة 31.2 في المئة لتبلغ حوالي 28.9 مليون طن. وفي المقابل، ارتفعت الواردات عبر الموانئ التجارية بنسبة 8.4 في المئة لتبلغ 72.2 مليون طن، وهو ما يعود بشكل رئيس إلى ارتفاع الواردات من المواد الغذائية بنسبة 9.5 في المئة لتبلغ نحو 26.4 مليون طن، وارتفاع الواردات من مواد البناء بنسبة 20.6 في المئة لتبلغ حوالي 13.3 مليون طن، وارتفاع الواردات من البضائع العامة بنسبة 4.2 في المئة لتبلغ حوالي 30.8 مليون طن، في حين انخفضت الواردات من المعدات بنسبة 11.8 في المئة لتبلغ حوالي 1.7 مليون طن.

وبالنسبة للنصيب المئوي، احتلّت واردات البضائع العامة المرتبة الأولى بنصيب بلغ 30.4 في المئة من إجمالي الواردات عبر الموانئ، وجاءت واردات المواد الغذائية في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 26.1 في المئة، واحتلّت واردات مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 13.2 في المئة، وجاءت واردات المعدات في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 1.7 في المئة.

أما فيما يخص السيارات والمواشي الحية، فقد بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموانئ في عام 2020م نحو 581.1 ألف سيارة، مقابل 606.3 ألف سيارة عام 2019م، بانخفاض نسبته 4.2 في المئة، في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية نحو 2.9 مليون رأس بانخفاض نسبته 50.9 في المئة عن العام السابق، وقد يعزى ذلك إلى الاجراءات التي اتخذتها المملكة في عام 2020م لمواجهة (كوفيد-19) والانخفاض الكبير في عدد الحجاج وما يتطلب من الهدي، وتعليق إقامة المناسبات الاجتماعية (جدول 5-8).

الواردات والصادرات حسب استخدام المواد

تشير بيانات واردات المملكة حسب استخدام المواد في عام 2020م إلى استحواذ الواردات من السلع الاستهلاكية على المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بقيمة بلغت 210.0 مليار ريال (13.2 مليون طن)، تمثل ما نسبته 40.6 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 10.6 في المئة عن العام السابق. وجاءت في

جدول رقم 5-7: صادرات وواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

(مليون ريال)

	2019	2020	النصيب المئوي		التغير
			2019	2020	2020
الصادرات*	36,861	34,142	100.00	100.00	-7.4
الزراعة والإنتاج الحيواني	168	228	0.46	0.67	35.9
المواد الكيميائية والبلاستيكية	2,617	1,760	7.10	5.16	-32.7
منتجات صناعية أخرى	34,076	32,153	92.45	94.17	-5.6
الواردات**	135,070	123,223	100.00	100.00	-8.8
حبوب	5,014	4,196	3.71	3.41	-16.3
فواكه وخضروات	265	343	0.20	0.28	29.4
سكر وشاي وبن	757	529	0.56	0.43	-30.0
مواشي ولحوم	2,436	1,883	1.80	1.53	-22.7
مواد غذائية	7,886	6,833	5.84	5.55	-13.3
منسوجات وملبوسات	1,878	971	1.39	0.79	-48.3
مواد بناء	14,930	12,286	11.05	9.97	-17.7
سيارات	25,443	26,157	18.84	21.23	2.8
آلات	6,028	4,751	4.46	3.86	-21.2
أجهزة	3,408	2,775	2.52	2.25	-18.6
سلع أخرى	67,026	62,499	49.62	50.72	-6.8

* الاعتمادات المسددة.
** الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل.

المرتبة الثانية واردات السلع الوسيطة بنحو 199.4 مليار ريال (70.5 مليون طن)، بنصيب بلغ 38.5 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 4.1 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلّت الواردات من السلع الرأسمالية بنحو 108.1 مليار ريال (2.4 مليون طن)، وبنصيب بلغ 20.9 في المئة، وبانخفاض نسبته 17.8 في المئة عن العام السابق.

وفيما يخص صادرات المملكة حسب استخدام المواد في عام 2020م، احتلّت الصادرات من السلع الوسيطة المرتبة الأولى بنحو 597.2 مليار ريال (458.7 مليون طن) بنصيب بلغ 91.6 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 34.9 في المئة عن العام السابق. أما الصادرات من السلع الاستهلاكية، فقد بلغت حوالي 34.6 مليار ريال (11.2 مليون طن) محتلة بذلك المرتبة الثانية بنصيب بلغ 5.3 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 20.7 في المئة عن العام السابق. وحلّت الصادرات من السلع الرأسمالية في المرتبة الثالثة بحوالي 20.2 مليار ريال (0.6 مليون طن)، وبنصيب بلغ 3.1 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 0.3 في المئة عن العام السابق (جدول 5-9).

الواردات والصادرات حسب نوع السلع

تشير بيانات واردات المملكة حسب نوع السلع في عام 2020م إلى بلوغ الواردات من المواد المصنعة ما قيمته 371.1 مليار ريال (30.6 مليون طن)، محتلة المرتبة الأولى وبنصيب مقداره 71.7 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 13.2 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من المواد نصف المصنعة في المرتبة الثانية لتبلغ نحو 124.2 مليار ريال (36.1 مليون طن)، تمثل 24.0 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 2.6 في المئة عن العام السابق. وفي

جدول رقم 5-8: الصادرات والواردات عبر الموانئ

(مليون طن)

	2019	*2020	النصيب المئوي		التغير
			2019	2020	2020
الصادرات	**211.63**	**217.41**	**100.00**	**100.00**	**2.7**
المواد البتروكيماوية	33.20	35.52	15.69	16.34	7.0
المنتجات النفطية المكررة والغاز	125.37	125.40	59.24	57.68	0.0
مواد البناء والحديد	19.83	19.05	9.37	8.76	-3.9
بضائع المسافنة	13.18	15.36	6.23	7.07	16.5
الصادرات الزراعية	0.14	0.14	0.06	0.06	0.4
المواد الأخرى	19.91	21.95	9.41	10.10	10.2
الواردات	**108.63**	**101.10**	**100.00**	**100.00**	**-6.9**
الواردات عبر الموانئ التجارية	66.60	72.19	61.31	71.40	8.4
المواد الغذائية	24.08	26.37	22.17	26.08	9.5
مواد البناء	11.04	13.31	10.16	13.17	20.6
الواردات من المعدات	1.96	1.73	1.81	1.71	-11.8
البضائع العامة	29.53	30.77	27.18	30.44	4.2
الواردات عبر الموانئ الصناعية	42.02	28.91	38.69	28.60	-31.2
عدد المواشي الحية**	6.00	2.95	--	--	-50.9
عدد السيارات***	0.61	0.58	--	--	-4.2

* بيانات أولية

** المواشي الحية بالطن مضمنة في المواد الغذائية.

*** السيارات بالطن مضمنة في البضائع العامة.

المصدر: الهيئة العامة للموانئ.

المرتبة الثالثة حلّت الواردات من المواد الخام لتبلغ 22.2 مليار ريال (19.4 مليون طن)، وبنصيب بلغ 4.3 في المئة، وبارتفاع نسبته 13.3 في المئة عن العام السابق.

وفيما يخص صادرات المملكة حسب نوع السلع في عام 2020م، احتلّت الصادرات من المواد الخام المرتبة الأولى لتبلغ 387.9 مليار ريال (342.4 مليون طن)، وبنصيب بلغ 59.5 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 39.3 في المئة عن العام السابق. أما الصادرات من المواد نصف المصنعة، فقد بلغت 148.5 مليار ريال (69.5 مليون طن)، محتلة المرتبة الثانية بنصيب بلغ 22.8 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 11.1 في المئة عن العام السابق. واحتلّت الصادرات من المواد المصنعة بقيمة 115.6 مليار ريال (58.6 مليون طن) المرتبة الثالثة، وبنصيب بلغ 17.7 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 33.9 في المئة عن العام السابق (جدول 5–10).

ميزان المدفوعات

أولًا: الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية لميزان مدفوعات المملكة لعام 2020م إلى تسجيل عجز في الحساب الجاري بلغ حوالي 73.7 مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ حوالي 143.4 مليار ريال في العام السابق؛ أي ما يعادل 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا العجز إلى انخفاض فائض حساب السلع والخدمات بنسبة 93.6 في المئة، وارتفاع عجز صافي حساب الدخل الثانوي بنسبة 7.7 في المئة، وبالرغم من ارتفاع فائض صافي الدخل الأولي بما نسبته 95.4 في المئة (جدول 5-11). ويوضح الرسم البياني (5-5) تطورات ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسة في الفترة من 2017م إلى 2020م.

جدول رقم 5-9: الواردات والصادرات حسب استخدام المواد

الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)

السلع		2018		2019		2020		التغير 2020	النصيب المئوي 2020
		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة		
الواردات	استهلاكية	11,543	201,257	13,268	234,947	13,196	209,994	-10.6	40.6
	وسيطة	61,641	206,122	61,599	207,866	70,533	199,420	-4.1	38.5
	رأسمالية	2,055	106,614	2,645	131,548	2,409	108,077	-17.8	20.9
الصادرات	استهلاكية	11,258	49,610	9,420	43,563	11,245	34,559	-20.7	5.3
	وسيطة	497,955	1,041,058	482,208	917,160	458,679	597,163	-34.9	91.6
	رأسمالية	585	13,232	634	20,290	606	20,231	-0.3	3.1

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 5-10: الواردات والصادرات حسب نوع السلع

الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)

السلع		2018		2019		2020		التغير 2020	النصيب المئوي 2020
		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة		
الواردات	خام	26,661	26,376	15,299	19,603	19,426	22,211	13.3	4.3
	نصف مصنعة	25,868	123,648	35,094	127,428	36,109	124,171	-2.6	24.0
	مصنعة	22,711	363,968	27,119	427,330	30,603	371,109	-13.2	71.7
الصادرات	خام	371,803	722,108	357,130	639,256	342,440	387,861	-39.3	59.5
	نصف مصنعة	63,030	183,069	67,896	167,011	69,502	148,533	-11.1	22.8
	مصنعة	74,965	198,724	67,236	174,745	58,589	115,558	-33.9	17.7

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 5-5: ميزان الحساب الجاري

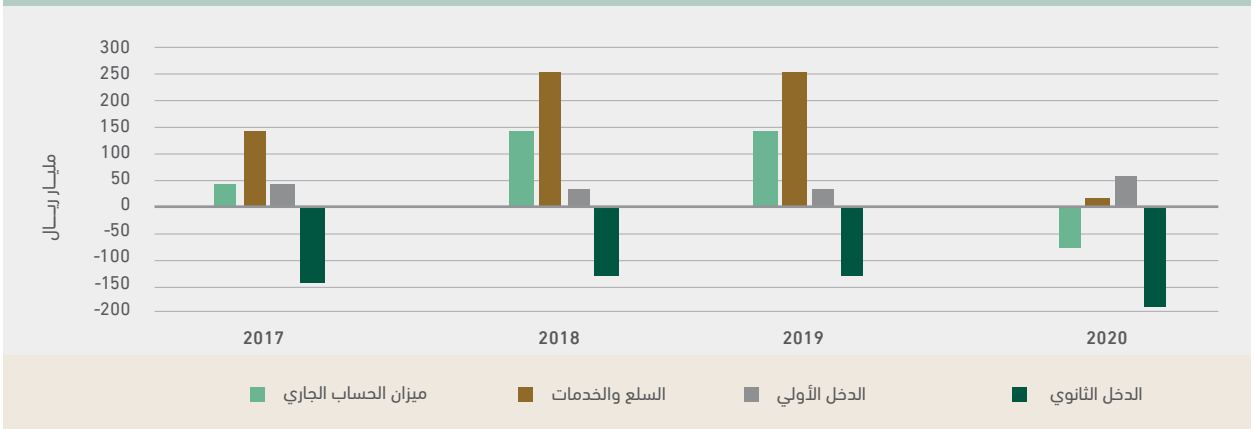

جدول رقم 5-11: ميـزان المدفـوعـات

(مليون ريال)

	2017	2018*	2019*	2020**	التغير 2020
أولًا : ميزان الحساب الجاري	**39,241**	**269,894**	**143,362**	**-73,676**	--
أ. السلع والخدمات	142,566	394,977	250,947	16,159	-93.56
1. السلع	369,229	632,811	455,010	179,791	-60.49
صادرات	831,981	1,103,952	981,064	651,990	-33.54
واردات	462,752	471,141	526,054	472,199	-10.24
2 . الخدمات	-226,663	-237,834	-204,064	-163,632	-19.81
دائن	67,994	76,985	90,910	38,429	-57.73
مدين	294,656	314,819	294,974	202,062	-31.50
ب. الدخـل الأولي	40,117	28,916	29,623	57,876	95.37
دائن	70,916	72,993	77,328	87,779	13.51
مدين	30,799	44,078	47,705	29,903	-37.32
ج. الدخل الثانوي	-143,442	-153,998	-137,208	-147,710	7.65
دائن	0	0	0	0	0.00
مدين	143,442	153,998	137,208	147,710	7.65
ثانيًا: الحساب الرأسمالي	**-6,931**	**-8,733**	**-6,499**	**-4,789**	**-26.31**
ثالثًا: الحساب المالي	**27,985**	**258,025**	**135,612**	**-80,891**	--
1 . الاستثمار المباشر	21,978	56,270	33,692	-2,370	--
صافي حيازة الأصول المالية	27,298	72,196	50,801	18,203	-64.17
صافي تحمل الخصوم	5,321	15,927	17,110	20,573	20.24
2 . استثمارات الحافظة	-9,521	45,157	-43,196	77,149	--
صافي حيازة الأصول المالية	72,010	106,932	129,637	188,811	45.65
صافي تحمل الخصوم	81,531	61,775	172,833	111,662	-35.39
3 . استثمارات أخرى	163,180	155,977	133,915	16,532	-87.66
صافي حيازة الأصول المالية	179,107	199,904	208,741	39,814	-80.93
صافي تحمل الخصوم	15,927	43,927	74,826	23,283	-68.88
4 . الأصول الاحتياطية	-147,652	621	11,202	-172,202	--
السهـو والخطـأ	-4,324	-3,136	-1,251	-2,426	93.97

*بيانات أولية. **بيانات تقديرية.

أ-السلع والخدمات

1- السلع

انخفض فائض حساب السلع في عام 2020م بنسبة 60.5 في المئة ليبلغ نحو 179.8 مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ حوالي 455.0 مليار ريال في العام السابق. ويعود ذلك إلى انخفاض إجمالي الصادرات (تشمل الصادرات النفطية والأخرى) بنسبة 33.5 في المئة لتبلغ نحو 652.0 مليار ريال، مقارنة بحوالي 981.1 مليار ريال في العام السابق، كذلك انخفضت الواردات (فوب) بنسبة 10.2 في المئة لتبلغ نحو 472.2 مليار ريال، مقارنة بحوالي 526.1 مليار ريال في العام السابق.

2- الخدمات

انخفض العجز في حساب الخدمات في عام 2020م بنسبة 19.8 في المئة، ليبلغ نحو 163.6 مليار ريال، مقارنة بعجز بلغ حوالي 204.1 مليار ريال في العام السابق. ويعود الانخفاض في العجز بشكل رئيس إلى انخفاض العجز في صافي بند السلع والخدمات الحكومية (غير المدرجة في موضع آخر) بنسبة 33.7 في المئة ليبلغ نحو 56.5 مليار ريال، مقابل حوالي 85.2 مليار ريال في العام السابق، وبالرغم من تحول الفائض في صافي بند السفر البالغ 4.8 مليار ريال في العام السابق إلى عجز بلغ 16.9 مليار ريال. بينما تحول العجز في صافي بند الاتصالات إلى فائض بلغ نحو 88 مليون ريال مقابل عجز بمبلغ 527 مليون ريال في العام السابق، وانخفض العجز في صافي بند الخدمات المالية بنسبة 91.3 في المئة ليبلغ نحو 411 مليون ريال مقابل عجز بمبلغ 4.7 مليار ريال في العام السابق. كما انخفض العجز في صافي بند خدمات الأعمال الأخرى بنسبة 54.6 في المئة إلى نحو 16.8 مليار ريال مقارنة بنحو 37.1 مليار ريال في العام السابق، وانخفض عجز صافي بند خدمات التشييد بنسبة 8.5 في المئة، ليبلغ 24.2 مليار ريال مقابل 26.5 مليار ريال في العام السابق، وانخفض العجز في صافي بند التأمين ومعاشات التقاعد بنسبة 12.4 في المئة، ليبلغ نحو 5.6 مليار ريال مقابل 6.4 مليار ريال في العام السابق. وانخفض عجز صافي مدفوعات بند خدمات النقل بنسبة 10.8 في المئة ليبلغ نحو 43.3 مليار ريال مقابل 48.5 مليار ريال في العام السابق.

ب- الدخل الأولي

تشير تقديرات ميزان المدفوعات إلى ارتفاع فائض صافي حساب الدخل الأولي لعام 2020م بنسبة 95.4 في المئة ليبلغ حوالي 57.9 مليار ريال، مقابل 29.6 مليار ريال في العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع فائض بند دخل استثمارات الحافظة ليبلغ 43.6 مليار ريال مقابل 10.8 مليار ريال في العام السابق. وذلك على الرغم من تحول الفائض في صافي بند دخل الاستثمار المباشر إلى عجز بلغ حوالي 5.3 مليار ريال مقابل فائض بلغ 4.2 مليار ريال العام السابق، بينما تحول العجز في صافي بند تعويضات العاملين إلى فائض بلغ 167 مليون ريال مقابل عجز بلغ 2.2 مليار ريال في العام السابق. وارتفع صافي بند دخل الاستثمارات الأخرى ليبلغ حوالي 19.4 مليار ريال، مقارنة بنحو 16.8 مليار ريال في العام السابق.

ج- الدخل الثانوي

ارتفع العجز في حساب الدخل الثانوي في عام 2020م بنسبة 7.7 في المئة، ليصل إلى 147.7 مليار ريال مقابل عجز بلغ 137.2 مليار ريال في العام السابق؛ حيث ارتفعت مدفوعات تحويلات العاملين بنسبة 13.4 في المئة إلى نحو 128.8 مليار ريال، وانخفضت مدفوعات التحويلات الحكومية بنسبة 20.2 في المئة، لتبلغ 18.0 مليار ريال مقابل 22.6 مليار ريال في العام السابق. ويوضح الجدول (5-12) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص منذ عام 2011م.

ثانيًا: الحساب الرأسمالي

سجل صافي الحساب الرأسمالي تدفقًا للخارج بحوالي 4.8 مليار ريال في عام 2020م، مقابل تدفق إلى الخارج بقيمة 6.5 مليار ريال في العام السابق.

ثالثًا: الحساب المالي

سجل صافي الحساب المالي تدفقًا للداخل بحوالي 80.9 مليار ريال في عام 2020م مقابل تدفق للخارج بحوالي 135.6 مليار ريال خلال العام السابق. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض صافي بند الاستثمار المباشر في عام 2020م بمبلغ 2.4 مليار ريال. وارتفاع صافي بند استثمارات الحافظة بمبلغ 77.1 مليار ريال. وارتفاع صافي بند استثمارات أخرى بمبلغ 16.5 مليار ريال. ولتسجيل الأصول الاحتياطية انخفاضا بنحو 172.2 مليار ريال.

وضع الاستثمار الدولي

سجل صافي رصيد الاستحواذ على الأصول الخارجية في نهاية عام 2020م حوالي 2.3 تريليون ريال، بانخفاض نسبته 10.3 في المئة عن مستواه في نهاية عام 2019م والبالغ 2.5 تريليون ريال (جدول 5-13). وقد جاء ذلك محصلة للتطورات في المكونات التالية:

رصيد الاستثمار المباشر

ارتفع صافي رصيد الاستثمار المباشر في الخارج في نهاية عام 2020م بنسبة 3.9 في المئة ليبلغ 482.8 مليار ريال، بينما ارتفع أيضًا صافي رصيد الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد بنسبة 2.3 في المئة مقارنة برصيده في نهاية العام السابق ليبلغ 907.0 مليار ريال.

رصيد استثمارات الحافظة

ارتفع صافي رصيد استثمارات الحافظة في الخارج في نهاية عام 2020م بنسبة 16.5 في المئة ليبلغ 1.24 تريليون ريال، بينما ارتفع صافي رصيد استثمارات الحافظة في الداخل بنسبة 20.4 في المئة مقارنة برصيده في نهاية العام السابق ليبلغ 640.3 مليار ريال.

رصيد استثمارات أخرى

انخفض صافي رصيد الاستثمارات الأخرى في الخارج في نهاية عام 2020م بنسبة 5.6 في المئة ليبلغ 896.7 مليار ريال، بينما ارتفع صافي رصيد الاستثمارات الأخرى في الداخل بنسبة 23.8 في المئة مقارنة برصيده في نهاية العام السابق ليبلغ 513.7 مليار ريال.

الأصول الاحتياطية

انخفض رصيد الأصول الاحتياطية بنسبة 9.2 في المئة في نهاية عام 2020م مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,701.2 مليار ريال.

الدين الخارجي

بلغ إجمالي الدين الخارجي للمملكة (حكومي وغير حكومي) في نهاية عام 2020م نحو 894.5 مليار ريال، مقارنة بحوالي 696.5 مليار ريال في نهاية عام 2019م.

جدول رقم 5-12: تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

(مليون ريال)

العام	القيمة	التغير	الناتج المحلي للقطاع الخاص*	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص
2011	103,485	5.4	852,275	12.1
2012	107,335	3.7	948,366	11.3
2013	127,768	19.0	1,050,987	12.2
2014	134,995	5.7	1,149,636	11.7
2015	141,785	5.0	1,213,542	11.7
2016	138,745	-2.1	1,227,534	11.3
2017	132,518	-4.5	1,247,459	10.6
**2018	123,637	-6.7	1,300,856	9.5
**2019	113,573	-8.1	1,354,322	8.4
***2020	128,768	13.4	1,328,548	9.7

*بالأسعار الجارية. **أرقام أولية. ***أرقام تقديرية.

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من الهيئة العامة للإحصاء.

وبلغت نسبة الدين الخارجي الحكومي إلى إجمالي الدين الخارجي 33.9 في المئة.

المساعدات والقروض الإنمائية الخارجية للمملكة

بلغ إجمالي المساعدات والقروض والمساهمات الخارجية التي قدمتها المملكة في الفترة (2016-2020م) نحو 143.1 مليار ريال (جدول 5-14). وتشكل المساعدات والقروض 82.3 في المئة من الإجمالي، أي حوالي 117.8 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو 25.2 مليار ريال وبنسبة 17.6 في المئة من الإجمالي. أما المساعدات من خلال برامج العون المتعدد الأطراف، فقد بلغت خلال تلك الفترة نحو 90 مليون ريال وبنسبة 0.1 في المئة من الإجمالي. أما بالنسبة لمساعدات وقروض المملكة الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف في عام 2020م، فقد بلغت نحو 2.1 مليار ريال وبانخفاض نسبته 12.5 في المئة مقارنة بالعام السابق وبنسبة 11.1 في المئة من الإجمالي. وشكلت المساعدات والقروض المقدمة في عام 2020م الجزء الأكبر بقيمة 17.1 مليار ريال، وبنسبة 88.9 في المئة من الإجمالي، بانخفاض نسبته 51.4 في المئة مقارنة بالعام السابق.

تطورات سعر الصرف

استمر البنك المركزي السعودي في المحافظة على سعر الصرف الرسمي للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر 3.75 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2020م. وارتفع معدل الصرف الفعلي الاسمي بحوالي 0.66 نقطة من 118.09 نقطة في نهاية عام 2019م إلى 118.75 نقطة في نهاية عام 2020م. وكذلك ارتفع معدل الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 2.86 نقطة من 112.14 نقطة في نهاية عام 2019م إلى 115.00 نقطة في نهاية عام 2020م.

جدول رقم 5-13: وضع الاستثمار الدولي

(مليون ريال)

	2018	2019*	2020**	التغير 2020
أولًا: الأصول	3,988,910	4,349,426	4,317,878	-0.7
1 . الاستثمار المباشر في الخارج	392,299	464,641	482,845	3.9
2 . استثمارات الحافظة	928,459	1,061,798	1,237,141	16.5
3 . استثمارات أخرى	805,943	949,576	896,683	-5.6
4 . الأصول الاحتياطية	1,862,209	1,873,411	1,701,209	-9.2
ثانيًا: الخصوم	1,522,813	1,833,085	2,060,929	12.4
1 . الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد	869,301	886,410	906,983	2.3
2 . استثمارات الحافظة	317,395	531,818	640,266	20.4
3 . استثمارات أخرى	336,118	414,856	513,680	23.8
ثالثًا : صافي وضع الاستثمار الدولي	2,466,097	2,516,341	2,256,949	-10.3

*بيانات أولية. **بيانات تقديرية.

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 5-14: مساعدات ومساهمات المملكة الخارجية للفترة (2016-2020م)

(مليون ريال)

العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات	العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
2016	11,494	18,999	43	30,536
2017	16,542	975	26	17,543
2018	37,500	680	21	38,201
2019	35,157	2,448	--	37,605
2020	17,088	2,142	--	19,230
الإجمالي	**117,781**	**25,245**	**90**	**143,116**

المصدر: وزارة المالية.

6

المالية العامة

المالية العامة

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 30 ربيع الآخر 1442هـ الموافق 15 ديسمبر 2020م الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1443/1442هـ (2021م). وأتت هذه الميزانية مواكبة للظروف الاقتصادية الاستثنائية التي مرّت بها الدولة جرّاء جائحة فيروس كورونا، فأعطت الأولوية لحماية صحة المواطنين والمقيمين، وكذلك دعم القطاع الخاص وتخفيف الآثار المالية المترتبة عليه إثر هذه الجائحة.

ارتكزت هذه الميزانية على تحفيز النمو الاقتصادي، وتمكين القطاع الخاص، ومواصلة الجهود للحد من آثار الجائحة في الأنشطة الاقتصادية، وزيادة فرص توظيف المواطنين، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتطوير الخدمات، وتنفيذ البرامج والمشاريع الإسكانية والتنموية، والعمل على تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، مع التأكيد على زيادة كفاءة الإنفاق، ومكافحة الفساد، وتنفيذ مشاريع وبرامج الميزانية بفعالية لمواصلة تعزيز مسيرة الرخاء والتنمية.

بلغ إجمالي المصروفات التقديرية في ميزانية الدولة للعام المالي 2021م نحو 990.0 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2.9 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق. كذلك قَدرت الميزانية الإيرادات بنحو 849.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 1.9 في المئة عن الميزانية المقدّرة للعام المالي السابق، في حين قُدر العجز بنحو 140.9 مليار ريال، بانخفاض نسبته 24.6 في المئة مقارنة بتقديرات العام المالي السابق (جدول 6-1).

الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1443/1442هـ (2021م)

تسعى المملكة إلى رفع كفاءة الإنفاق لخلق بيئة محفزة للنمو الاقتصادي، ودعم القطاعات ذات الأولوية من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة لها؛ وذلك لتحقيق التنمية الشاملة والوصول لأهداف المالية العامة. وفيما يلي اعتمادات الميزانية العامة للدولة المخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسة للعام المالي 2021م (جدول 6-2، ورسم بياني 6-1).

قطاع التعليم

خُصص لقطاع التعليم نحو 185.7 مليار ريال، تمثل حوالي 18.8 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 3.9 في المئة مقارنة بما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2020م.

القطاع العسكري

خُصص للقطاع العسكري قرابة 175.1مليار ريال، تمثل نحو 17.7 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 3.8 في المئة مقارنة بما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق.

الصحة والتنمية الاجتماعية

بلغت المخصصات المعتمدة لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي 174.7 مليار ريال، تمثل نحو

جدول رقم 6-1: تقديرات الميزانية العامة للدولة

(مليار ريال)

	العام المالي 1442/1441هـ (2020م)	العام المالي 1443/1442هـ (2021م)	التغير
إجمالي الإيرادات	833.1	849.1	1.9
إجمالي المصروفات	1,020.0	990.0	-2.9
الفائض / العجز	-186.9	-140.9	-24.6

المصدر: وزارة المالية.

17.6 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة في الميزانية، وبارتفاع نسبته 4.6 في المئة مقارنة بما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق.

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

بلغ ما خُصص لقطاع الأمن والمناطق الإدارية نحو 100.8 مليار ريال، تمثل قرابة 10.2 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 1.5 في المئة مقارنة بما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق.

قطاع الخدمات البلدية

بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية، وتشمل الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات نحو 50.8 مليار ريال، تمثل حوالي 5.1 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 5.2 في المئة مقارنة بما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق.

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

خُصص لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل نحو 45.8 مليار ريال، تمثل حوالي 4.6 في المئة من إجمالي

جدول رقم 6-2: توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة (حسب القطاعات الرئيسة)

(مليون ريال)

	1442/1441هـ (2020م)			1443/1442هـ (2021م)		
	المبلغ	النصيب المئوي	التغير	المبلغ	النصيب المئوي	التغير
الإدارة العامة	28,018	2.7	1.7	33,572	3.4	19.8
القطاع العسكري	181,923	17.8	-4.7	175,096	17.7	-3.8
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	102,348	10.0	-0.5	100,817	10.2	-1.5
الخدمات البلدية	53,560	5.3	-13.9	50,799	5.1	-5.2
التعليم	193,168	18.9	0.3	185,702	18.8	-3.9
الصحة والتنمية الاجتماعية	166,980	16.4	-2.9	174,677	17.6	4.6
الموارد الاقتصادية	97,645	9.6	-25.7	72,395	7.3	-25.9
التجهيزات الأساسية والنقل	55,705	5.5	-20.7	45,819	4.6	-17.7
البنود العامة	140,652	13.8	-9.9	151,123	15.3	7.4
المجموع	**1,020,000**	**100.0**	**-7.8**	**990,000**	**100.0**	**-2.9**

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 6-1: توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي 1443/1442هـ (2021م) حسب القطاعات الرئيسة (نسبة مئوية)

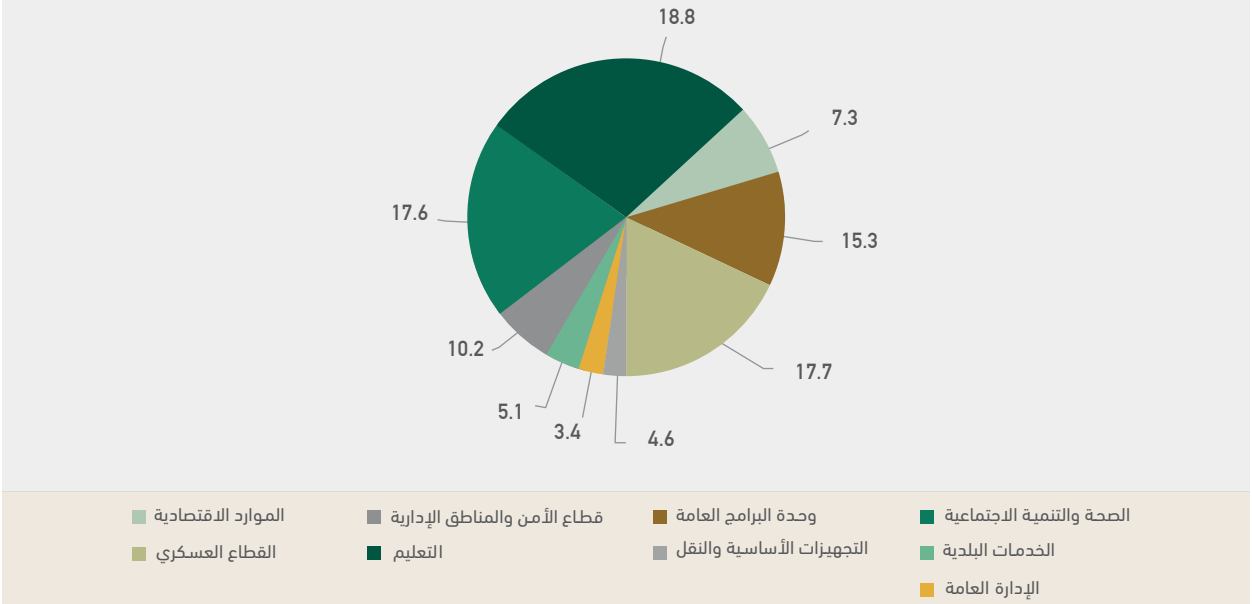

النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 17.7 في المئة مقارنة بما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق.

قطاعات أخرى

بلغ مخصص البنود العامة حوالي 151.1 مليار ريال، تمثل نحو 15.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 7.4 في المئة مقارنة بما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق.

خُصص لقطاع الموارد الاقتصادية حوالي 72.4 مليار ريال، تمثل نحو 7.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 25.9 في المئة مقارنة بما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق.

بلغ ما خُصص لقطاع الإدارة العامة حوالي 33.6 مليار ريال، تمثل نحو 3.4 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 19.8 في المئة مقارنة بما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق.

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي (2020م)

تشير بيانات العام المالي 1442/1441هـ (2020م) إلى أن إجمالي الإيرادات الفعلية بلغ نحو 781.8 مليار ريال، حيث سجل الإجمالي انخفاضًا نسبته 15.6 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 2.3 في المئة في العام المالي السابق 2019م. وتشكل هذه الإيرادات ما نسبته 29.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلة انخفاضًا نسبته 6.1 في المئة مقارنة بالإيرادات المُقدّرة. وبلغت الإيرادات الفعلية النفطية للعام المالي 2020م حوالي 413.1 مليار ريال، حيث انخفضت بنحو 19.5 في المئة مقارنة بالإيرادات النفطية المُقدّرة. وفي المقابل، بلغت الإيرادات الفعلية غير النفطية للعام المالي 2020م حوالي 368.8 مليار ريال، مسجلة ارتفاعًا نسبته 15.2 في المئة مقارنة بتقديرات الميزانية للإيرادات غير النفطية. وقد يعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، أهمها قرار رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات من 5 في المئة إلى 15 في المئة بدءًا من شهر يولية للعام المالي 2020م.

وبلغت المصروفات الفعلية للعام المالي 2020م نحو 1,075.7مليار ريال، مشكلة ما نسبته 41.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبارتفاع نسبته 5.5 في المئة مقارنة بتقديرات الميزانية، وارتفاع نسبته 1.5 في المئة عن مصروفات العام السابق.

وارتفعت المصروفات الفعلية للسلع والخدمات بنسبة 45.2 في المئة مقارنة بتقديرات الميزانية، لتبلغ قرابة 203.2 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية للمصروفات الأخرى بنسبة 13.6 في المئة، لتبلغ نحو 96.7 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية للمنافع الاجتماعية بنسبة 0.7 في المئة مقارنة بتقديرات الميزانية، لتبلغ حوالي 69.3 مليار ريال. وسجلت المصروفات الفعلية للإعانات ارتفاعًا نسبته 61.1 في المئة عن تقديرات الميزانية، لتبلغ نحو 27.8 مليار ريال. وسجلت المصروفات الفعلية للمنح ارتفاعًا نسبته 274.0 في المئة عن تقديرات الميزانية، لتبلغ حوالي 4.4 مليار ريال. وفي المقابل، سجلت المصروفات الفعلية لتعويضات العاملين انخفاضًا نسبته 1.8 في المئة عن تقديرات الميزانية، لتبلغ نحو 494.7 مليار ريال. وسجلت المصروفات الفعلية لنفقات التمويل انخفاضًا نسبته 20.1 في المئة عن تقديرات الميزانية، لتبلغ حوالي 24.5 مليار ريال (جدول 6-3).

عجز الميزانية الفعلي

سجلت الميزانية العامة للدولة عجزًا بلغ 293.9 مليار ريال، ممثلًا ما نسبته 11.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز مقداره 132.6 مليار ريال، أي ما نسبته 4.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي السابق (جدول 6-3، ورسم بياني 6-2).

برامج القروض والإعانات المحلية

أولًا: القروض المحلية

سجل مجموع المنصرف الفعلي من القروض المقدمة

في عام 2020م حوالي 661.8 مليون ريال، محققًا ارتفاعًا نسبته 36.4 في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغ إجمالي المسدد من القروض نحو 229.3 مليون ريال، مسجلًا انخفاضًا بلغت نسبته 43.5 في المئة مقارنة بالعام السابق. واعتُمدت ستة قروض خلال العام المالي 1442/1441هـ (2020م)، منها أربعة قروض لمشاريع تعليمية وقرضان لمشاريع صحية (جدول 6-4، و6-5).

ثانيًا: الإعانات المحلية

بلغ إجمالي الإعانات المصروفة خلال العام المالي 1442/1441هـ (2020م) نحو 6.4 مليار ريال موزعة على النحو الآتي: إعانة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بحوالي 2.1 مليار ريال، وإعانة مربي الماشية وقطاعي الدواجن والأسماك والتنمية الريفية بمقدار 2.0 مليار ريال، وإعانة الأعلاف المستوردة بنحو 1.4 مليار ريال، وإعانة نادي سباقات الخيل بمبلغ 281.9 مليون ريال، وإعانة حليب الأطفال بمقدار 223.8 مليون ريال، وإعانة نادي الصقور السعودي بنحو 100.0 مليون ريال، وإعانة مكتبة الملك عبد العزيز العامة بحوالي 70.4 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات بمبلغ 63.9 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بحوالي 54.9 مليون ريال، وإعانة أمانة اللجنة المالية بنحو 30.0

جدول رقم 6-3: الإيرادات والمصروفات الفعلية

(مليون ريال)

	1440/1439هـ (2018م)			1441/1440هـ (2019م)			1442/1441هـ (2020م)		
	القيمة	التغير	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*
إجمالي الإيرادات	905,609	31.0	**30.7**	926,846	2.3	**31.2**	781,834	-15.6	**29.8**
إجمالي المصروفات	1,079,467	16.1	**36.6**	1,059,445	-1.9	**35.6**	1,075,734	1.5	**41.0**
الفائض / العجز	-173,858	-27.1	**-5.9**	-132,599	-23.7	**-4.5**	-293,900	121.6	**-11.2**

* تشمل رسوم الاستيراد (بالأسعار الجارية).

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 6-4: الأرصدة القائمة لبرنامج القروض المحلية

(مليون ريال)

	2019	2020	التغير
إجمالي المنصرف الفعلي من القروض	485.3	661.8	36.4
إجمالي المسدد من القروض	405.8	229.3	-43.5

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 6-5: القروض المقدمة لكل مجال خلال عامي 2019-2020م

(مليون ريال)

نوع القرض	مشاريع تم توقيع عقودها			
	2019		2020	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
المشروعات الفندقية والسياحية	1	7	--	--
المشاريع الصحية	7	859	2	187
المشاريع التعليمية	5	262	4	99
الإجمالي	**13**	**1,128**	**6**	**286**

المصدر: وزارة المالية.

مليون ريال، وإعانة نادي الإبل بمقدار 22.9 مليون ريال، وإعانة المكتبات الوقفية بمبلغ 10.0 مليون ريال، وإعانة المدارس الأهلية بمقدار 7.5 مليون ريال.

الدين العام

تشير بيانات العام المالي 2020م إلى أن إجمالي الدين العام القائم سجل ارتفاعًا بلغت نسبته 25.9 في المئة، حيث بلغ قرابة 853.5 مليار ريال، ويشكل ما نسبته 32.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بما كان عليه بنهاية العام المالي السابق 2019م والبالغ حوالي 677.9 مليار ريال أو ما نسبته 22.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل الدين الداخلي حوالي 58.9 في المئة من إجمالي الدين العام خلال عام 2020م، ويبلغ نحو 502.7 مليار ريال، بينما يمثل الدين الخارجي حوالي 41.1 في المئة من إجمالي الدين العام، ويبلغ نحو 350.9 مليار ريال (جدول 6-6).

رسم بياني رقم 6-2: الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي 1442/1441هـ (2020م)

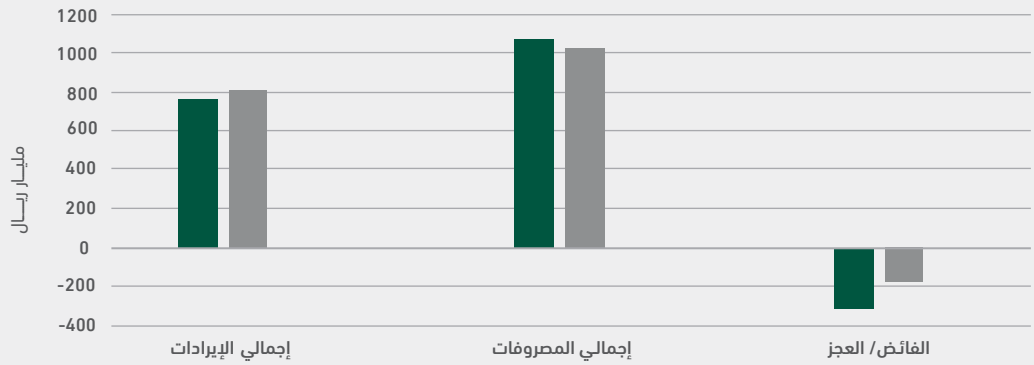

جدول رقم 6-6: الدين العام

(مليون ريال)

العام المالي	المقترض		المسدد		حجم الدين العام القائم في نهاية العام			التغير	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين العام		
1438/1437هـ (2016م)	97,020	103,125	25,825	--	213,455	103,125	316,580	122.5	13.1
1439/1438هـ (2017م)	58,455	80,625	12,408	--	259,502	183,750	443,252	40.0	17.2
1440/1439هـ (2018م)	48,750	71,250	3,272	--	304,980	255,000	559,980	26.3	19.0
1441/1440هـ (2019م)	69,839	50,161	2,055	--	372,764	305,161	677,925	21.1	22.8
1442/1441هـ (2020م)*	174,253	45,747	44,360	49.8	502,656	350,859	853,515	25.9	32.5

* بيانات أولية.
المصدر: وزارة المالية.

7

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

يقاس التضخم في المملكة باستخدام الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك الذي تصدره الهيئة العامة للإحصاء، حيث يعد من الإحصاءات الاقتصادية الهامة المرتبطة بحياة الأفراد اليومية، ويوفر المعلومات الضرورية لمعرفة الاتجاه العام لحركة أسعار السلع والخدمات في أسواق المملكة العربية السعودية.

وقد قامت الهيئة العامة للإحصاء في مطلع عام 2020م بتغيير سنة أساس الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك واعتماد سنة 2018م كسنة أساس بدلًا من سنة 2013م، وذلك وفقًا للتوصيات الدولية التي تقترح تغيير سنة الأساس كل خمس سنوات. وقد تمت الاستفادة من نتائج مسح إنفاق ودخل الأسرة لعام 2018م، حيث قامت الهيئة بالتحديثات اللازمة على أوزان ومكونات سلة الاستهلاك، وتعديل سنة الأساس استنادًا على تلك المسوحات.

وتعتمد الهيئة في تحديثاتها على تصنيف سلة الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) الصادر عن الأمم المتحدة، وذلك بغرض التبويب للأقسام والمجموعات والفصول المكونة لسلة الاستهلاك. وتستخدم الهيئة معادلة لاسبير الهندسية المعدلة بنظام السلسلة في عملية احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، التي تعتمد على استخدام الوسط الهندسي بالتوزيع النسبي؛ تماشيًا مع التوصيات الدولية في هذا الشأن.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2020م

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2020م بنسبة 3.4 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 2.1 في المئة في عام 2019م، ويأتي ذلك بشكل رئيسي نتيجةً لزيادة ضريبة القيمة المضافة من 5 في المئة إلى 15 في المئة بدايةً من شهر يولية من نفس العام. وكذلك سجَّل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي خلال سنة، ارتفاعًا سنويًا نسبته 0.9 في المئة في عام 2020م، وهي نفس نسبة الارتفاع في عام 2019م (جدول 7-1).

وسجلت جميع الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2020م معدلات تضخم أعلى من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة (2017-2019م). باستثناء كل من قسم التبغ، وقسم التعليم، وقسم الصحة التي سجلت معدلات

جدول رقم 7-1: معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (2010م = 100)*	0.2	4.3	0.9	0.9
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لجميع السكان (2018م = 100)	-0.8	2.5	-2.1	3.4
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (2010م = 100)*	1.3	2.2	3.3	-2.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100)*	-0.7	2.4	0.3	-4.1
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (2010م = 100)*	7.6	11.5	0.5	-7.9
الإنفاق الحكومي	12.0	16.1	-1.9	1.5
عرض النقود (ن3)	0.3	2.7	7.1	8.3

* بيانات أولية للناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، والبنك المركزي السعودي.

تضخم أقل من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة (2017-2019م).

وشهدت معظم الأقسام ارتفاعًا سنويًا في أرقامها القياسية في عام 2020م وهي: قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 9.0 في المئة، وقسم التبغ بنسبة 7.1 المئة، وقسم الاتصالات بنسبة 4.8 في المئة، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 4.6 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 4.3 في المئة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 4.0 في المئة، وقسم النقل بنسبة 3.8 في المئة، وقسم الملابس والأحذية بنسبة 2.9 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 1.8 في المئة، وقسم الصحة بنسبة 1.1 في المئة. وفي المقابل، سجل الرقم القياسي العام انخفاضًا في قسم التعليم بنسبة 2.0 في المئة، وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.6 في المئة (جدول 7-2).

نسبة تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

ساهمت الأقسام الرئيسة بنسب متفاوتة في التأثير على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2020م، حيث سجل قسم الأغذية والمشروبات أعلى نسبة تأثير بنحو 40.6 في المئة، يليه قسم النقل بنسبة 17.6 في المئة، تلاه قسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 11.4 في المئة، ثم قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 6.3 في المئة، ثم قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 6.2 في المئة، ثم قسم الاتصالات بنسبة 5.5 في المئة، تلاهم قسم المطاعم والفنادق بنسبة 4.9 في المئة، ثم قسم الملابس والأحذية بنسبة 2.4 في المئة، جاء بعدهم قسم التعليم بنسبة 2.3 في المئة، ثم قسم الترفيه والثقافة بنسبة 1.6 في المئة، تلاه قسم التبغ بنسبة 0.7 في المئة، وأخيرًا قسم الصحة بنسبة تأثير بلغت 0.4 في المئة (جدول 7-3، ورسم بياني 7-1).

جدول رقم 7-2: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (جميع السكان)

(100 = 2018م)

	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط التغير السنوي للفترة (2017-2019)	التغير 2020
الرقم القياسي العام	98.4	97.6	100.0	97.9	101.3	-0.2	3.4
الأغذية والمشروبات	94.7	93.9	100.0	102.1	111.3	2.6	9.0
التبغ	63.2	80.0	100.0	101.0	108.1	17.5	7.1
الملابس والأحذية	110.9	107.5	100.0	98.6	101.5	-3.8	2.9
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	102.0	101.2	100.0	91.4	90.8	-3.5	-0.6
تأثيث وتجهيزات المنزل	100.4	98.5	100.0	99.4	104.0	-0.3	4.6
الصحة	96.3	96.3	100.0	100.1	101.3	1.3	1.1
النقل	92.2	90.3	100.0	98.6	102.4	2.4	3.8
الاتصالات	99.7	98.8	100.0	98.7	103.5	-0.3	4.8
الترفيه والثقافة	101.8	98.9	100.0	98.3	100.1	-1.1	1.8
التعليم	99.2	99.7	100.0	102.5	100.5	1.1	-2.0
المطاعم والفنادق	92.5	93.0	100.0	103.2	107.7	3.7	4.3
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	99.8	99.7	100.0	99.6	103.5	-0.1	4.0

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 7-3: تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (جميع السكان)

(100 = 2018م)

	التغير 2020	الأوزان النسبية	مقدار تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي 2020
الرقم القياسي العام	3.4	100.0	100.0
الأغذية والمشروبات	9.0	18.8	40.6
التبغ	7.1	0.6	0.7
الملابس والأحذية	2.9	4.2	2.4
السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع الوقود الأخرى	-0.6	25.5	6.3
تأثيث وتجهيزات المنزل	4.6	6.7	6.2
الصحة	1.1	1.4	0.4
النقل	3.8	13.1	17.6
الاتصالات	4.8	5.6	5.5
الترفيه والثقافة	1.8	3.1	1.6
التعليم	-2.0	2.9	2.3
المطاعم والفنادق	4.3	5.6	4.9
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	4.0	12.6	11.4

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 7-1: نسبة تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام 2020م

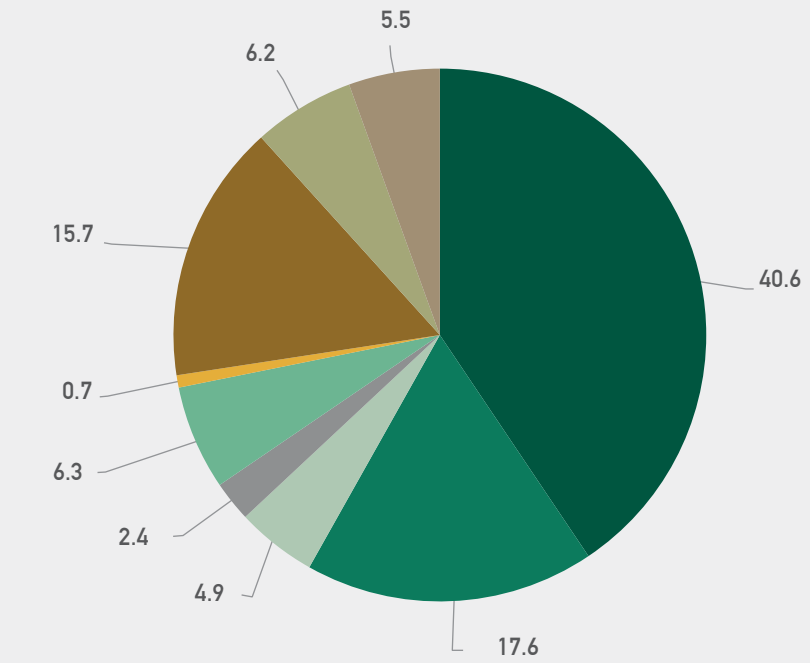

* الأقسام الأخرى تشمل قسم الصحة، قسم الترفيه والثقافة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة، وقسم التعليم.

الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في عام 2020م

يقيس مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) بين فترتين مختلفتين، ويضم هذا المؤشر عينة من 343 بندًا موزعةً على خمسة أبواب رئيسية حسب التصنيف المركزي للمنتجات (CPC2). وسجل هذا المؤشر ارتفاعًا نسبته 3.4 في المئة في عام 2020م، مقارنة بارتفاع نسبته 1.9 في المئة في عام 2019م. وارتفعت في عام 2020م أغلب الأبواب الرئيسة المكونة للمؤشر، حيث سجل باب المنتجات الزراعية وصيد الأسماك أعلى نسبة ارتفاع بلغت 12.5 في المئة، تلاه باب المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 9.0 في المئة، وباب المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 6.8 في المئة، وباب الخامات والمعادن بنسبة 3.2 في المئة، في المقابل تراجع باب السلع الأخرى بنسبة 4.2 في المئة (جدول 7-4).

تطورات الأسعار العالمية وآثارها

تؤثر معدلات التغير في الأسعار العالمية للمنتجات والسلع التي تستوردها المملكة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وفي عام 2020م وبناءً على تقرير آفاق السلع الصادر عن البنك الدولي في أبريل 2021م، سجل الرقم القياسي للمعادن الثمينة ارتفاعًا خلال العام بنسبة 27.3 في المئة. وكذلك سجلت المنتجات الغذائية ارتفاعا نسبته 6.9 في المئة، بينما سجل الرقم القياسي لمنتجات الطاقة انخفاضًا نسبته 31.4 في المئة، كما سجل الرقم القياسي للمواد الأولية انخفاضًا نسبته 0.3 في المئة (جدول 7-5).

ويتأثر مؤشر أسعار المستهلك في المملكة أيضًا بمستويات الأسعار لدى أكبر الدول المصدرة للمملكة، ويعرض (جدول 7–6) معدلات التغير السنوية في أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة في عام 2020م وذلك حسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2021م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك في الهند في عام 2020م بنسبة 6.2 في المئة، وفي الصين بنسبة 2.4 في المئة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1.2 في المئة، وفي المملكة المتحدة بنسبة 0.9 في المئة، وفي ألمانيا بنسبة 0.4 في المئة، وفي كل من فرنسا وكوريا الجنوبية بنسبة 0.5 في المئة، و لم يتغير متوسط أسعار المستهلك في اليابان في عام 2020م، بينما انخفض في ايطاليا بنسبة 0.1 في المئة، وكذلك انخفض متوسط أسعار المستهلك في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 2.1 في المئة.

جدول رقم 7-4: المتوسط السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة

(100 = 2014م)

	الأوزان النسبية	2018	2019	2020	التغير	
					2019	2020
الرقم القياسي العام	100.0	116.8	119.1	123.2	1.9	3.4
منتجات الزراعة وصيد الأسماك	8.7	101.9	100.4	113.0	-1.5	12.5
الخامات والمعادن	0.6	98.7	97.3	100.4	-1.4	3.2
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات	17.3	108.1	107.4	114.7	-0.6	6.8
سلع أخرى*	33.7	143.9	145.6	139.5	1.2	-4.2
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	39.7	101.1	106.1	115.7	4.9	9.0

* تشمل السلع الأخرى المنتجات الخشبية، والعجائن الورقية، والمنتجات النفطية المكررة، والمواد الكيميائية الأساسية، والمنتجات الكيميائية الأخرى والألياف الإصطناعية، والمطاط ومنتجات اللدائن، والمنتجات الزجاجية والغير فلزية، والأثاث والسلع الأخرى القابلة للنقل وغير المصنفة في موضع آخر.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وأما بالنسبة لبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد انخفض متوسط أسعار المستهلك في عام 2020م في دولة قطر بنسبة 2.5 في المئة، وكذلك انخفض في مملكة البحرين بنسبة 2.3 في المئة، وانخفض في سلطنة عُمان بنسبة 0.8 في المئة، بينما ارتفع في دولة الكويت بنسبة 2.1 في المئة (جدول 7–7).

جدول رقم 7-5: أرقام قياسية مختارة لأهم السلع الرئيسية

	2018	2019	2020	التغير	
				2019	2020
الواردات السلعية للمملكة					
الواردات السلعية (مليون ريال)	513,992.7	574,360.7	517,491.0	11.7	-9.9
الأرقام القياسية لأهم السلع الرئيسية (2010م = 100)					
منتجات الطاقة	85.5	76.4	52.4	-10.6	-31.4
المنتجات الغذائية	88.9	87.4	93.4	-1.7	6.9
المواد الأولية	80.0	78.5	78.3	-1.9	-0.3
المعادن الثمينة	95.5	106.0	134.9	11.0	27.3
أسعار صرف الريال الفعلية الإسمية والحقيقية					
سعر صرف الريال الفعلي الإسمي*	114.3	118.1	118.7	3.3	0.6
سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي**	113.4	112.1	115.0	-1.1	2.5

*يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوبًا إلى متوسط هندسي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة.

** يمثل سعر الصرف الفعلي الإسمي بعد تعديله وفقًا للتغير في المستوى العام للأسعار.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وتقرير آفاق أسواق السلع - البنك الدولي - أبريل 2021م، ونشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) صندوق النقد الدولي.

جدول رقم 7-6: معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين

	2016	2017	2018	2019	2020
الدول المتقدمة	0.7	1.8	2.1	1.5	0.8
الدول الناشئة والنامية	4.3	4.4	4.9	5.1	5.1
أهم الشركاء التجاريين					
الولايات المتحدة الأمريكية	1.3	2.1	2.4	1.8	1.2
اليابان	-0.1	0.5	1.0	0.5	0.0
المملكة المتحدة	0.7	2.7	2.5	1.8	0.9
الصين	2.0	1.6	2.1	2.9	2.4
ألمانيا	0.4	1.7	1.9	1.4	0.4
الهند	4.5	3.6	3.4	4.8	6.2
فرنسا	0.3	1.2	2.1	1.3	0.5
إيطاليا	-0.1	1.3	1.2	0.6	-0.1
الإمارات العربية المتحدة	1.6	2.0	3.1	-1.9	-2.1
كوريا الجنوبية	1.0	1.9	1.5	0.4	0.5

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل 2021م.

جدول رقم 7-7: معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	2016	2017	2018	2019	*2020
الإمارات العربية المتحدة	1.8	2.5	3.1	-1.8	-2.1
مملكة البحرين	2.7	1.4	2.1	1.0	-2.3
قطر	2.7	0.5	0.3	-0.9	-2.5
الكويت	3.5	1.6	0.6	1.1	2.1
سلطنة عُمان	1.1	1.6	0.9	0.1	-0.8

* بيانات أولية.

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي- أبريل 2021م.

8

التطورات النقديـــة

التطورات النقدية

استمر البنك المركزي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، وضمان استمرار المصارف المحلية القيام بدورها التمويلي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية. كذلك استمر البنك المركزي في تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي البالغ 3.75 كونها ركيزة مهمة للاستقرار النقدي والمالي في ظل متانة احتياطيات النقد الأجنبي وقدرتها على تلبية كافة الالتزامات الخارجية للمملكة. وقد حظي النظام المالي في عام 2020م بمستويات سيولة كافية لتلبية متطلبات التمويل الداعمة لتعافي الأنشطة الاقتصادية جرّاء جائحة كورونا.

أدوات السياسة النقدية

انطلاقًا من نهج البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في ظل تطورات الأسواق المالية العالمية، إضافةً إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام، قام البنك المركزي خلال عام 2020م بخفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء بمقدار 1.25 في المئة، وإعادة الشراء المعاكس بمقدار 1.25 في المئة، ليستقر معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء عند نسبة 1.00 في المئة، ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس عند نسبة 0.50 في المئة بنهاية عام 2020م. واتسم النظام المالي في عام 2020م بمعدلات سيولة وافرة في النظام المصرفي، على الرغم من التحديات التي واجهته خلال أزمة تفشي وباء فيروس كورونا وذلك نظرًا لتدخل البنك المركزي من خلال برنامج دعم تمويل القطاع الخاص ودعم السيولة. وارتفع المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس إلى 76.0 مليار ريال في عام 2020م، مقابل 53.7 مليار ريال في العام السابق، في حين انخفض المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء إلى 292.1 مليون ريال خلال عام 2020م، مقارنة بحوالي 864.5 مليون ريال خلال العام السابق. كذلك أبقى البنك المركزي على متطلبات الاحتياطي النظامي على ودائع العملاء لدى المصارف دون تغيير عن العام السابق عند نسبة 4.0 في المئة للودائع الزمنية والادخارية، و7.0 في المئة للودائع تحت الطلب. في حين قام البنك المركزي بتفعيل عمليات السوق المفتوحة كأداةٍ مكملةٍ لإصدارات أذونات ساما الحالية، وذلك لتعزيز إدارة مستويات السيولة في النظام المصرفي على المدى القصير. وإضافة إلى ذلك، قرر البنك المركزي رفع سقف الإصدارات الأسبوعي لأذونات ساما من 3 مليارات ريال إلى 10 مليارات ريال وذلك لتعزيز كفاءة البنوك في إدارة سيولتها.

نمو عرض النقود

استمر عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)، والمكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، بالارتفاع في عام 2020م بنسبة 8.3 في المئة (164.1 مليار ريال) ليستقر عند 2,149.3 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع بنسبة 7.1 في المئة (131.5 مليار ريال) في عام 2019م. كذلك سجلت الودائع المصرفية نموًا بنسبة 8.2 في المئة (147.0 مليار ريال)، مقارنةً بمعدل نمو نسبته 7.3 في المئة (122.5 مليار ريال) في عام 2019م، وشكّلت الودائع ما نسبته 90.4 في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3). وارتفع معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 9.1 في المئة (17.1 مليار ريال) في عام 2020م، مقارنة بنسبة 5.0 في المئة (9.0 مليار ريال) في عام 2019م.

ويُظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (ن3)، حيث شكّلت نحو 59.7 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في عام 2020م، مقابل 55.4 في المئة في عام 2019م، وبلغت الزيادة في الودائع نحو 16.7 في المئة (183.4 مليار ريال) في عام 2020م، مقارنة بنحو 5.6 في المئة (58.5 مليار ريال) في

العام السابق. في المقابل، انخفضت الودائع الزمنية والادخارية بمعدل 5.5 في المئة (27.7 مليار ريال) في عام 2020م، مقارنة بارتفاع نسبته 13.2 في المئة (58.6 مليار ريال) في عام 2019م. وشكّلت الودائع الزمنية والادخارية من إجمالي عرض النقود (ن3) ما نسبته 22.1 في المئة في عام 2020م، مقارنة بنسبة 25.3 في المئة في العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية، المكونة من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية وضمانات وتحويلات قائمة واتفاقيات إعادة الشراء التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص، انخفاضًا نسبته 4.5 في المئة (8.7 مليار ريال) في عام 2020م، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.8 في المئة (5.3 مليار ريال) في عام 2019م. كذلك شكّلت الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته

رسم بياني رقم 8-1: معدلات نمو عرض النقود (ن3)

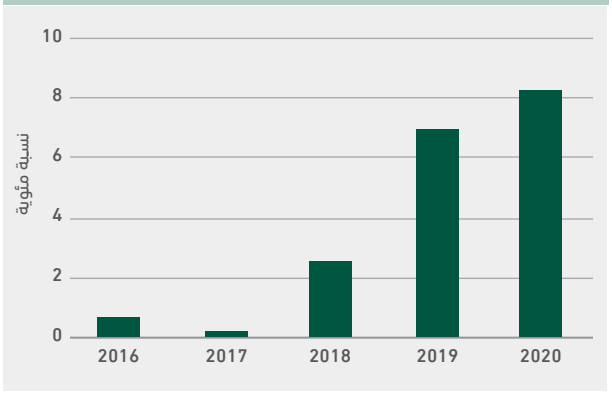

رسم بياني رقم 8-2: مكونات عرض النقود

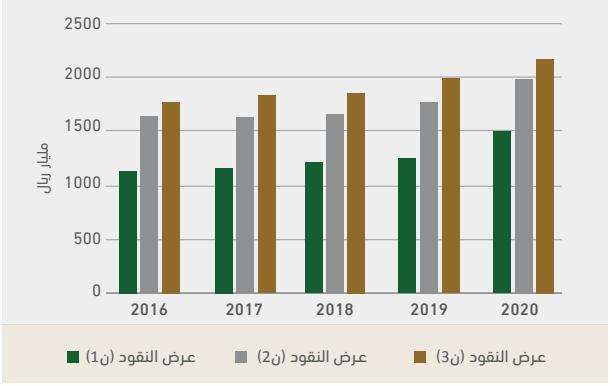

جدول رقم 8-1: عرض النقود

(مليون ريال)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1) (2+1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2) (4+3)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3) (6+5)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2016	170,323	976,086	1,146,409	496,019	1,642,429	157,279	1,799,708
2017	172,046	1,002,468	1,174,514	454,152	1,628,666	176,505	1,805,171
2018	180,132	1,040,665	1,220,797	443,022	1,663,820	189,826	1,853,645
2019	189,160	1,099,151	1,288,311	501,667	1,789,978	195,161	1,985,139
2020	206,284	1,282,591	1,488,875	473,967	1,962,842	186,425	2,149,267

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

جدول رقم 8-2: معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

(نسبة مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2)	الودائع الأخرى شبه النقدية	(ن3)
2016	1.09	-0.41	-0.19	12.89	3.43	-20.39	0.79
2017	1.01	2.70	2.45	-8.44	-0.84	12.22	0.30
2018	4.70	3.81	3.94	-2.45	2.16	7.55	2.69
2019	5.01	5.62	5.53	13.24	7.58	2.81	7.09
2020	9.05	16.69	15.57	-5.52	9.66	-4.48	8.27

8.7 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في عام 2020م، مقارنة بنسبة 9.8 في المئة في عام 2019م (جدول 8-1 و8-2 و8-3)، (الرسمان البيانيان 8-1 و8-2).

وبدراسة مؤشرات السيولة الرئيسة الأخرى ممثلةً بعرضي النقود بتعريفيهما الضيقين (ن1) و(ن2)، اللذان يشملان ودائع أكثر سيولة نسبيًا، سجل عرض النقود (ن1)، والذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، نموًا في عام 2020م بنسبة 15.6 في المئة (200.6 مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته 5.5 في المئة (67.5 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع نصيب الودائع تحت الطلب في عرض النقود (ن1) في عام 2020م ليصل إلى 86.1 في المئة مقارنة بنسبة 85.3 في المئة في العام السابق. وفي المقابل، سجل عرض النقود (ن2)، الذي يشمل عرض النقود (ن1) بالإضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية، ارتفاعًا نسبته 9.7 في المئة (172.9 مليار ريال) في عام 2020م مقارنة بارتفاع نسبته 7.6 في المئة (126.2 مليار ريال) في عام 2019م. وارتفعت نسبة مساهمة عرض النقود (ن1) إلى عرض النقود (ن3) من 64.9 في المئة في عام 2019م إلى 69.3 في المئة في عام 2020م، كذلك ارتفعت نسبة عرض النقود (ن2) إلى عرض النقود (ن3) في عام 2020م إلى نحو 91.3 في المئة مقارنة بنسبة 90.2 في المئة في عام 2019م (جدول 8-4).

عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3): العوامل السببية

ارتفع عرض النقود (ن3) إلى مستويات قياسية في عام 2020م، متجاوزًا حاجز التريليونيّ ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا نسبته 8.3 في المئة؛ وذلك نتيجة لارتفاع مطلوبات المصارف من القطاع الخاص، حيث سجلت ارتفاعًا بنسبة 14.0 في المئة (215.9 مليار ريال) لتصل إلى 1,762.4 مليار ريال في عام 2020م. مقارنةً بارتفاع نسبته 7.0 في المئة (101.3 مليار ريال) في عام 2019م، ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو القروض العقارية للأفراد، حيث سجلت نموًا سنويًا نسبته 59.1 في المئة (117.1 مليار ريال). وكذلك سجلت مطلوبات المصارف من المؤسسات العامة غير المالية ارتفاعًا بنسبة 28.4 في المئة (17.5 مليار ريال) في عام 2020م. وشهد صافي البنود الأخرى ارتفاعًا بنحو 181.5 مليار ريال ليصل إلى 161.8 مليار ريال في عام 2020م. في المقابل، توسع العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص الذي بلغ

جدول رقم 8-3: مكونات عرض النقود

(الأنصبة المئوية في ن3: بنهاية الفترة)

	2016	2017	2018	2019	2020
النقد المتداول خارج المصارف	9.5	9.5	9.7	9.5	9.6
مجموع الودائع	90.5	90.5	90.3	90.5	90.4
الودائع تحت الطلب	54.2	55.5	56.1	55.4	59.7
الودائع الزمنية والادخارية	27.6	25.2	23.9	25.3	22.1
الودائع الأخرى شبه النقدية	8.7	9.8	10.2	9.8	8.7
عرض النقود (ن3)	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

جدول رقم 8-4: معدلات نقدية

(نسبة مئوية)

الفترة	ن1/ ن3	ن2/ ن3
2016	63.7	91.3
2017	65.1	90.2
2018	65.9	89.8
2019	64.9	90.2
2020	69.3	91.3

710.8 مليار ريال في عام 2020م، مقارنة بالعام السابق الذي بلغ فيه العجز نحو 558.0 مليار ريال. وانخفض صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال الذي بلغ 479.7 مليار ريال في عام 2020م، مقارنة بالعام السابق الذي بلغ فيه صافي الإنفاق 600.0 مليار ريال. لتصبح الزيادة في عرض النقود في عام 2020م نحو 164.1 مليار ريال (جدول 8-5، ورسم بياني 8-3).

رسم بياني رقم 8-3: العوامل السببية للتغير في (ن3)

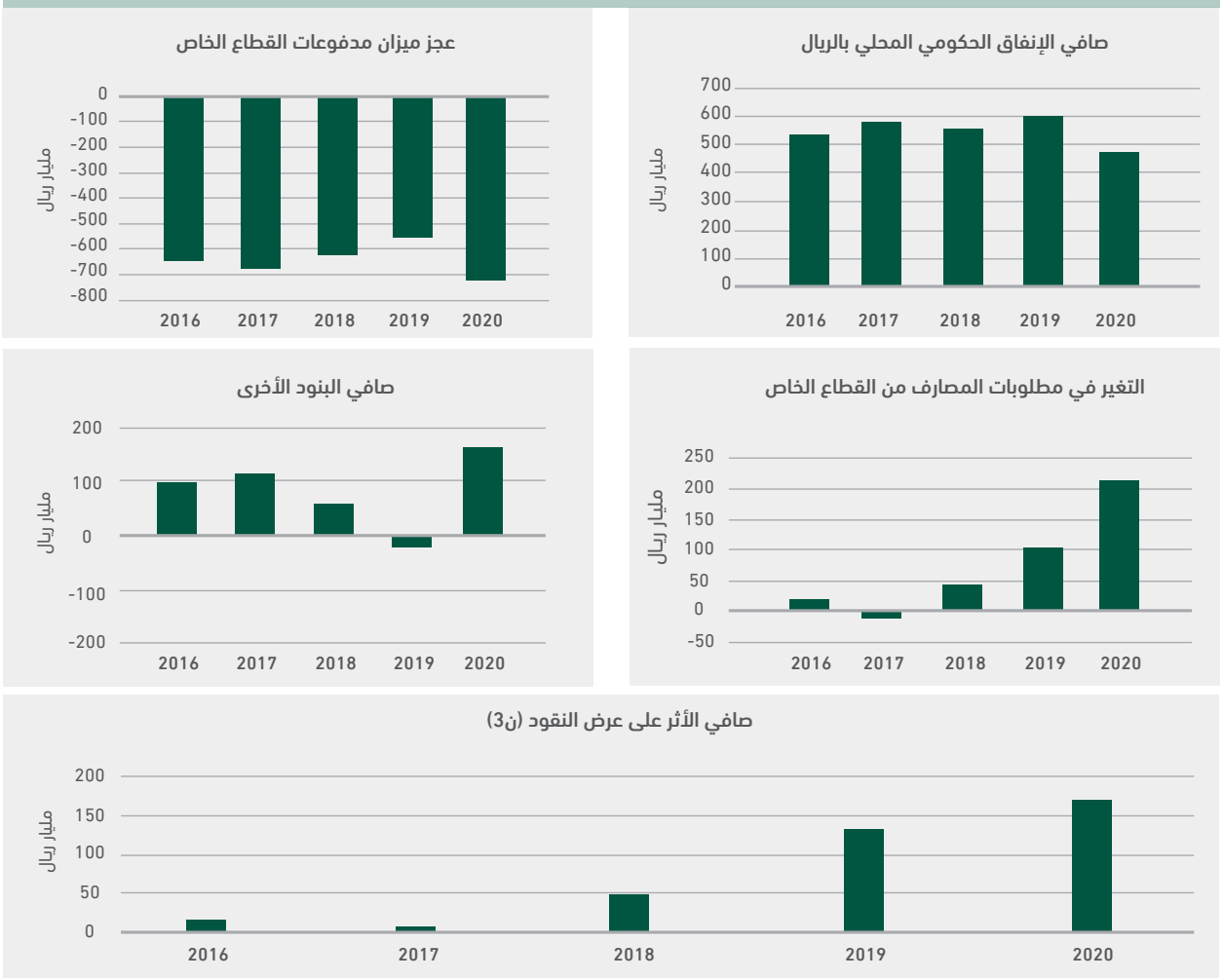

جدول رقم 8-5: العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن3)

(مليار ريال)

	2018	2019	2020
التغير في (ن3)	**48.5**	**131.5**	**164.1**
العوامل السببية			
صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال*	569.1	600.0	479.7
التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	40.0	101.3	215.9
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	-0.1	7.9	17.5
العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص**	-625.3	-558.0	-710.8
صافي البنود الأخرى	64.6	-19.7	161.8
المجموع	**48.5**	**131.5**	**164.1**

* الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ناقصًا الإيرادات المحلية بالريال.

** تقديرية.

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تعد القاعدة النقدية المقياس الضيق لحجم السيولة، وتتكون القاعدة النقدية من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، بالإضافة إلى ودائع المصارف وودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي، وقد ارتفعت القاعدة النقدية بنسبة 8.6 في المئة (28.0 مليار ريال) في عام 2020م لتصل إلى 352.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.2 في المئة (13.1 مليار ريال) في عام 2019م.

سجل نصيب النقد المتداول خارج المصارف من القاعدة النقدية ما نسبته 58.5 في المئة في عام 2020م، مقارنة بنسبة 58.3 في المئة في العام السابق. ومن ناحية أخرى، سجلت ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي ارتفاعًا نسبته 12.4 في المئة (13.1 مليار ريال) في عام 2020م، مقارنة بارتفاع نسبته 5.5 في المئة (5.5 مليار ريال) في العام السابق. وفي المقابل، شهدت ودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي تراجعًا بنسبة 38.7 في المئة (279.9 مليون ريال) في عام 2020م، مقارنة بانخفاض نسبته 10.2 في المئة (82.6 مليون ريال) في عام 2019م.

أما المضاعف النقدي[3] فقد سجل انخفاضًا طفيفًا بنحو 0.3 في المئة ليبلغ 6.09 في عام 2020م. مقارنةً بارتفاع نسبته 2.8 في المئة في العام السابق (جدول 8-6، ورسم بياني 8-4).

رسم بياني رقم 8-4: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

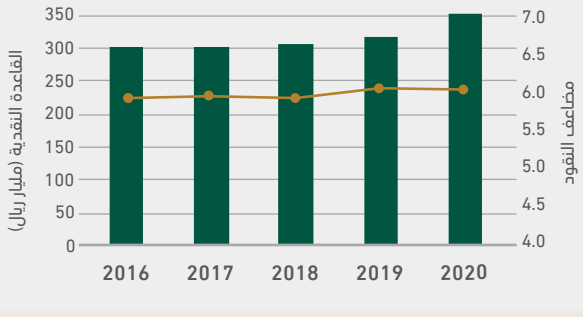

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

يشهد النقد المتداول خارج المصارف عادةً أعلى معدلات نموه خلال مناسبتين إسلاميتين مهمتين، هما: شهر رمضان المبارك وموسم الحج، اللذان صادفا الربعين الثاني والثالث خلال السنوات الميلادية القليلة الماضية، ويتضح ذلك من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (جدول 8-7، و رسم بياني 8-5). وقد بلغ النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام 2020م عند 213.6 مليار ريال في نهاية شهر مايو (الموافق 8 شوال 1441هـ)، في حين بلغ النقد المتداول خارج المصارف أدنى مستوى له عند 191.0 مليار ريال بنهاية شهر يناير من عام 2020م (الموافق 6 جمادى الآخرة 1441هـ).

جدول رقم 8-6: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

	2017	2018	2019	2020
مضاعف النقود	6.0	5.9	6.1	6.1
القاعدة النقدية (مليون ريال)				
النقد المتداول خارج المصارف	172,046	180,132	189,160	206,284
النقد في الصندوق	31,311	30,733	29,319	27,384
ودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	97,534	99,943	105,470	118,539
ودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي	1,035	807	724	444
المجموع	**301,926**	**311,615**	**324,674**	**352,651**

[3] المضاعف النقدي: هو نسبة عرض النقود (ن3) إلى القاعدة النقدية.

المسح النقدي

يهدف المسح النقدي إلى تقييم وضع النظام المصرفي السعودي (البنك المركزي والمصارف التجارية)، بالإضافة إلى ترتيب بنود موجودات ومطلوبات النظام المصرفي لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه. ويشير المسح النقدي إلى ارتفاع موجودات النظام المصرفي بأكمله بنحو 3.0 في المئة (117.3مليار ريال) لتصل إلى 4,032.3 مليار ريال في عام 2020م، مقارنة بارتفاع نسبته 4.1 في المئة (154.0 مليار ريال) في عام 2019م (جدول 8-8).

وانخفض صافي الموجودات الأجنبية في المسح النقدي في عام 2020م بنسبه 8.9 في المئة (170.8 مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته 1.7 في المئة (33.7 مليار ريال) في العام السابق. وفي ضوء ذلك، تراجع نصيب صافي الموجودات الأجنبية من إجمالي الموجودات من 49.1 في المئة في عام 2019م إلى 43.5 في المئة في عام 2020م. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الموجودات الأجنبية للبنك المركزي، حيث انخفضت بنسبة 9.1 في المئة (168.3 مليار ريال). وفي المقابل، ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص والعام، بالإضافة إلى المؤسسات العامة غير المالية، بنسبة 14.5 في المئة (288.1 مليار ريال) في نهاية عام 2020م (جدول 8-8). شهدت ودائع الحكومة لدى البنك المركزي انخفاضًا بنسبة 6.1 في المئة (37.9 مليار ريال) في عام 2020م، مقارنة بانخفاض نسبته 8.6 في المئة (58.5 مليار ريال) في العام السابق.

رسم بياني رقم 8-5: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

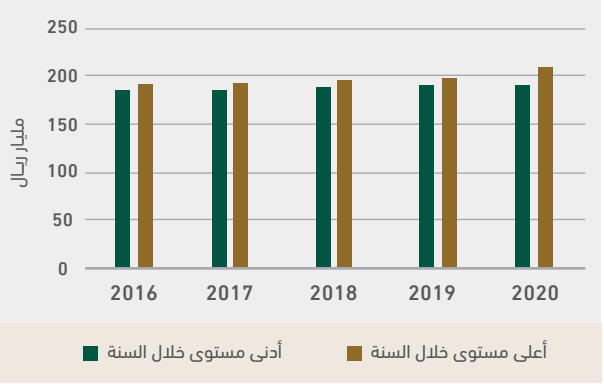

اتجاهات أسعار الفائدة

انخفض متوسط أسعار الفائدة المرجعية على الودائع بين المصارف السعودية (سايبور) لمدة ثلاثة أشهر بنحو 144 نقطة أساس ليبلغ 1.19 في المئة في عام 2020م، مقابل 2.63 في المئة في عام 2019م، كذلك انخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر (لايبور) بحوالي 168 نقطة أساس، إذ انخفض من 2.33 في المئة في عام 2019م ليصل إلى 0.65 في المئة في عام 2020م، ليرتفع بذلك الفارق بين المتوسطين لصالح الريال السعودي، حيث بلغ الفارق 54 نقطة أساس في عام 2020م، مقابل 30 نقطة أساس في عام 2019م (جدول 8-9، ورسم بياني 8-6).

تطورات سعر الصرف

حافظ البنك المركزي على سياسته النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال بما يحقق مصالح الاقتصاد

جدول رقم 8-7: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)
2016/06	1437/09/26	181,838	2016/01	1437/04/21	167,404
2017/06	1438/10/06	184,312	2017/10	1439/02/11	167,459
2018/06	1439/10/16	189,877	2018/01	1439/05/14	175,134
2019/05	1440/09/26	196,878	2019/01	1440/05/25	181,105
2020/05	1441/10/08	213,586	2020/01	1441/06/06	190,963

السعودي، مما انعكس إيجابًا على سعر صرف الريال في الأسواق الفورية في عام 2020م عند 3.75 ريال للدولار الأمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي بلغ 3.7537 ريال ريال في عام 2020م مقابل 3.7508 في العام السابق، حيث مثل سعر الصرف 3.7694 أعلى مستوى له في عام 2020م مقارنة بنحو 3.7535 في عام 2019م، في حين سجل سعر الصرف 3.7503 أدنى مستوى له في عام 2020م (جدول 8-10).

جدول رقم 8-8: المسح النقدي* (نهاية السنة)

(مليون ريال)

	2016	2017	2018	2019	2020
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	2,120,078	1,976,292	1,956,765	1,923,100	1,752,315
البنك المركزي	1,982,348	1,833,355	1,835,866	1,852,626	1,684,317
المصارف التجارية	137,730	142,938	120,899	70,475	67,998
الائتمان المحلي	1,651,672	1,713,578	1,804,171	1,991,837	2,279,967
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	1,417,920	1,405,210	1,445,252	1,546,519	1,762,440
مطلوبات المصارف من الحكومة	178,416	254,545	305,154	383,672	438,370
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	55,336	53,823	53,765	61,646	79,158
الإجمالي	**3,771,750**	**3,689,871**	**3,760,936**	**3,914,938**	**4,032,283**
المطلوبات					
عرض النقود (ن3)	1,799,708	1,805,171	1,853,645	1,985,139	2,149,267
الودائع الحكومية**	875,424	737,716	681,492	622,945	585,029
صافي البنود الأخرى	1,096,619	1,146,983	1,225,799	1,306,853	1,297,987
الإجمالي	**3,771,750**	**3,689,871**	**3,760,936**	**3,914,938**	**4,032,283**
(نسبة التغير المئوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	-15.4	-6.8	-1.0	-1.7	-8.9
الائتمان المحلي	9.4	3.7	5.3	10.4	14.5
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	2.4	-0.9	2.8	7.0	14.0
مطلوبات المصارف من الحكومة	107.1	42.7	19.9	25.7	14.3
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	41.9	-2.7	-0.1	14.7	28.4
عرض النقود (ن3)	0.8	0.3	2.7	7.1	8.3
الودائع الحكومية**	-24.7	-15.7	-7.6	-8.6	-6.1
صافي البنود الأخرى	2.7	4.6	6.9	6.6	-0.7

* المركز المالي الموحد للبنك المركزي السعودي والمصارف التجارية.

** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.

جدول رقم 8-9: أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار*

(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي (SAIBOR 3M)	الودائع بالدولار (LIBOR 3M)	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
2016	2.07	0.73	1.34
2017	1.81	1.26	0.55
2018	2.45	2.31	0.14
2019	2.63	2.33	0.30
2020	1.19	0.65	0.54

* أسعار الفائدة بين المصارف.

رسم بياني رقم 8-6: أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار الأمريكي (متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)

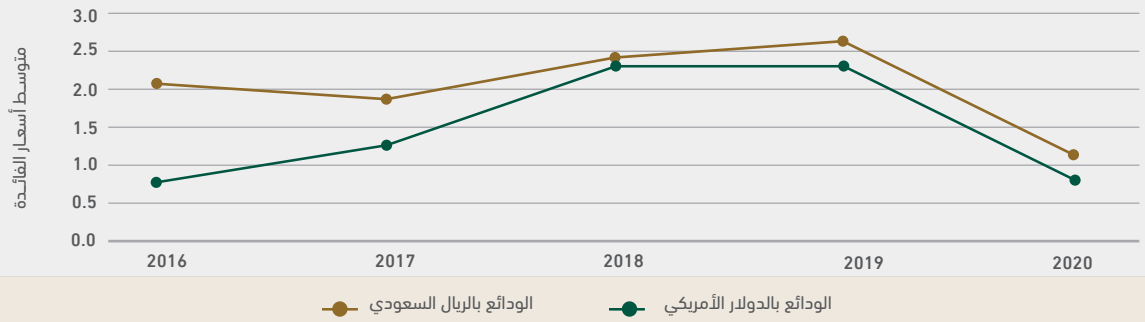

جدول رقم 8-10: مؤشرات سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الفورية*

السنة	أعلى	أدنى	المتوسط (لكامل الفترة)
2015	3.7615	3.7498	3.7512
2016	3.7587	3.7489	3.7508
2017	3.7518	3.7499	3.7503
2018	3.7530	3.7498	3.7506
2019	3.7535	3.7500	3.7508
2020	3.7694	3.7503	3.7537

* المصدر: Bloomberg.

9

القطـــاع المصرفي

القطاع المصرفي

بالرغم من الظروف الاستثنائية جراء جائحة كورونا التي أثرت كثيرًا على الاقتصاد العالمي وألقت بظلالها على الاقتصاد السعودي خلال عام 2020م إلا أن القطاع المصرفي السعودي مازال يتمتع بالمتانة والاستقرار ويأتي ذلك انعكاسًا للإجراءات والتدابير التي عمل بها البنك المركزي السعودي والمصارف السعودية معًا، والتي كان لها دور كبير في تخفيف الآثار السلبية المحتملة لجائحة كورونا على القطاع الخاص والقطاع المصرفي، حيث تشير لذلك مؤشرات السلامة المالية، إذ ارتفع معدل كفاية رأس المال إلى 20.3 في المئة والذي هو أعلى من المتطلبات الدولية المتمثلة بمتطلبات لجنة بازل كما ارتفعت موجودات المصارف بنسبة 13.2 في المئة، ونمت الودائع لديها بنسبة 8.2 في المئة.

المركز المالي الموحد للمصارف

أظهرت المصارف التجارية أداءً جيدًا في عام 2020م، حيث ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة 13.2 في المئة (حوالي 348.4 مليار ريال) لتبلغ 2,979.5 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 9.7 في المئة (232.9 مليار ريال) في العام السابق (جدول 9-1).

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام 2020م بنسبة 8.2 في المئة (147.0 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,943.0 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 7.3 في المئة (122.5 مليار ريال) في العام السابق (جدول 9-2، والرسمان البيانيان 9-1 و9-2).

وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يلاحظ ارتفاع الودائع تحت الطلب في عام 2020م بنسبة 16.7 في المئة (183.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,282.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.6 في المئة (58.5 مليار ريال) في العام السابق، فيما ارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 66.0 في المئة مقارنة بنسبة 61.2 في المئة في نهاية العام السابق. بينما تراجعت الودائع الزمنية والادخارية في عام 2020م بنسبة 5.5 في المئة (27.7 مليار ريال) لتبلغ قرابة 474.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع في العام السابق نسبته 13.2

جدول رقم 9-1: المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2016	2017	2018	2019	2020
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	239,920	243,294	222,856	239,375	288,177
الموجودات الأجنبية	233,832	262,124	231,832	243,629	250,064
مطلوبات على القطاع العام	233,752	308,368	358,919	445,318	517,527
مطلوبات على القطاع الخاص	1,417,920	1,405,210	1,445,252	1,546,519	1,762,440
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	4,442	2,600	1,041	1,398	1,419
موجودات أخرى	159,136	129,295	138,246	154,888	159,998
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	**2,289,001**	**2,350,891**	**2,398,147**	**2,631,128**	**2,979,625**
المطلوبات					
الودائع المصرفية	1,629,385	1,633,125	1,673,513	1,795,979	1,942,984
المطلوبات الأجنبية	96,101	119,186	110,933	173,155	182,066
رأس المال والاحتياطيات	298,392	317,067	303,439	342,976	377,099
الأرباح	40,398	43,857	48,148	50,315	38,701
مطلوبات أخرى	224,725	237,655	262,113	268,703	438,776

في المئة (58.6 مليار ريال)، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 24.4 في المئة مقارنة بنسبة 27.9 في المئة في نهاية العام السابق.

وبالنسبة للودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)، فقد تراجعت في عام 2020م بنسبة 4.5 في المئة (8.7 مليار ريال) لتبلغ حوالي 186.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.8 في المئة (5.3 مليار ريال) في العام السابق، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 9.6 في المئة مقارنة بنسبة 10.9 في المئة في نهاية العام السابق (رسم بياني 9-3).

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في عام 2020م بنسبة 9.2 في المئة (127.8 مليار ريال) إلى نحو 1,518.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.5 في المئة (60.1 مليار ريال) في العام السابق، وارتفعت نسبة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية لتبلغ 78.1 في المئة مقارنة بنسبة 77.4 في المئة في نهاية العام السابق. وفيما يخص ودائع القطاع العام، فقد سجلت نموًا نسبته 4.7 في المئة (19.2 مليار ريال) لتبلغ نحو 424.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 18.2 في المئة (62.4 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك تراجع نصيب

رسم بياني رقم 9-1: الودائع حسب العملة

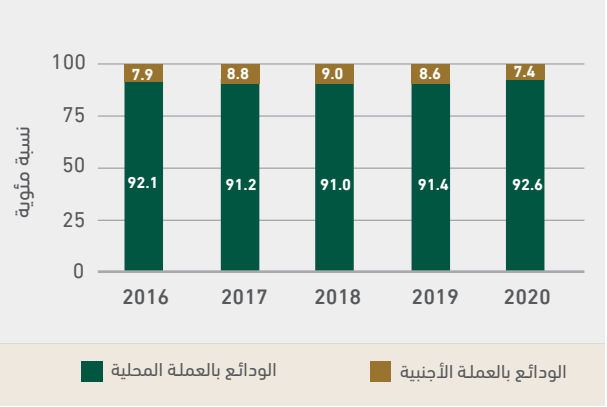

رسم بياني رقم 9-2: معدلات نمو الودائع المصرفية

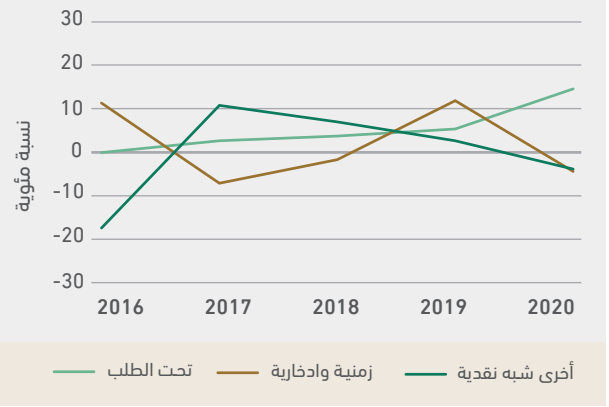

جدول رقم 9-2: الودائع المصرفية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2016	2017	2018	2019	2020
أولًا: حسب النوع					
الودائع تحت الطلب	976,086	1,002,468	1,040,665	1,099,151	1,282,591
الودائع الزمنية والادخارية	496,019	454,152	443,022	501,667	473,967
الودائع الأخرى شبه النقدية	157,279	176,505	189,826	195,161	186,425
الودائع بالعملة الأجنبية	128,944	144,333	149,976	155,039	144,064
مقابل اعتمادات مستندية	18,085	18,517	25,409	24,191	25,973
عمليات إعادة الشراء (ريبو)	81	51	0	0	1
التحويلات القائمة	10,169	13,604	14,440	15,931	16,387
ثانيًا: حسب القطاع					
القطاع الخاص	1,316,052	1,283,622	1,330,444	1,390,494	1,518,294
القطاع العام	313,333	349,503	343,069	405,485	424,689
ثالثًا: حسب العملة					
الودائع بالعملة المحلية	1,500,441	1,488,792	1,523,537	1,640,940	1,798,920
الودائع بالعملة الأجنبية	128,944	144,333	149,976	155,039	144,064
إجمالي الودائع المصرفية	**1,629,385**	**1,633,125**	**1,673,513**	**1,795,979**	**1,942,984**

ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من 22.6 في المئة في نهاية عام 2019م إلى 21.9 في المئة في نهاية عام 2020م.

أما بالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، فقد ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام 2020م بنسبة 9.6 في المئة (158.0 مليار ريال) لتبلغ حوالي 1,798.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 7.7 في المئة (117.4 مليار ريال) في العام السابق، وارتفعت حصتها من إجمالي الودائع بشكل طفيف لتبلغ 92.6 في المئة في نهاية عام 2020م. أما الودائع بالعملة الأجنبية، فقد انخفضت بنسبة 7.1 في المئة (11.0 مليار ريال) لتبلغ نحو 144.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.4 في المئة (حوالي 5.1 مليار ريال) في العام السابق، وانخفض نصيبها من إجمالي الودائع في نهاية عام 2020م إلى نحو 7.4 في المئة.

مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في عام 2020م بنسبة 14.5 في المئة (288.2 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,281.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 10.4 في المئة (188.0 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك شكّل إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص في نهاية عام 2020م ما نسبته 117.4 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 111.0 في المئة في نهاية العام السابق.

رسم بياني رقم 9-3: مكونات الودائع المصرفية

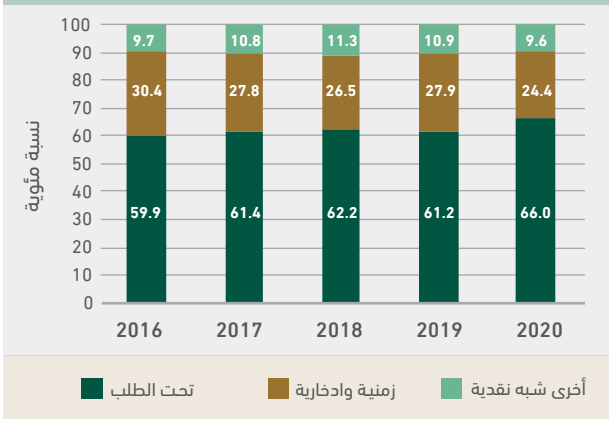

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2020م بنسبة 14.0 في المئة (215.9 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,762.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 7.0 في المئة (101.3 مليار ريال) في العام السابق، وقد سجل إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والعام نموًا نسبته 14.8 في المئة خلال 2020م. وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في نهاية عام 2020م ما نسبته 90.7 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 86.1 في المئة في نهاية العام السابق.

أما مطلوبات المصارف من القطاع العام (ائتمان للمؤسسات العامة وسندات حكومية وشبة حكومية)، فقد نمت في عام 2020م بنسبة 16.2 في المئة (72.2 مليار ريال) لتبلغ نحو 517.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 24.1 في المئة (86.4 مليار ريال) في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة 28.4 في المئة، مقارنة بنموٍ نسبته 14.7 في المئة في العام السابق. وقد شكلت مطلوبات المصارف من القطاع العام ما نسبته 26.6 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية في عام 2020م، مقارنة بنسبة 24.8 في المئة في العام السابق.

إضافةً إلى ذلك، فقد ارتفعت المطلوبات من المؤسسات المالية غير النقدية في نهاية عام 2020م بنسبة 1.5 في المئة (20.6 مليون ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 34.3 في المئة (356.8 مليون ريال) في نهاية العام السابق (جدول 9-3، والرسمان البيانيان 9-4 و9-5).

الائتمان المصرفي حسب الآجال

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام 2020م بنسبة 2.2 في المئة (14.9 مليار ريال) ليبلغ نحو 698.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 4.4 في المئة (31.7 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع

الائتمان متوسط الأجل (سنة إلى 3 سنوات) بنسبة 11.2 في المئة (26.2 مليار ريال) ليبلغ حوالي 260.8 مليار ريال، مقارنة بنمو متواضع نسبته 3.0 في المئة (6.7 مليار ريال) في العام السابق. إضافة إلى ذلك، ارتفع الائتمان طويل الأجل (أكثر من 3 سنوات) بنسبة 29.8 في المئة (189.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 823.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 27.0 في المئة (134.8 مليار ريال) في العام السابق (جدول 9-4).

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2020م، فقد سجل الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم أعلى نسبة نمو مقارنة ببقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث سجل ارتفاعًا نسبته 26.5 في المئة (5.2 مليار ريال) ليبلغ 24.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.8 في المئة (353.5 مليون ريال) في العام السابق. وكذلك نما الائتمان المصرفي لقطاع الخدمات بنسبة 17.0 في المئة (13.8 مليار ريال) ليبلغ 95.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.0 في المئة (2.4 مليار ريال) في العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك، سجل الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة وصيد الأسماك نموًا نسبته 11.7 في المئة (1.7 مليار ريال) ليبلغ 16.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.9 في المئة (127.2 مليون ريال) في العام السابق. وكذلك شهد الائتمان المصرفي لقطاع التمويل ارتفاعًا نسبته 11.2 في المئة (4.6 مليار ريال) ليبلغ 46.1 مليار ريال، مقارنة

رسم بياني رقم 9-4: مطلوبات المصارف من القطاع الخاص (شهري)

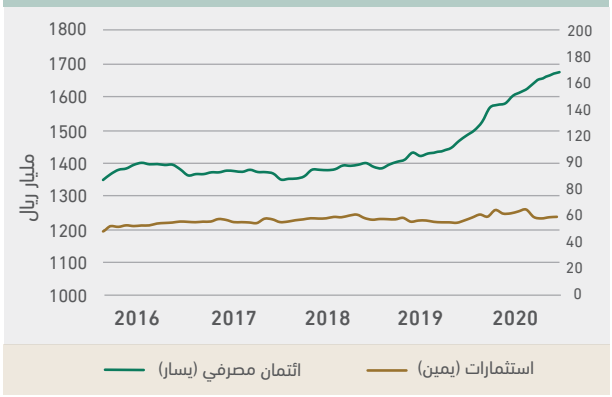

رسم بياني رقم 9-5: مطلوبات المصارف حسب القطاع (شهري)

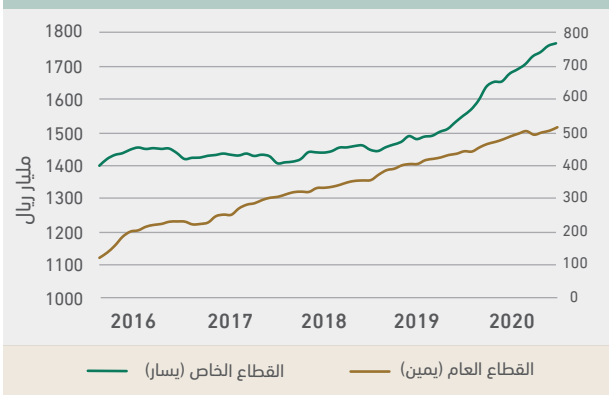

جدول رقم 9-3: مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2018		2019		2020	
	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي
المطلوبات على القطاع الخاص	**1,445,252**	**80.1**	**1,546,519**	**77.6**	**1,762,440**	**77.3**
الائتمان المصرفي	1,388,940	76.9	1,490,833	74.8	1,703,432	74.7
قروض وسلف	1,375,628	76.2	1,477,980	74.1	1,690,316	74.1
كمبيالات مخصومة	13,312	0.7	12,853	0.6	13,117	0.6
استثمارات في أوراق مالية خاصة	56,312	3.1	55,686	2.8	59,008	2.6
المطلوبات على القطاع العام	**358,919**	**19.9**	**445,318**	**22.3**	**517,527**	**22.7**
الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة	53,765	3.0	61,646	3.1	79,158	3.5
سندات حكومية	305,154	16.9	383,672	19.2	438,370	19.2
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	**1,041**	**0.1**	**1,398**	**0.1**	**1,419**	**0.1**
المجموع	**1,805,213**	**100.0**	**1,993,235**	**100.0**	**2,281,386**	**100.0**

بارتفاع نسبته 11.1 في المئة (4.2 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 8.9 في المئة (5.4 مليار ريال) ليسجل 66.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 17.0 في المئة (8.9 مليار ريال) في العام السابق. وعلاوة على ذلك، سجل الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة نموًا بمعدل 4.2 في المئة (12.2 مليار ريال) ليبلغ 300.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.0 في المئة (5.6 مليار ريال) في العام السابق. فيما سجل كلٌ من الائتمان المصرفي الممنوح لقطاعي الصناعة والإنتاج والبناء والتشييد انخفاضًا نسبته 0.4 في المئة لكلٍ من القطاعين حوالي (644.1 مليون ريال و382.5 مليون ريال على التوالي)، مقارنةً بانخفاض نسبته 9.3 في المئة (16.1 مليار ريال) لنشاط الصناعة والإنتاج وانخفاض نسبته 4.6 في المئة (4.5 مليار ريال) لنشاط البناء والتشييد في العام السابق، حيث بلغ الائتمان الممنوح للصناعة والإنتاج 156.1 مليار ريال، بينما بلغ الائتمان الممنوح للبناء والتشييد 92.5 مليار ريال. بينما تأثر الائتمان الممنوح لنشاط النقل والاتصالات بشكل كبير خلال عام 2020م وقد يعزى السبب إلى تداعيات جائحة فيروس كورونا، حيث انخفض بنسبة 7.7 في المئة (3.9 مليار ريال)، مقارنة بمعدل نمو نسبته 18.4 في المئة (7.9 مليار ريال) في العام السابق (جدول 9-5، ورسم بياني 9-6).

القروض المشتركة

تشير بيانات القروض المشتركة للمقيمين إلى انخفاض عددها في عام 2020م بنسبة 21.7 في المئة لتبلغ

جدول رقم 9-4: الائتمان المصرفي حسب الآجال

(مليون ريال)

نهاية الفترة	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل	المجموع
2016	711,227	266,524	441,193	1,418,945
2017	701,233	267,155	436,562	1,404,950
2018	714,927	227,911	499,867	1,442,705
2019	683,215	234,625	634,639	1,552,479
2020	698,110	260,838	823,642	1,782,590

ملاحظة: الأجل القصير: أقل من سنة، الأجل المتوسط: 1 - 3 سنوات، الأجل الطويل: أكثر من 3 سنوات.

جدول رقم 9-5: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2018		2019		2020	
	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي
الزراعة وصيد الأسماك	14,780	1.1	14,653	1.0	16,363	1.0
الصناعة والإنتاج	172,858	12.4	156,754	10.5	156,110	9.2
التعدين والمناجم	19,354	1.4	19,707	1.3	24,932	1.5
الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية	52,171	3.8	61,049	4.1	66,456	3.9
البناء والتشييد	97,326	7.0	92,850	6.2	92,468	5.4
التجارة	282,344	20.3	287,923	19.3	300,141	17.6
النقل والاتصالات	43,282	3.1	51,237	3.4	47,315	2.8
التمويل	37,313	2.7	41,465	2.8	46,108	2.7
الخدمات	78,860	5.7	81,217	5.4	94,996	5.6
نشاطات أخرى متنوعة	590,652	42.5	683,977	45.9	858,544	50.4
المجموع	**1,388,940**	**100.0**	**1,490,833**	**100.0**	**1,703,432**	**100.0**

411 قرضًا، وكذلك انخفضت لغير المقيمين بنسبة 15.3 في المئة لتبلغ 83 قرضًا. وبالنظر لإجمالي قيمة هذه القروض للمقيمين، فقد تراجعت بنسبة 59.8 في المئة لتبلغ 179 مليار ريال في عام 2020م، بينما ارتفعت قيمة القروض لغير المقيمين بنسبة 6.5 في المئة لتبلغ 23 مليار ريال (جدول 9-6).

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجلت القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان من المصارف التجارية ارتفاعًا نسبته 8.8 في المئة لتصل إلى نحو 383.6 مليار ريال بنهاية عام 2020م، مقارنة بنحو 352.5 مليار ريال في نهاية العام السابق (جدول 9-7أ، ورسم بياني 9-7).

القروض العقارية من المصارف التجارية

واصلت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد والشركات نموها في عام 2020م، لتبلغ حوالي 428.4 مليار ريال، أي بارتفاع نسبته 44.1 في المئة (131.0 مليار ريال)، مقارنة بنمو نسبته 24.7 في المئة (58.8 مليار ريال) في العام السابق. وسجلت القروض العقارية الممنوحة للأفراد ارتفاعًا نسبته 59.1 في المئة (117.1 مليار ريال) لتبلغ 315.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 41.2 في المئة (57.8 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية في نهاية عام 2020م نحو 73.6 في المئة. وكذلك ارتفعت القروض المقدمة من المصارف التجارية للشركات في عام 2020م بنسبة 14.0 في المئة (13.9مليار ريال) لتبلغ نحو 113.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.0 في

رسم بياني رقم 9-6: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نسبة مئوية)

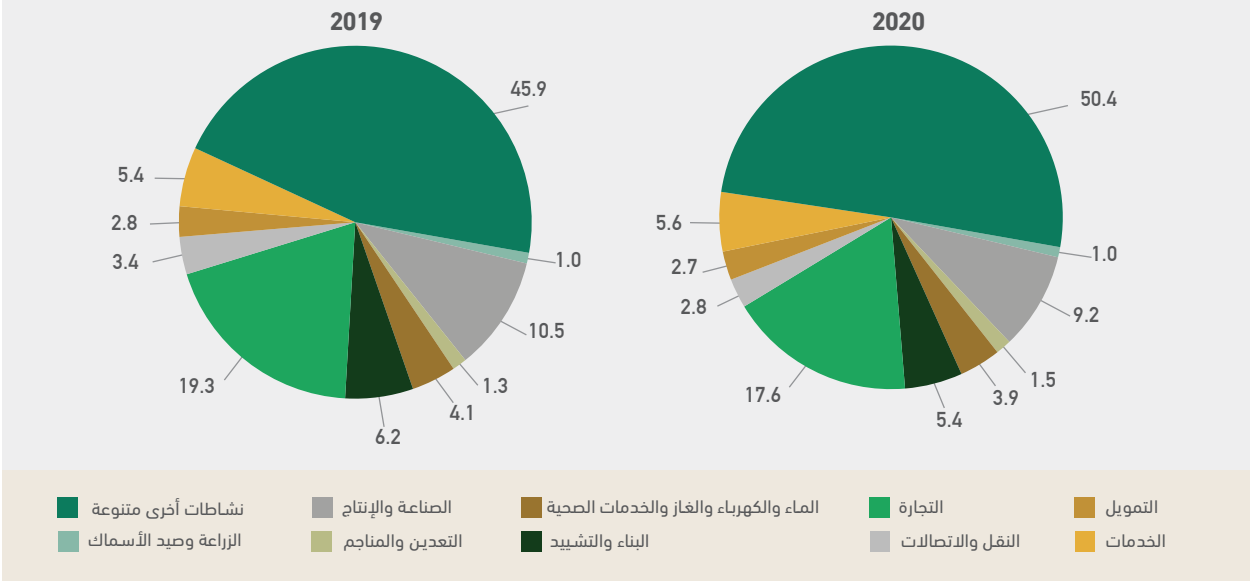

جدول رقم 9-6: القـروض المشـتركة

الفترة	عدد القروض المشتركة			مبالغ القروض المشتركة (مليار ريال)		
	مقيم	غير مقيم	المجموع	مقيم	غير مقيم	المجموع
2016	555	76	631	195	16	211
2017	513	74	587	189	12	201
2018	571	78	649	341	14	355
2019	525	98	623	446	22	467
2020	411	83	494	179	23	202

المئة (1 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية 26.4 في المئة (جدول 9-7ب).

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

ارتفعت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في نهاية عام 2020م بنسبة 2.6 في المئة (6.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 250.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.1 في المئة (11.8 مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية في عام 2020م بنسبة 5.1 في المئة (8.9 مليار ريال) لتبلغ نحو 182.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 56.1 في المئة (62.2 مليار ريال) في العام السابق. ونتيجة لهذه التطورات، انخفض صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصًا المطلوبات الأجنبية) في عام 2020م بنسبة 3.5 في المئة (2.5 مليار ريال) ليبلغ 68.0 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 41.7 في المئة (50.4 مليار ريال) خلال العام السابق (جدول 9-8، والرسمان البيانيان 9-8 و9-9).

رسم بياني رقم 9-7: إجمالي القروض الاستهلاكية

جدول رقم 9-7أ: القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية*

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	القروض الاستهلاكية							المجموع	بطاقات الائتمان**
	ترميم وتحسين عقارات	سيارات ووسائل نقل شخصية	أثاث وسلع معمرة	تعليم	الرعاية الصحية	سياحة وسفر	أخرى		
2016	29,080.2	9,327.8	4,821.8	957.6	506.5	72.1	273,499.5	318,265.5	10,957.7
2017	30,028.0	16,720.0	10,783.9	3,722.5	565.6	324.3	255,515.0	317,659.3	12,094.0
2018	28,055.1	16,789.4	12,498.7	3,522.2	703.5	483.6	259,234.4	321,286.9	15,331.9
2019	25,648.2	15,625.0	12,462.1	3,239.0	559.4	454.7	275,450.4	333,438.7	19,054.3
2020	23,872.0	14,469.3	12,012.4	4,167.5	549.5	571.5	309,605.2	365,247.5	18,373.3

* يستثنى من ذلك التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الممنوح بغرض المتاجرة بالأسهم.

** تشمل فيزا وماستركارد وأمريكان إكسبريس وأخرى.

ملاحظة: تم تحديث البيانات نظرًا لتعديل بعض بنود القروض الاستهلاكية.

جدول رقم 9-7ب: القروض العقارية من المصارف التجارية

(مليون ريال)

(نهاية الفترة)	الأفراد	الشركات	الإجمالي
2016	110,484	89,918	200,402
2017	121,249	89,744	210,992
2018	140,276	98,268	238,544
2019	198,100	99,272	297,372
2020	315,199	113,212	428,411

الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية

ارتفعت الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية (النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي السعودي) في عام 2020م بحوالي 48.8 مليار ريال، وبما نسبته 20.4 في المئة لتبلغ حوالي 288.2 مليار ريال في نهاية العام، مقارنة بارتفاع مقداره 16.5 مليار ريال (7.4 في المئة) في العام السابق. ويعزى ارتفاع الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية إلى ارتفاع الودائع الأخرى لدى البنك المركزي السعودي، حيث ارتفعت من 106.5 مليار ريال في نهاية عام 2019م إلى 145.3 مليار ريال في نهاية عام 2020م، أي بنسبة 36.4 في المئة (38.7 مليار ريال). وكذلك ارتفعت الودائع النظامية لدى البنك المركزي بنحو 12.1 مليار ريال، أو ما نسبته 11.8 في المئة لتبلغ 115.1 مليار ريال. بينما انخفضت الودائع الجارية لدى البنك المركزي بنحو 161.5 مليون ريال أي بنسبة 27.2 في المئة لتبلغ 431.7 مليون ريال. وسجل النقد في صناديق المصارف التجارية انخفاضًا نسبته 6.6 في المئة حيث تراجع من 29.3 مليار ريال في نهاية عام 2019م إلى 27.4 مليار ريال (1.9 مليار ريال) في نهاية عام 2020م (جدول 9-9).

رسم بياني رقم 9-8: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف (شهري)

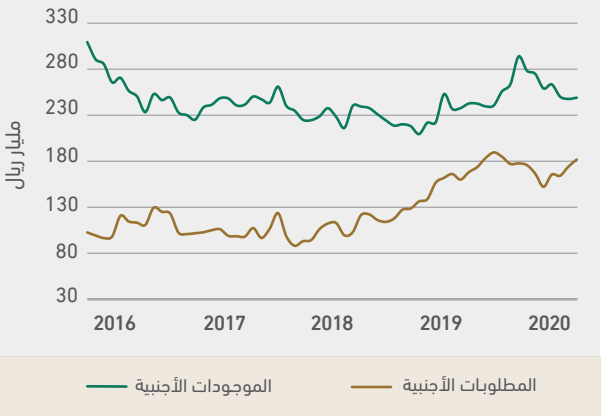

رسم بياني رقم 9-9: نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف

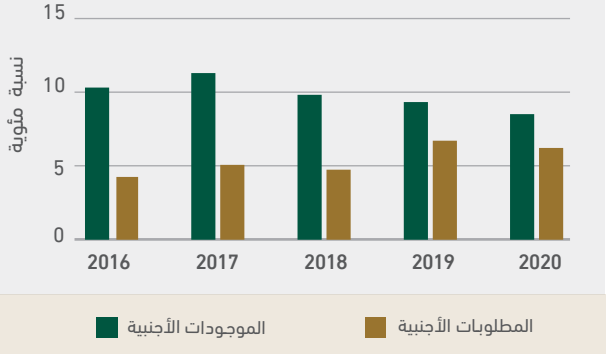

جدول رقم 9-8: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	المبلغ		التغير			
			2019		2020	
	2019	2020	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الموجودات الأجنبية						
مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية	47,538	47,755	-18,657	-28.2	217	0.5
مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج	63,227	56,851	23,285	58.3	-6,376	-10.1
موجودات أخرى	35,253	38,659	8,310	30.8	3,406	9.7
الاستثمارات في الخارج	97,612	106,800	-1,141	-1.2	9,188	9.4
الإجمالي	**243,629**	**250,064**	**11,797**	**5.1**	**6,435**	**2.6**
المطلوبات الأجنبية						
مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية	102,350	94,709	41,569	68.4	-7,641	-7.5
مبالغ مستحقة للفروع في الخارج	38,705	43,733	6,622	20.6	5,029	13.0
مبالغ مستحقة أخرى	32,100	43,624	14,031	77.6	11,524	35.9
الإجمالي	**173,155**	**182,066**	**62,222**	**56.1**	**8,911**	**5.1**
صافي الموجودات الأجنبية	**70,475**	**67,998**	**-50,424**	**-41.7**	**-2,476**	**-3.5**

رأس المال واحتياطات المصارف

سجل رأس المال واحتياطات المصارف في عام 2020م ارتفاعًا بحوالي 34.2 مليار ريال، أي بنسبة 10.0 في المئة ليبلغ حوالي 377.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 39.5 مليار ريال ونسبته 13.0 في المئة في العام السابق. وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع من 19.1 في المئة في نهاية عام 2019م إلى 19.4 في المئة في نهاية عام 2020م، بينما تراجعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات من 13.0 في المئة في نهاية عام 2019م إلى 12.7 في المئة في نهاية عام 2020م. وبلغ معدل كفاية رأس المال في نهاية عام 2020م نحو 20.3 في المئة، وهو أعلى من النسبة الموصى بها وفقًا لمعيار بازل 3 (جدول 9-10).

مصادر واستخدامات الموارد المالية للمصارف التجارية لعام 2020م

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في عام 2020م قرابة 358.3 مليار ريال، مقارنة بنحو 226.5 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع قدره 58.2 في المئة. وقد جاءت الموارد المالية المضافة الرئيسة من عدة بنود، ولكن شكل بند إجمالي الودائع وبند مطلوبات للبنك المركزي أعلى نسبة من إجمالي الموارد المضافة، حيث ارتفع إجمالي الودائع بحوالي 147 مليار ريال، أي بنسبة 41.0 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. وارتفعت مطلوبات للبنك المركزي بحوالي 106.2 مليار ريال، أي بمعدل 29.6 من إجمالي الموارد المضافة، وكذلك ارتفعت مطلوبات أخرى بحوالي 67.7 إضافة إلى ذلك، ارتفعت القاعدة الرأسمالية بحوالي 22.5 مليار

جدول رقم 9-9: احتياطيات المصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2016	2017	2018	2019	2020
النقد في الصندوق	29,666	31,311	30,733	29,319	27,384
ودائع لدى البنك المركزي السعودي					
ودائع جارية	328	268	1,401	593	432
ودائع نظامية	97,267	96,282	98,060	102,918	115,067
ودائع أخرى	112,659	115,433	92,662	106,545	145,294
احتياطيات المصارف	**239,920**	**243,294**	**222,856**	**239,375**	**288,177**
النسب المئوية إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	1.82	1.92	1.84	1.63	1.41
ودائع لدى البنك المركزي السعودي					
ودائع جارية	0.02	0.02	0.08	0.03	0.02
ودائع نظامية	5.97	5.90	5.86	5.73	5.92
ودائع أخرى	6.91	7.07	5.54	5.93	7.48
احتياطيات المصارف	**14.72**	**14.90**	**13.32**	**13.33**	**14.83**

جدول رقم 9-10: رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال والاحتياطيات	298,392	317,067	303,439	342,976	377,099
رأس المال والاحتياطيات كنسبة مئوية من					
الودائع المصرفية	18.3	19.4	18.1	19.1	19.4
إجمالي الموجودات	13.0	13.5	12.7	13.0	12.7
رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر (معيار بازل)	19.5	20.4	20.3	19.4	20.3

ريال أي ما نسبته 6.3 في المئة من الإجمالي. وكذلك سجلت المطلوبات الأجنبية ارتفاعًا بحوالي 8.9 مليار ريال أي ما نسبته 2.5 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. وبالإضافة إلى ذلك، مطلوبات ما بين المصارف سجلت ارتفاعًا قدره 5.9 مليار ريال وشكلت نسبة 1.7 في المئة من إجمالي الموارد.

واستخدمت معظم هذه الموارد المالية خلال عام 2020م في زيادة الاحتياطيات النقدية بحوالي 48.8 مليار ريال، أي بنسبة 13.6 في المئة من إجمالي الموارد المستخدمة. علاوةً على ذلك، ارتفعت الموجودات الأجنبية بنحو 6.4 مليار ريال أي بنسبة 1.8 في المئة من الإجمالي. وكذلك ارتفعت أذونات البنك المركزي إلى 4.1 مليار ريال أي بنسبة 1.2 في المئة من الإجمالي. وفيما يخص المطلوبات، فقد سجلت المطلوبات من القطاع الخاص والمطلوبات من الحكومة والقطاع العام ارتفاعًا بنحو 21.6 مليار ريال و72.2 مليار ريال على التوالي. وقد بلغ نصيب المطلوبات من القطاع الخاص 60.3 في المئة، في حين بلغ نصيب المطلوبات من الحكومة والقطاع العام 20.2 في المئة من إجمالي الاستخدامات. كذلك ارتفعت المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية بنحو 20.6 مليون ريال، حيث شكل نصيبها 0.01 في المئة من إجمالي استخدامات الموارد المالية. أما الأصول الثابتة والأصول الأخرى فقد ارتفعت بنحو 938.8 مليون ريال و8.1 مليار ريال على التوالي، حيث بلغ نصيب الأصول الثابتة 0.3، بينما شكلت الأصول الأخرى 2.3 من الإجمالي (جدول 9-11).

أرباح المصارف التجارية

بلغت أرباح المصارف التجارية في عام 2020م حوالي 38.7 مليار ريال، مسجلة تراجعًا بنسبة 23.1 في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة 50.3 مليار ريال.

عدد المصارف وفروعها

بلغ عدد المصارف التجارية في المملكة بنهاية عام 2020م تسع وعشرون مصرفًا (12 بنك محلي، و 17 فرعًا لبنوك أجنبية) وتراجع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 2,014 فرع أي أقل بـ 62 فرعًا مقارنة بالعام السابق. ووفقًا لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، حظيت منطقة الرياض بعدد 612 فرع، ومنطقة مكة المكرمة بعدد 424 فرع، والمنطقة الشرقية بعدد 387 فرع، ومنطقة عسير بعدد 125 فرع، ومنطقة القصيم بعدد 117 فرع، ومنطقة المدينة المنورة بعدد 101 فرع (جدول 9–12).

عدد العاملين في القطاع المصرفي

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام 2020م انخفاضًا نسبته 2.4 في المئة ليبلغ 46,049

جدول رقم 9-11: أهم الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام 2020م

(مليون ريال)

الاستخدامات	المبلغ	النصيب المئوي	الموارد	المبلغ	النصيب المئوي
الاحتياطيات النقدية	48,801.9	13.6	إجمالي الودائع	147,004.3	41.0
أذونات البنك المركزي	4,132.8	1.2	المطلوبات الأجنبية	8,911.2	2.5
الموجودات الأجنبية	6,434.8	1.8	القاعدة الرأسمالية	22,508.4	6.3
المطلوبات من القطاع الخاص	215,921.1	60.3	مطلوبات ما بين المصارف	5,914.9	1.7
المطلوبات من الحكومة والقطاع العام	72,209.0	20.2	مطلوبات للبنك المركزي	106,190.9	29.6
المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية	20.6	0.0	مطلوبات أخرى	67,741.2	18.9
اتفاقيات إعادة الشراء (Repos)	1,690.0	0.5			
أصول ثابتة	938.8	0.3			
أصول أخرى	8,122.0	2.3			
الإجمالي	**358,270.9**	**100.0**	**الإجمالي**	**358,270.9**	**100.0**

موظفًا وموظفةً. وبلغ نسبة العاملين السعوديين (ذكور وإناث) حوالي 94.8 في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي 43,672 موظفًا وموظفةً. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور حوالي 78.5 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 5.1 في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات حوالي 16.3 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 0.03 في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

تطورات التقنية المصرفية في عام 2020م

أولًا: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام 2020م بنسبة 34.5 في المئة، بانخفاض مقداره 993.4 ألف شيك، وكذلك انخفضت قيمتها بنسبة 29.5 في المئة إلى 183.6 مليار ريال، بينما ارتفع متوسط قيمة الشيك في عام 2020م بنسبة 7.7 في المئة، من 90,576 ريال في عام 2019م إلى 97,523 ريال في عام 2020م.

وكان الانخفاض في غرفة الرياض بنسبة 31.8 في المئة ليبلغ حوالي 692.5 ألف شيك، وفي غرفة الدمام بنسبة 34.3 في المئة ليبلغ 541.3 ألف شيك، وفي غرفة جدة بنسبة 29.8 في المئة ليبلغ 436.0 ألف شيك، وفي غرفة المدينة المنورة بنسبة 58.6 في المئة ليبلغ 26.3 ألف شيك، وفي غرفة بريدة بنسبة 47.9 في المئة ليبلغ 68.7 ألف شيك، وفي غرفة مكة المكرمة بنسبة 55.9 في المئة ليبلغ 32.8 ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة 36.2 في المئة ليبلغ 17.9 ألف شيك، وفي غرفة الطائف بنسبة 38.7 في المئة ليبلغ 13 ألف شيك، وفي غرفة أبها بنسبة 43.3 في المئة ليبلغ 45.4 ألف شيك (رسم بياني 9-10).

ثانيًا: مدى

تراجع عدد أجهزة الصرف الآلي العاملة في المملكة بنسبة 3.1 في المئة ليبلغ 18,299 جهازًا، مقارنة بزيادة نسبتها 1.1 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة 8.9 في المئة

رسم بياني رقم 9-10: النصيب المئوي لشيكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن

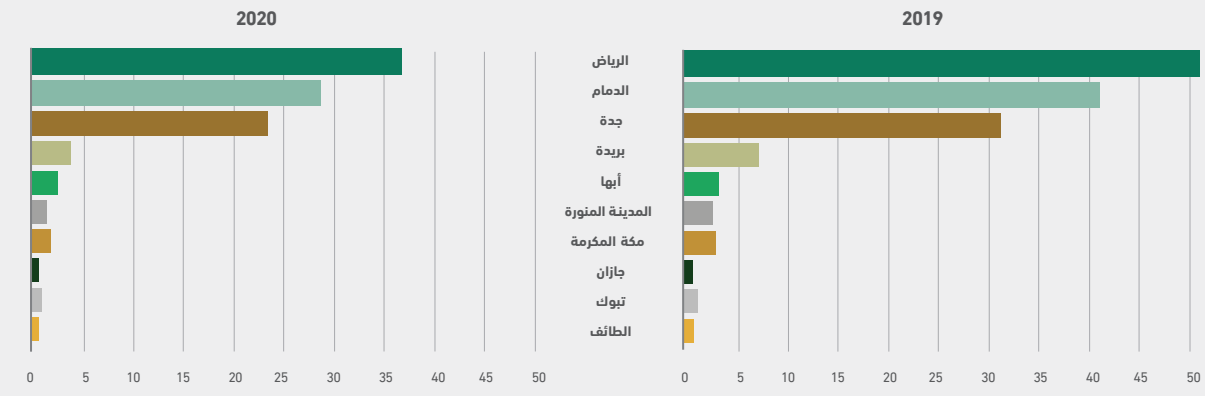

جدول رقم 9-12: فروع المصارف حسب المناطق الإدارية (نهاية الفترة)

السنة	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
2016	624	433	100	393	116	124	50	42	16	27	50	27	27	2,029
2017	631	436	106	405	119	126	51	42	17	28	53	27	28	2,069
2018	629	435	105	401	120	127	50	42	17	28	55	28	27	2,064
2019	626	442	104	408	120	128	51	42	17	27	57	27	27	2,076
2020	612	424	101	387	117	125	50	43	19	28	55	27	26	2,014

لتبلغ في نهاية عام 2020م حوالي 34.3 مليون بطاقة صرف آلي، مقارنة بارتفاع نسبته 10.4 في المئة في العام السابق. وتراجع عدد عمليات السحب المنفذة عبر مدى في عام 2020م بنسبة 22.6 في المئة ليبلغ 761 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 3.6 في المئة في العام السابق. وتراجعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال مدى بنسبة 17.6 في المئة لتبلغ 386.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.5 في العام السابق. أما بالنسبة لعدد العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد انخفض بنسبة 13.7 في المئة ليبلغ 986 مليون عملية، مقارنة بانخفاض نسبته 3.0 في المئة في العام السابق. وانخفضت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة 10.8 في المئة إلى 242.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 8.0 في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك، انخفض إجمالي السحب النقدي بنسبة 15.1 في المئة ليبلغ 628.9 مليار ريال (جدول 9-13، ورسم بياني 9-11).

وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2020م بنسبة 64.4 في المئة ليبلغ 721,060 جهازًا، مقارنة بارتفاع نسبته 24.7 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة

جدول رقم 9-13: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنة	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			مدى	المصارف	المجموع	مدى	المصارف	المجموع
2016	17,887	26,537,349	822	1,100	1,923	446,300	307,149	753,449
2017	18,333	28,402,914	870	1,142	2,012	440,729	287,782	728,511
2018	18,685	28,559,828	949	1,177	2,126	452,931	295,394	748,325
2019	18,882	31,540,067	983	1,142	2,125	468,849	271,791	740,640
2020	18,299	34,336,693	761	986	1,747	386,490	242,401	628,891

رسم بياني رقم 9-11: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

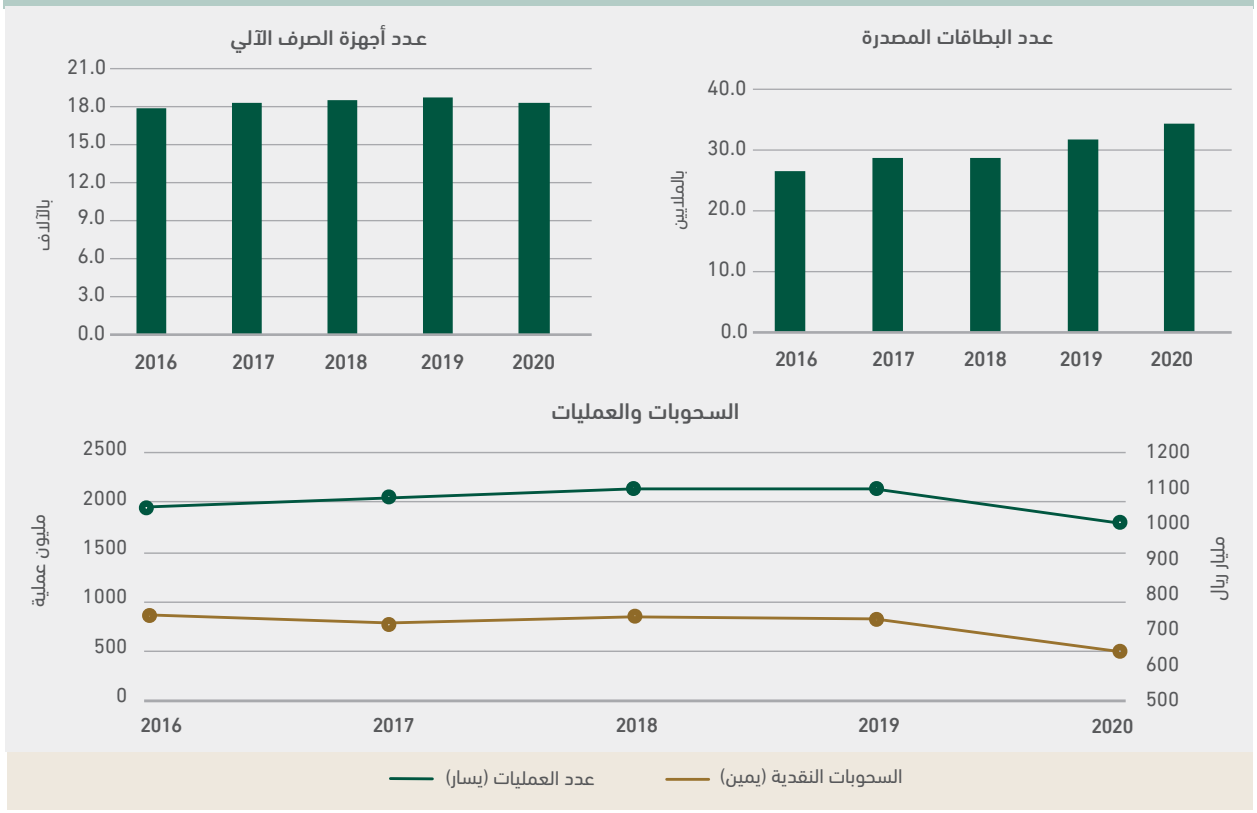

75.8 في المئة ليبلغ 2,853 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها حوالي 57.3 في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 24.2 في المئة لتبلغ 357.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 23.9 في المئة في العام السابق (جدول 9-14، ورسم بياني 9-12)، وتشير معدلات النمو في عدد بطاقات الصرف الآلي والعمليات المنفذة على أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع إلى زيادة انتشارها في قطاع التجزئة بالإضافة إلى ارتفاع الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة.

ثالثًا: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) في عام 2020م بنسبة 26.8 في المئة ليبلغ حوالي 201.6 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 17.1 في المئة في العام السابق. وبالنسبة لتوزيع عمليات نظام سريع وفقًا لعمليات مدفوعات العملاء المفردة والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بنسبة 35.2 في المئة ليبلغ 17.8 مليون عملية، وتراجعت قيمة هذه العمليات بنسبة 0.3 في المئة لتبلغ 4,936 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة 26.4 في المئة ليبلغ 181.0 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 15.1 في المئة لتبلغ 3,365 مليار ريال.

أما بالنسبة لتصنيف عمليات سريع وفقًا للمدفوعات بين المصارف، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بين المصارف التجارية خلال عام 2020م بنسبة 36.2 في المئة ليبلغ حوالي 854.2 ألف عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 30.0 في المئة لتبلغ نحو 52,199 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين المصارف بنسبة 35.4 في المئة ليبلغ حوالي 211.5 ألف عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 6.3 في المئة لتبلغ نحو 148.6 مليار ريال (جدول 9-15أ، وجدول 9-15ب، ورسم بياني 9-13).

جدول رقم 9-14: إحصاءات نقاط البيع

السنة	مبيعات (مليون ريال)	عدد العمليات (مليون عملية)	عدد الأجهزة
2016	182,749	525	267,827
2017	200,468	708	303,464
2018	232,306	1,032	351,645
2019	287,794	1,623	438,618
2020	357,298	2,853	721,060

رسم بياني رقم 9-12: عمليات نقاط البيع

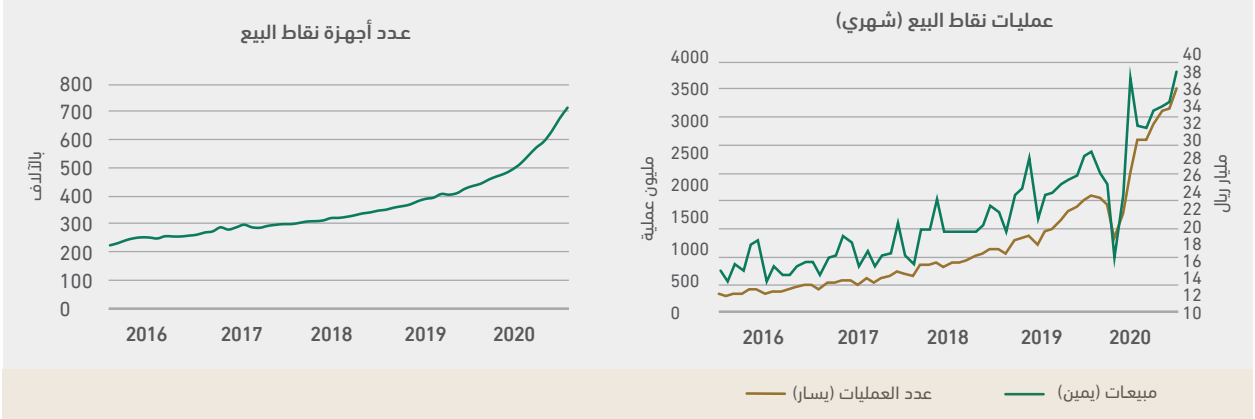

رابعًا: نظام سداد للمدفوعات

بلغ إجمالي عدد المفوترين المفعلين بنظام سداد حتى نهاية عام 2020م 146 مفوترًا من مختلف القطاعات مثل التعليم، الكهرباء، والمياه، والاتصالات، وشركات الطيران، والتأمين، وبطاقات الائتمان وغيرها. وبلغ عدد المصارف المرتبطة مع النظام 16 مصرفًا. وقد ارتفعت العمليات المنفذة من خلال سداد بنسبة 6.8 في المئة خلال عام 2020م حيث سجل الإجمالي نحو 267 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت نحو 450.4 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 18.3 في المئة وعدد عمليات يقارب 263.5 مليون عملية وبقيمة بلغت نحو 421.8 مليار ريال في العام السابق (رسم بياني 9-14).

نشاط سوق المشتقات المالية

ارتفعت قيمة عمليات المشتقات المالية في المملكة في عام 2020م بنحو 112 مليار ريال أي بنسبة 9.9 في

رسم بياني رقم 9-13: عمليات نظام سريع

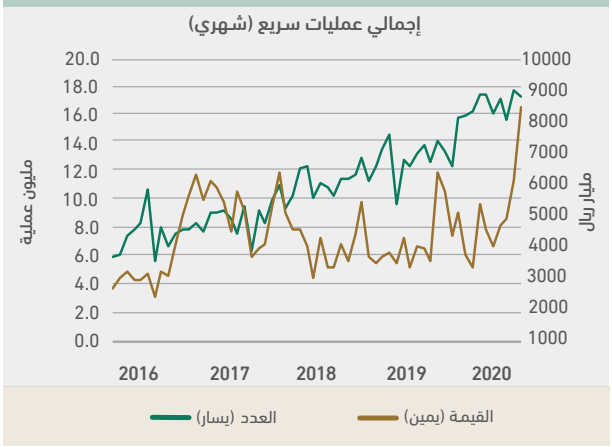

رسم بياني رقم 9-14: عدد ومبالغ الفواتير المسددة من خلال نظام سداد

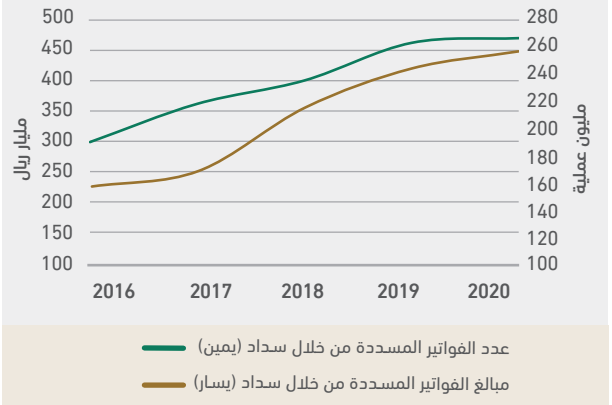

جدول رقم 9-15أ: عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(ألف عملية)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(1+2+3)
2016	76,084	9,156	85,240	79	468	547	3,497	89,285
2017	89,806	10,299	100,105	137	514	651	2,714	103,470
2018	122,236	10,676	132,912	122	513	635	2,218	135,766
2019	143,230	13,191	156,421	156	627	784	1,779	158,983
2020	181,026	17,828	198,854	212	854	1,066	1,687	201,607

جدول رقم 9-15ب: مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(مليار ريال)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى*	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(1+2+3)
2016	2,067	3,396	5,463	61.4	34,161	34,222	31	39,717
2017	2,180	3,839	6,019	80.1	56,048	56,128	42	62,189
2018	2,640	3,994	6,634	105.8	43,226	43,332	18	49,984
2019	2,924	4,953	7,877	139.8	40,157	40,297	37	48,211
2020	3,365	4,936	8,301	148.6	52,199	52,348	41	60,690

* تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات البنك المركزي السعودي على المصارف.

المئة لتبلغ 1,245 مليار ريال، مقارنة بالعام السابق الذي بلغت فيه نحو 1,133 مليار ريال.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

واصلت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) خلال عام 2020م جهودها لتوفير خدماتها لجميع الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها المتعلقة بخدمات الأفراد (نظام سمتي) وخدمات الشركات (نظام سمات) وغيرها من الخدمات، وذلك من أجل توفير المعلومات الائتمانية الصحيحة والدقيقة اللازمة التي تساهم في تحسين القدرة على تحليل المخاطر وتقييم الملاءة المالية للمقترض، وتجنب المخاطر المالية، وتطوير قطاع المعلومات الائتمانية وخدماته المختلفة تمهيدًا للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعًا للمعطيات الاقتصادية ورؤية المملكة 2030.

أما بالنسبة لإجمالي التقارير الائتمانية التي أصدرها نظام سمتي لقطاع الأفراد فقد تراجعت بنسبة 36.7 في المئة من 19,548 مليون تقرير ائتماني خلال عام 2019م إلى 12,340 مليون تقرير ائتماني خلال عام 2020م وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا. بينما شهد إجمالي عدد التقارير الائتمانية التي أصدرها نظام سمات للسوق السعودية ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 19.8 في المئة من 67,643 ألف تقرير ائتماني خلال عام 2019م إلى 81,019 ألف تقرير ائتماني خلال عام 2020م. إضافةً إلى ذلك، ارتفع إجمالي عدد الحسابات الائتمانية في سمات خلال عام 2020م بنسبة 2.9 في المئة، من 1,751 مليون حساب ائتماني خلال عام 2019م إلى 1,802 مليون حساب ائتماني خلال عام 2020م. كذلك حقق إجمالي عدد المستهلكين (شركات ومؤسسات) من قطاع الأعمال في سمات ارتفاعًا بنسبة 2 في المئة من 782,570 ألف مستهلك خلال عام 2019م إلى 798,549 ألف مستهلك خلال عام 2020م.

ومن ناحية التطور التقني، استمرت سمة خلال عام 2020م في تحسين وتطوير آلية الربط الإلكتروني مع وزارة العدل، التي من خلالها يمكن لوزارة العدل الحصول على المعلومات الكافية لإتمام تسويات قضايا محاكم التنفيذ. وتوسّعت سمة أيضًا في تطوير نظام سمات ليخدم قطاع الأعمال على مستوى الخليج، حيث أتمت سمة في عام 2020م جميع المتطلبات التقنية المتعلقة بتنفيذ مشروع الربط الخليجي للمعلومات الائتمانية للربط من خلال برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) تمهيدًا للانطلاقة الفعلية في عام 2021م.

تطورات تطبيق معيار بازل 3 في المملكة العربية السعودية

قام البنك المركزي السعودي بدراسة إصلاحات بازل 3 النهائية (مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، وإطار الرافعة المالية) وتشكيل مجموعات عمل مع القطاع المصرفي لدراسة أثر الإصلاحات وتقديم المرئيات بشأنها وعن قابلية تطبيقها بما يعزز متانة القطاع المصرفي. كان من المقرر إصدار المعايير النهائية من البنك المركزي ليتم التطبيق الكامل اعتبارًا من 1 يناير 2022م، ولكن قامت مجموعة محافظي البنوك المركزية والرؤساء الإشرافيين (الجهة الإشرافية للجنة بازل للرقابة المصرفية) خلال عام 2020م بتبني عددًا من الإجراءات التي تتضمن تأجيل تطبيق إصلاحات بازل 3 النهائية إلى 1 يناير 2023م؛ وذلك بهدف تزويد الجهات الرقابية والإشرافية والبنوك بقدرة تشغيلية إضافية ومرونة أكبر للاستجابة الفعالة لتأثير جائحة كورونا. وعليه، قرر البنك المركزي تبني هذه الإجراءات، ويتم العمل على تبنّي المعايير بهدف تطبيقها محليًا بحسب تاريخ التطبيق المحدد من قبل اللجنة. وتجدر الإشارة إلى أن التأجيل لن يؤثر على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي حيث لا تزال البنوك تطبّق معايير بازل 3 السارية.

10

التأميـــن والتمويل

التأمين والتمويل

قطاع التأمين

يعمل البنك المركزي السعودي على كل ما يسهم في نمو قطاع التأمين وازدهاره، وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال نشر الوعي فيما يتعلق بأهمية التأمين في شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية، إضافةً إلى تحديث الأنظمة واللوائح والتعليمات وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع تغيرات القطاع بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام. وفي هذا السياق، قام البنك المركزي بدراسة ومتابعة تطورات آثار جائحة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة على قطاع التأمين، ودراسة مدى أثرها على استقرار القطاع وعدم تأثر التدفقات النقدية ومؤشرات السلامة المالية الأخرى من خلال المتابعة المستمرة للقطاع وإجراء اختبارات التحمل في مراحل مبكرة من الجائحة، وقام البنك المركزي بإطلاق عدد من المبادرات للحد من آثار الجائحة على قطاع التأمين، كان من أبرزها: تمديد وثائق تأمين المركبات للأفراد لمدة شهرين دون تحمل أي تكاليف إضافية، وتوجيه شركات التأمين بوضع مخصصات فنية كافية للمطالبات الصحية الناجمة عن تأجيل الخدمات الصحية إلى ما بعد فترة حظر التجول.

ومن منطلق تطوير قطاع التأمين وتعزيز قدراته في مواجهة المخاطر ومواكبة النمو الاقتصادي للمملكة، يعمل البنك المركزي السعودي على حث شركات التأمين على زيادة رؤوس أموالها عبر أحد أهم وسائل تحقيق ذلك وهو الاندماج والاستحواذ، حيث تسهم عمليات الاندماج في تعزيز القدرات التنافسية لقطاع التأمين من خلال خلق كيانات تأمينية كبيرة قادرة على المنافسة. وشهد القطاع نجاح عمليتي اندماج لشركات تأمين في المملكة. كما تبنى البنك المركزي العديد من المبادرات التي من شأنها بناء وتطوير القدرات للكوادر الوطنية العاملة في القطاع من خلال تقديم حلول التدريب والتطوير، مما سيسهم في تحسين جودة صناعة التأمين، ويخدم في نهاية المطاف المستفيدين من خدمات هذه الصناعة في المملكة. ومن أبرز ما تحقق من تطورات خلال عام 2020م الآتي:

أولًا: اللوائح التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي على قطاع التأمين الصادرة في عام 2020م

- ضمن جهود البنك المركزي ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان في حماية حقوق المُؤمَّن له عن أي عيب في الأعمال الإنشائية، أصدر البنك المركزي الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين الإلزامي على العيوب الخفية، حيث تحدد الوثيقة الحد الأدنى من التغطيات والاستثناءات لتغطية العيوب الخفية، كما تغطي ولمدة عشر سنوات تكلفة إصلاح الخسائر المادية للمباني المؤمن عليها أو تضررها نتيجة عيب خفي.
- إصدار التعليمات الخاصة بالمرحلة الثالثة (خطة التطبيق) من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 الخاص بعقود التأمين في أكتوبر 2020م، والذي يعد من المعايير المحاسبية التي ستوفر معلومات أكثر دقة وشفافية وجودة لمستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين، إذ تأتي هذه المرحلة ضمن أربع مراحل، أُنجز منها مرحلتان؛ المرحلة الأولى (تحليل الثغرات) والثانية (تقييم الأثر المالي)، وسيجري العمل على المرحلة الرابعة (التطبيق المبدئي) بعد إنجاز هذه المرحلة.
- إصدار القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية، بوضع الحد الأدنى للمتطلبات والضوابط اللازمة لمنح الترخيص لممارسة أعمال وساطة التأمين الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت في المملكة، إضافةً إلى تنظيم العلاقة فيما بين وسيط التأمين الإلكتروني وشركات التأمين، وتهدف هذه القواعد إلى تسهيل عملية التأمين لحملة الوثائق من خلال إيصال المنتجات التأمينية لأكبر شريحة ممكنة بطريقة ميسرة.

- استمرارًا لجهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي وزيادة الوعي التأميني لدى العملاء، أُصدرت القواعد المنظمة لأعمال التأمين البنكي، والتي تهدف إلى تيسير حصول العملاء على كافة احتياجاتهم المالية من مكان واحد، وتيسير وصولهم إلى منتجات الادخار، كما تُعدُّ وسيلةً لضمان وصول المنتجات التأمينية إلى المناطق النائية.
- بهدف تنظيم العلاقة التعاقدية بين جهات التمويل وعملائها الأفراد فيما يتعلق بالتأمين على المركبات المؤجرة تمويليًا، أُصدرت ضوابط التأمين الشامل على المركبات المؤجرة تمويليًا للأفراد، وذلك لضمان حماية حقوق حملة وثائق التأمين وعدالة الخدمات المقدمة لهم. حيث حددت الضوابط حقوق والتزامات المؤمن لهم "المؤجر والمستأجر" الواقعة ضمن إطار عقد الإيجار التمويلي الخاص بمركبات الأفراد، وكيفية حساب قيمة القسط التأميني سنويًا، لتشجيع الأفراد على استحقاق خصم عدم وجود مطالبات عند خلو سجلاتهم من الحوادث المرورية، إضافة إلى الخصومات الأخرى المُبيَّنة في تعليمات الاكتتاب الصادرة عن البنك المركزي.
- إصدار ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين، مما يساهم في دعم نمو المهنة الإكتوارية لضمان فاعلية مشاركتها في ازدهار وتقوية المتانة المالية لقطاع التأمين وتطوير وتنظيم أداء الإكتواريين، والذي ينعكس إيجابًا على صناعة التأمين ليصبح قادرًا على الاستجابة لمتطلبات السوق والتوسع الاقتصادي.
- إصدار ضوابط اعتماد المنتجات التأمينية التي يشكل استحداثها نقلة نوعية من حيث إجراءات الموافقة على المنتجات التأمينية، إذ تهدف هذه الضوابط إلى تحديد الإجراءات التنظيمية والمتطلبات اللازمة قبل تسويق المنتجات أو بيع الشركات المنتجات التأمينية على عملائها، وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر المتعلقة بتقديم المنتجات التأمينية، وضمان جودة تصميم المنتجات التأمينية وتطويرها وتقييم مخاطرها وأدائها، إلى جانب التأكد من توافقها مع المتطلبات النظامية. ويعد أبرز ما يدعم رفع مستوى ابتكار المنتجات التأمينية هو استحداث خيار "المنتج التأميني الذي يتطلب إشعار البنك المركزي".
- إضافةً إلى طرح جملة من التعاميم التفصيلية والتي تهدف إلى دعم استقرار ونمو القطاع وسلامة الممارسات فيه.

ثانيًا: السعودة في قطاع التأمين

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة التنفيذية هو تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف. كذلك تنص المادة الرابعة من اللائحة على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عدد الموظفين المتوقع، وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

وأكدت المادة الخمسون من اللائحة على أنه يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد البنك المركزي، قبل خمسة وأربعين يومًا من نهاية كل عام مالي، ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة ككل وعلى مستوى كل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة وأصحاب المهن الحرة عن ثلاثين في المئة في نهاية السنة الأولى، على أن تزداد هذه النسبة سنويًا حسب خطة العمل المقدمة إلى البنك المركزي.

وفي هذا السياق، بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين العاملة في المملكة بنهاية عام 2020م 11,015 موظفًا وموظفة، مقارنة بعددهم البالغ 11,213 موظفًا وموظفة بنهاية عام 2019م، وشكل الموظفون السعوديون ما نسبته 75 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين مقارنة بنسبة 74 في المئة عام 2019. كما بلغ إجمالي العاملين في شركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين بنهاية عام

2020م 6,139 موظفًا وموظفة، مقارنة بعددهم البالغ 5,854 موظفًا وموظفة بنهاية عام 2019م، حيث شكل الموظفون السعوديون ما نسبته 74 في المئة من إجمالي العاملين في شركات المهن الحرة مقارنة بنسبة 71 في المئة بنهاية عام 2019م.

ثالثًا: التدريب

تبنى البنك المركزي العديد من المبادرات التي من شأنها بناء وتطوير قدرات الكوادر الوطنية العاملة في قطاع التأمين من خلال تقديم حلول التدريب والتطوير التي تضمنت برامج التدريب القصيرة والطويلة، وبرامج التدريب على رأس العمل، وورش العمل المحلية والعالمية، والمنح الدراسية للحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في مجال التأمين، وكان ذلك بهدف تحسين جودة صناعة التأمين، وزيادة المنافسة الإيجابية بين الشركات العاملة، وتعزيز نمو القطاع واستقراره، وتفادي المخاطر المحتملة.

واستمرارًا لجهود البنك المركزي في تنظيم قطاع التأمين وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية رصينة وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عنه، تم تحديث "الاختبار المهني لأساسيات التأمين (IFCE)" بهدف مواكبة أهم التطورات التنظيمية والممارسات المهنية والمنتجات في صناعة التأمين بالمملكة.

كما أطلق البنك المركزي النسخة الثانية من برنامج دبلوم التأمين المتقدم (ACII) والذي يهدف إلى إكساب المشاركين المهارات الفنية في مجالات التأمين المختلفة من خلال منحهم الفرصة للحصول على شهادات مهنية في المجال، حيث يمتد البرنامج لمدة سنتين ونصف، ويتكون من مرحلتين: مرحلة دبلوم التأمين وتليها مرحلة دبلوم التأمين المتقدم.

رابعًا: سوق التأمين في المملكة خلال عام 2020م

أ) أداء السوق بشكل عام

- شهد سوق التأمين في المملكة خلال عام 2020م ارتفاعًا في إجمالي الأقساط المكتتب بها بنسبة 2.3 في المئة ليصل إلى حوالي 38.7 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 8.2 في المئة خلال عام 2019م (جدول 10-1).
- ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها، الذي يمثل 59 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 1.6 في المئة ليبلغ نحو 22.8 مليار ريال بنهاية عام 2020م، مقارنة بارتفاعٍ نسبته 13 في المئة في نهاية عام 2019م.
- ارتفع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، الذي يمثل 38 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 2.8 في المئة ليبلغ حوالي 14.6 مليار ريال بنهاية عام 2020م، مقارنة بارتفاع نسبته 1.8 في المئة في نهاية عام 2019م. وسجل إجمالي أقساط التأمين على المركبات، الذي يمثل نحو 56.9 في المئة من إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، انخفاضًا نسبته 2.9 في المئة ليبلغ 8.3 مليار ريال بنهاية عام 2020م، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 8.7 في المئة بنهاية عام 2019م.
- ارتفع إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار المكتتب بها والذي يمثل 3.3 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 11.3 في المئة ليبلغ حوالي 1.2 مليار ريال بنهاية عام 2020م، مقارنة بارتفاع نسبته 2.9 في المئة في نهاية عام 2019م.

ب) صافي أقساط التأمين المكتتب بها

يعرف صافي أقساط التأمين المكتتب بها على أنه إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين. ويشكل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ما نسبته 68.5 في المئة و24.3 في المئة على التوالي من صافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2020م. وسجل إجمالي التأمين الصحي نموًا من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها بنسبة 1.4 في المئة، بينما سجل التأمين على المركبات انخفاضًا بنسبة 4.4 في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها. وسجل إجمالي التأمين البحري انخفاضًا بنسبة 2.5 في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها، في حين سجلت أنواع

التأمين الأخرى ارتفاعًا سنويًا مقارنة بمستويات صافي أقساط التأمين بنهاية عام 2019م، حيث سجل تأمين الطيران أعلى نسبة ارتفاع بنحو 115.6 في المئة، وسجل التأمين الهندسي ارتفاعًا بنسبة 64 في المئة، وسجل

جدول رقم 10-1: مؤشرات التأمين

نوع التأمين	2018				2019				2020			
	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي	صافي أقساط التأمين المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي	صافي أقساط التأمين المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي	صافي أقساط التأمين المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	1,001.3	2.9	470.4	47.0	1,121.4	3.0	486.6	43.4	1,369.9	3.5	637.2	46.5
التأمين على المركبات	9,423.3	26.9	8,860.4	94.0	8,603.6	22.7	8,117.1	94.3	8,358.0	21.6	7,763.5	92.9
التأمين على الممتلكات / الحريق	1,697.9	4.8	314.0	18.5	1,844.6	4.9	314.6	17.1	2,109.2	5.4	362.7	17.2
التأمين البحري	544.6	1.6	155.4	28.5	653.6	1.7	181.2	27.7	690.0	1.8	176.6	25.6
تأمين الطيران	148.0	0.4	5.3	3.6	158.5	0.4	4.0	2.5	178.6	0.5	8.7	4.9
تأمين الطاقة	511.5	1.5	3.5	0.7	700.4	1.8	12.8	1.8	910.8	2.3	16.9	1.9
التأمين الهندسي	701.7	2.0	120.2	17.1	1,198.4	3.2	144.2	12.0	1,061.8	2.7	236.5	22.3
إجمالي التأمين العام	14,028.4	40.1	9,929.2	70.8	14,280.7	37.7	9,260.6	64.8	14,678.3	37.9	9,202.2	62.7
إجمالي التأمين الصحي	19,883.4	56.8	19,319.4	97.2	22,474.9	59.3	21,622.0	96.2	22,836.8	58.9	21,924.7	96.0
إجمالي تأمين الحماية والادخار	1,102.7	3.1	794.8	--	1,134.9	3.0	797.2	--	1,263.6	3.3	859.4	--
الإجمالي	**35,014.5**	**100.0**	**30,043.4**	**85.8**	**37,890.5**	**100.0**	**31,679.7**	**83.6**	**38,778.7**	**100.0**	**31,986.3**	**82.5**

*لا تظهر معدلات الاحتفاظ بالنسبة لتأمين الحماية والادخار حيث يجب الاحتفاظ بعنصر الادخار الذي يتضمنه العقد في الشركات السعودية، ولذلك لا يمكن مقارنة نسبة الاحتفاظ لهذا النوع من التأمين من الأنواع الأخرى.

جدول رقم 10-2: نسبة عمق سوق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي

(نسبة مئوية)

نوع النشاط	2018		2019		2020		نسبة التغير	
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي
إجمالي التأمين العام	0.48	0.73	0.48	0.70	0.56	0.73	16.4	3.2
إجمالي التأمين الصحي	0.68	1.03	0.76	1.10	0.87	1.13	15.1	3.1
إجمالي تأمين الحماية والادخار	0.04	0.06	0.04	0.06	0.05	0.06	26.1	11.8
الإجمالي	**1.19**	**1.82**	**1.27**	**1.87**	**1.48**	**1.92**	**15.9**	**3.8**

تأمين الطاقة ارتفاعًا من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها بنسبة 32.5 في المئة (جدول 10-1).

ج) نسبة الاحتفاظ

تعد نسبة الاحتفاظ مقياسًا للمخاطر في أقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. وتُحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وبلغت نسبة الاحتفاظ الإجمالية لشركات التأمين في سوق التأمين في المملكة 82.5 في المئة في عام 2020م، مقارنة بنسبة 83.6 في المئة في عام 2019م. وتتأثر هذه النسبة إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين على المركبات والتأمين الصحي التي تقدر بنحو 93 في المئة و96 في المئة على التوالي. من جانب آخر، سجل تأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو 1.9 في المئة في عام 2020م (جدول 10-1).

د) عمق سوق التأمين وكثافته

يعرف عمق سوق التأمين على أنه إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في عام 2020م حوالي 1.48 في المئة مقارنة مع 1.27 في المئة في عام 2019م، علمًا أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بلغت 1.92 في المئة في عام 2020م مقارنة مع 1.87 في المئة في عام 2019م (جدول 10-2).

وتعرف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى عدد السكان). وقد انخفضت كثافة سوق التأمين في المملكة من نحو 1,107.3 ريال لكل فرد في عام 2019م إلى نحو 1,094.8 ريال لكل فرد في عام 2020م بانخفاض نسبته 1.1 في المئة (جدول 10-3).

هـ) العمولات المدفوعة للوسطاء ووكلاء التأمين

بلغ إجمالي العمولات التي دفعتها شركات التأمين للوسطاء ووكلاء التأمين نحو 2.27 مليار ريال في عام 2020م، مقارنة بنحو 1.76 مليار ريال في عام 2019م. وشكلت العمولات الخاصة بالتأمين على المركبات نحو 24.7 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عام 2020م، مقارنة بنسبة 29.5 في المئة في عام 2019م، في حين شكلت العمولات الخاصة بالتأمين الصحي نحو 52 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عام 2020م، مقارنة بنسبة 43.6 في المئة في عام 2019م (جدول 10-4).

و) إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

انخفض إجمالي المطالبات المدفوعة خلال عام 2020م بنسبة 5.4 في المئة ليبلغ حوالي 26.9 مليار ريال مقارنة بحوالي 28.4 مليار ريال في عام 2019م. وشكلت مطالبات التأمين الصحي ومطالبات التأمين على المركبات نحو 69.4 في المئة و20.4 في المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة في عام 2020م. وتعكس هاتان النسبتان المرتفعتان النصيب المئوي الأعلى لنشاطي التأمين الصحي والتأمين على المركبات من إجمالي أقساط التأمين في السوق. وسجل نشاط التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع

جدول رقم 10-3: كثافة سوق التأمين

(بالريال للفرد)

نوع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير
إجمالي التأمين العام	536.03	540.26	501.58	419.84	417.34	414.42	-0.7
إجمالي التأمين الصحي	616.40	586.09	584.77	595.07	656.82	644.76	-1.8
إجمالي تأمين الحماية والادخار	33.66	33.08	35.03	33.00	33.17	35.68	7.6
الإجمالي	**1,186.08**	**1,159.43**	**1,121.37**	**1,047.91**	**1,107.33**	**1,094.85**	**-1.1**

الأخرى في عام 2020م أعلى معدل نمو في إجمالي المطالبات المدفوعة بارتفاعٍ نسبته 26.9 في المئة، متبوعًا بنشاط تأمين الحماية والادخار ونشاط التأمين الصحي بنموٍ نسبته 12.7 و0.7 في المئة على التوالي، في حين سجلت أنواع التأمين الأخرى انخفاضًا سنويًا في إجمالي المطالبات المدفوعة، كان أعلاها انخفاض نشاط تأمين الطيران بنحو 67.1 في المئة (جدول 10-5).

خامسًا: وضع شركات التأمين في المملكة

بلغ عدد شركات التأمين التي وافق مجلس الوزراء عليها حتى نهاية عام 2020م ما مجموعه 32 شركة لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين (جدول 10-6). وشهد قطاع التأمين السعودي نجاح عمليتي اندماج لعدد من شركات التأمين في عام 2020م، وتوقيع مذكرات تفاهم لدارسة اندماج شركات اخرى، ويتوقع أن تزداد هذه الوتيرة في

جدول رقم 10-4: العمولات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2018		2019		2020		التغير
	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	2019-2020م
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	86.3	6.15	119.5	6.77	141.6	6.20	18.50
التأمين على المركبات	502.6	35.83	521.1	29.55	560.2	24.70	7.50
التأمين على الممتلكات/الحريق	103.6	7.39	169.4	9.61	156.6	6.90	-7.60
التأمين البحري	35.9	2.56	58.1	3.29	64.0	2.80	10.30
تأمين الطيران	1.3	0.09	2.0	0.11	2.8	0.10	38.60
تأمين الطاقة	1.2	0.08	5.5	0.31	9.5	0.40	71.70
تأمين هندسي	36.6	2.61	65.5	3.72	81.9	3.60	25.00
إجمالي التأمين العام	767.6	54.72	941.1	53.37	1,016.6	44.80	8.00
إجمالي التأمين الصحي	615.8	43.90	769.7	43.64	1,180.7	52.00	53.40
إجمالي تأمين الحماية والادخار	19.4	1.38	52.7	2.99	73.9	3.30	40.00
الإجمالي	**1,402.8**	**100.00**	**1,763.5**	**100.00**	**2,271.2**	**100.00**	**28.80**

جدول رقم 10-5: إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2018		2019		2020		التغير
	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	2019-2020م
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	263.3	0.97	265.2	0.93	336.5	1.30	26.90
التأمين على المركبات	6,929.8	25.44	6,507.0	22.87	5,478.6	20.40	-15.8
التأمين على الممتلكات/الحريق	624.4	2.29	699.1	2.46	303.3	1.10	-56.60
التأمين البحري	223.7	0.82	444.3	1.56	269.2	1.00	-39.40
تأمين الطيران	123.8	0.45	84.8	0.30	27.9	0.10	-67.1
تأمين الطاقة	356.8	1.31	1,048.5	3.69	909.9	3.40	-13.20
تأمين هندسي	456.8	1.68	284.6	1.00	267.3	1.00	-6.1
إجمالي التأمين العام	8,978.6	32.96	9,333.5	32.80	7,592.7	28.20	-18.70
إجمالي التأمين الصحي	17,628.9	64.72	18,540.9	65.16	18,664.6	69.40	0.70
إجمالي تأمين الحماية والادخار	629.3	2.31	578.8	2.03	652.2	2.40	12.7
الإجمالي	**27,236.8**	**100.00**	**28,453.2**	**100.00**	**26,909.5**	**100.00**	**-5.40**

جدول 10-6: الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية عام 2020م

اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على التصريح
الشركة التعاونية للتأمين	1,250	2004/12/02م
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	500	2007/09/11م
شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)	800	2007/09/11م
شركة سلامة للتأمين التعاوني	250	2007/09/11م
شركة ساب للتكافل	340	2007/09/11م
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	300	2007/09/11م
شركة الأهلي للتكافل	166	2007/09/11م
الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني(سايكو)	300	2007/09/11م
شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني	229	2007/09/11م
شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	200	2008/03/08م
الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	600	2008/03/08م
شركة الاتحاد للتأمين التعاوني	400	2008/03/31م
شركة الصقر للتأمين التعاوني	400	2008/03/31م
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني	100	2008/06/10م
شركة التأمين العربية التعاونية	265	2008/06/18م
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	646	2008/07/02م
الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني	810	2008/07/21م
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	1,200	2008/08/10م
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	400	2008/12/30م
شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج)	141	2009/05/10م
شركة الراجحي للتأمين التعاوني	400	2009/11/17م
شركة تشب العربية للتأمين التعاوني	200	2009/12/08م
شركة العالمية للتأمين التعاوني	400	2009/12/13م
شركة أكسا للتأمين التعاوني	500	2010/01/26م
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	200	2010/03/06م
شركة بروج للتأمين التعاوني	300	2010/05/29م
الشركة الوطنية للتأمين	200	2010/06/16م
شركة أمانة للتأمين التعاوني	240	2010/07/06م
شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	250	2011/03/20م
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	150	2011/08/07م
شركة الإنماء طوكيو مارين	300	2012/09/30م
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	350	2013/12/18م

الفترة القادمة بحيث تسهم في تعزيز القدرات التنافسية لقطاع التأمين من خلال خلق كيانات تأمينية كبيرة قادرة على المنافسة، وتقوية الوضع المالي لقطاع التأمين حفاظًا على حقوق المؤمن لهم، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى خفض التكاليف وتحسين الكفاءة وتنويع المنتجات المقدمة، وغيرها من الآثار الإيجابية.

سادسًا: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية من المؤمن لهم نحو 10.4 مليون مؤمن له في نهاية عام 2020م منهم نحو 6.7 مليون وافد، وبلغ عدد الشركات أو المؤسسات التي قامت بالتأمين الصحي على منسوبيها حتى نهاية عام 2020م نحو 527,441 شركة ومؤسسة. وفيما يتعلق بشركات التأمين المؤهلة لممارسة التأمين الصحي فقد بلغت 25 شركة، فيما بلغت شركات إدارة مطالبات التأمين الصحي المؤهلة 6 شركات. وبنهاية عام 2020م، بلغ عدد مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين لتقديم الخدمات الصحية في المملكة 5,804 مقدم خدمة موزعين حسب نوع المنشأة والمنطقة الإدارية كما هو موضح في (جدول 10-7).

وبمقارنة مقدمي خدمات الرعاية الصحية المعتمدين لعام 2020م، تحتل الصيدليات المرتبة الأولى بين المنشآت المقدمة لخدمات الرعاية الصحية المعتمدة في المملكة بما نسبته 53.6 في المئة من إجمالي المنشآت، تلتها المجمعات الطبية في المرتبة الثانية بنسبة 22.2 في المئة، ثم محلات النظارات الطبية بنسبة 15.9 في المئة، ثم المستشفيات بنسبة 5.7 في

جدول رقم 10-7: مقدمو خدمات الرعاية الصحية المعتمدون لعام 2020م

المنطقة / نوع المنشأة	مستشفى	مجمع طبي عام (مركز جراحة يوم واحد) + مجمع طبي متخصص (مركز جراحة يوم واحد)	مجمع طبي	عيادة طبيب واحد	مركز أشعة	مختبر تحاليل	مركز علاج طبيعي	صيدلية	محلات النظارات الطبية	محلات الأجهزة و الأطراف الصناعية	مركز غسيل كلى	مركز أطراف صناعية	مركز تغذية	مركز تحسين النطق والسمع	مركز علاج نفسي	مركز رعاية وتأهيل معاقين	مركز سماعات الأذن للمعاقين سمعيًا	المراكز الرئيسية لهيئة الهلال الأحمر السعودي	أخرى	مستوصف	المجموع
الرياض	77	13	414	0	2	4	16	952	387	0	3	0	1	5	0	2	4	1	0	1	1,882
مكة المكرمة	76	8	352	1	3	4	9	758	160	0	5	1	0	5	1	0	2	1	0	0	1,386
الشرقية	60	7	221	1	1	2	16	577	164	0	4	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1,054
عسير	27	4	62	0	0	0	1	197	43	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	335
المدينة المنورة	20	3	47	0	0	0	0	148	65	0	0	1	0	0	0	2	0	1	0	0	287
القصيم	12	2	40	0	0	0	2	89	32	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	178
تبوك	10	0	29	0	0	0	0	87	21	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	148
نجران	9	0	29	0	0	0	0	38	11	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	88
جازان	13	0	36	0	0	0	1	83	18	0	2	0	0	0	0	0	0	1	0	0	154
الحدود الشمالية	8	0	12	0	0	0	0	40	2	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	63
الجوف	6	0	14	0	0	0	0	50	3	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	74
حائل	10	0	21	0	0	0	0	63	8	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	103
الباحة	5	1	12	0	0	0	0	27	6	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	52
المجموع	**333**	**38**	**1,289**	**2**	**6**	**10**	**45**	**3,109**	**920**	**0**	**14**	**2**	**1**	**10**	**1**	**4**	**6**	**13**	**0**	**1**	**5,804**

المصدر: مجلس الضمان الصحي التعاوني.

المئة. أما بالنسبة للتوزيع حسب المناطق الإدارية في المملكة، جاءت منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية حيث يتمركز فيها حوالي 32.4 في المئة من إجمالي المنشآت، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 23.9 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 18.2 في المئة.

قطاع التمويل

يتولى البنك المركزي السعودي مسؤولية الإشراف والرقابة على قطاع التمويل في المملكة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة هذا القطاع واستقراره وحماية حقوق العاملين فيه والمتعاملين معه، حيث أثبتت فعالية هذه الإجراءات في مواجهة آثار انتشار جائحة فيروس كورونا، وتمثلت هذه الإجراءات في إطلاق عدد من البرامج لدعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما يقوم البنك المركزي بدوره في تعزيز الاستقرار المالي وتطوير الأطر التنظيمية والإشرافية لهذا القطاع، بالإضافة لضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

ويتولى البنك المركزي مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفقًا لأنظمة التمويل ولوائحه. ومن أبرز ما تحقق في إطار تطوير بنية قطاع التمويل والنشاط الإشرافي والرقابي وحماية حقوق المتعاملين ما يلي:

أولًا: أبرز التطورات واللوائح التنظيمية

من أهم التطورات في مجال تطوير بيئة قطاع التمويل غير المصرفي خلال عام 2020م:

- الإنتهاء من مشروع الإشراف المبني على المخاطر (Risk Based Supervision) لشركات التمويل الهادف إلى توجيه الموارد إلى النشاطات ذات المخاطر الأعلى.
- فيما يخص دور البنك المركزي الإشرافي والرقابي، فقد تم إصدار عدد من القواعد والتعليمات في عام 2020م، من أبرزها: صدور قواعد تصنيف التعرض لمخاطر الائتمان والمخصصات لشركات التمويل، وإضافة قواعد التمويل الجماعي بالدين، وإصدار قواعد الترخيص للنشاطات المساندة لنشاط التمويل، والتحديث على الصيغ الموحدة لعقود التمويل العقاري للأفراد بصيغتي المرابحة والإجارة، والصيغة الموحدة لعقد الإيجار التمويلي للمركبات للأفراد، وضوابط السماح لشركات التمويل بقبول الودائع الآجلة، وضوابط إجراءات القيد في سجل العقود، والبيانات التي يتطلبها القيد، وأحكام وإجراءات اطلاع الغير على سجل العقود. وبذلك بلغ عدد اللوائح والقواعد المرتبطة بقطاع التمويل حتى نهاية 2020م تسعًا وثلاثين قاعدة ولائحة منشورة على موقع البنك المركزي.
- قام البنك المركزي بإصدار ثمانية وعشرين تعميمًا خلال عام 2020م، شملت عددًا من المواضيع ذات العلاقة بأعمال شركات التمويل، ومنها: تعميم تعديل بعض المواد في اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي، وتعميم بشأن التصديق الرقمي للمنتجات لعملاء شركات التمويل، وتعميم بشأن الالتزام بالصيغة النموذجية لعقد الإيجار التمويلي للمركبات للأفراد، وغيرها من التعاميم التي تهدف إلى حماية حقوق المتعاملين وتطوير القطاع والمحافظة على استقراره.
- طرح شركة تمارس نشاط التمويل العقاري في السوق المالية الرئيسة (تاسي) كأول طرح لشركة تمويل.

كما يحرص البنك المركزي على تفعيل جميع منصّات التواصل مع المنظمات الدولية في مجال الإشراف والرقابة وتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية، وكذلك يشارك البنك المركزي في عدة برامج مشتركة مع جهات ومنظمات دولية من ضمنها: التعاون الدولي من خلال اللجان المشتركة لتطوير قطاع التمويل، والتعاون مع البنك الدولي بشأن أبحاث التمويل الإسلامي، والتعاون مع صندوق النقد الدولي فيما يخص التغير المحتمل على السايبر واللايبور، إلى جانب المشاركة في تقرير عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار قواعد وتقرير عن شركات إعادة التمويل.

وفيما يتعلق بنشاط تسجيل عقود الإيجار التمويلي، يحفز البنك المركزي السعودي كل ما من شأنه الإسهام في إيجاد وتوفير البيئة التنظيمية المتكاملة لممارسة نشاط التمويل، كما يدعم كافة المبادرات والمشاريع التي تساهم في وضع الأطر والضوابط النظامية الكفيلة بحفظ وحماية حقوق المتعاملين في القطاع، ومن أبرز ما تم إنجازه في هذا الصدد، زيادة عدد تراخيص ممارسة نشاط تسجيل عقود الإيجار التمويلي في المملكة لتصبح شركتين مرخصتين، وإصدار ضوابط إجراءات القيد في سجل العقود، والبيانات التي يتطلبها القيد، وأحكام وإجراءات اطلاع الغير على سجل العقود.

ويسهم البنك المركزي في رؤية المملكة 2030 كعضو في برنامج الإسكان أحد برامج الرؤية، وذلك من خلال العمل على تطوير البيئة التشريعية والنظامية بصفته المنظم والمراقب لقطاع التمويل العقاري، حيث قام البنك المركزي خلال عام 2020م بتحديث الصيغة النموذجية لعقود التمويل العقاري بصيغتي الإجارة والمرابحة، والترخيص لأول شركة ممارسة للأنشطة المساندة للتمويل، وإصدار تعليمات منتج البناء الذاتي للتمويل العقاري الممنوح للأفراد، بالإضافة للموافقة على تمديد إتاحة ساعات عمل إضافية ليوم السبت لخدمة عملاء التمويل العقاري المدعوم وذلك حتى نهاية عام 2021م. كما بلغ عدد عقود التمويل العقاري السكني المبرمة من قبل البنوك وشركات التمويل العقاري خلال عام 2020 ما مجموعه 295.6 ألف عقد وبنمو نسبته 65 في المئة مقارنة بعام 2019م (179.2 ألف عقد)، فيما تجاوزت قيمة التمويل العقاري السكني الممنوح من قبل البنوك وشركات التمويل العقاري خلال العام 2020م ما مجموعه 140.7 مليار ريال وبنمو نسبته 77 في المئة مقارنة بعام 2019م (79.6 مليار ريال).

ثانيًا: الشركات المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة

بلغ عدد شركات التمويل المرخصة بنهاية عام 2020م ما مجموعه 42 شركة تمويل، حيث بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة نشاط التمويل العقاري ست شركات، وشركة واحدة مرخصة بممارسة نشاط إعادة التمويل العقاري، وشركة واحدة مرخصة بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر، وزاد عدد شركات تسجيل العقود خلال العام لتصبح شركتين مرخصة، ومنح أول ترخيص لكل من الأنشطة المساندة لنشاط التمويل ونشاط التمويل الاستهلاكي المُصغر لتصبح بذلك شركة واحدة مرخصة بممارسة تحصيل ديون جهات التمويل، وشركة واحدة مرخصة بممارسة نشاط التمويل الاستهلاكي المُصغر، فيما بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة أنشطة تمويلية خلاف الأنشطة المذكورة 30 شركة تمويل (جدول 10-8). وتجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2020م بلغ عدد الزيارات الترخيصية لشركات التمويل زيارة واحدة، و42 زيارة إشرافية، بالإضافة إلى 141 زيارة تفتيشية.

وبلغ إجمالي الأصول لشركات التمويل في نهاية عام 2020م نحو 45.5 مليار ريال، مقارنة بنحو 38.4 مليار ريال في عام 2019م، كما بلغ إجمالي المحفظة التمويلية للقطاع في نهاية عام 2020م ما يقارب 54.1 مليار ريال، مقارنة بنحو 49.3 مليار ريال بنهاية العام السابق. وشكل التمويل العقاري نحو 43.5 في المئة من إجمالي المحفظة. وبلغ مجموع رؤوس الأموال نحو 14.6 مليار ريال (جدول 10-8).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى بلوغ إجمالي عدد موظفي شركات التمويل العاملة في المملكة 5,527 موظفًا وموظفة بنهاية عام 2020م مقارنة مع 5,498 موظفًا وموظفة بنهاية عام 2019م، حيث شكّل الموظفون السعوديون منها ما نسبته 82.7 في المئة.

جدول رقم 10-8: شركات التمويل المرخصة لمزاولة أنشطة التمويل حتى نهاية عام 2020م

	اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
شركات التمويل المرخصة للتمويل العقاري			
1	أملاك العالمية للتمويل العقاري	906	2013/12/24م
2	شركة دار التمليك	359	2013/12/31م
3	الشركة السعودية لتمويل المساكن	1,000	2014/02/27م
4	شركة دويتشه الخليج للتمويل	575	2014/05/20م
5	شركة عبداللطيف جميل المتحدة لتمويل العقار	250	2014/12/07م
6	شركة بداية لتمويل المنازل	900	2015/12/14م
شركات التمويل المرخصة لإعادة التمويل العقاري			
1	الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري	1,500	2017/09/25م
شركات التمويل المرخصة لتمويل النشاطات متناهية الصغر			
1	شركة باب رزق جميل للتمويل متناهي الصغر	100	2017/10/04م
شركات التمويل المرخصة لتسجيل العقود			
1	الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي	38	2017/12/28م
2	شركة توثيق لتسجيل عقود الإيجار التمويلي	10	2020/04/26م
شركات تحصيل ديون جهات التمويل			
1	الشركة الوطنية لخدمات التمويل	80	2020/03/08م
شركات التمويل الاستهلاكي المصغر			
1	شركة تمام للتمويل	20	2020/12/30م
شركات التمويل المرخصة لمزاولة تمويل أنشطة خلاف الأنشطة المذكورة أعلاه			
1	شركة النايفات للتمويل	1,000	2013/12/31م
2	شركة ينال للتمويل (أوركس السعودية سابقًا)	550	2014/02/27م
3	شركة اليسر للاجارة والتمويل	500	2014/02/27م
4	شركة آجل للخدمات التمويلية	500	2014/05/20م
5	الشركة الوطنية للتمويل	250	2014/08/25م
6	شركة المرابحة المرنة للتمويل	281	2014/09/14م
7	شركة الجاسرية للتمويل	150	2014/11/16م
8	شركة متاجر للتمويل	150	2014/11/16م
9	الشركة السعودية للتمويل	100	2014/11/20م
10	شركة عبداللطيف جميل المتحدة للتمويل	1,000	2014/12/08م
11	شركة الخليج للتمويل	100	2014/12/08م
12	شركة الأمثل للتمويل	313	2015/03/16م
13	شركة أصول الحديثة للتمويل	100	2015/03/22م
14	شركة دار الائتمان السعودي	100	2015/05/05م
15	شركة توكيلات للتمويل	100	2015/06/04م
16	شركة إيجارة للتمويل	200	2015/08/31م
17	شركة التيسير العربية	400	2015/08/30م
18	شركة السعودي الفرنسي للتمويل التأجيري	500	2015/11/18م
19	شركة تمويل الأولى	250	2015/12/03م
20	شركة أمريكان إكسبريس (السعودية)	100	2015/12/10م
21	شركة الجبر للتمويل	345	2015/12/14م
22	شركة الرائدة للتمويل	150	2016/02/09م
23	شركة راية للتمويل	150	2016/03/23م
24	شركة كوارا للتمويل	300	2016/05/09م
25	شركة التأجير التمويلي	200	2016/11/29م
26	شركة رافعات الخليج للإيجار التمويلي	100	2017/08/06م
27	الشركة المتحدة للخدمات المالية	350	2019/05/01م
28	شركة إمكان للتمويل	500	2020/04/12م
29	شركة تمويلي العالمية	--	2014/12/11م
30	شركة عون للتمويل	100	2019/10/23م

11

السـوق المالية

السوق المالية

اتخذت هيئة السوق المالية بالتعاون مع عدة جهات مالية بما فيها البنك المركزي السعودي العديد من الإجراءات والخطوات الهادفة لتطوير القطاع المالي خلال عام 2020م، إذ تخضع الأسواق المالية إشرافيًا وتنظيميًا لها، وتزامنت هذه الإجراءات مع جائحة فيروس كورونا التي أثرت على جميع الأسواق المالية حول العالم، وطال أثرها السوق المالية المحلية، وعملت الهيئة على تعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بالتعامل بالأوراق المالية الناجمة عن الجائحة، وحماية المستثمرين من الممارسات غير النظامية، وتحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المالية. كذلك عملت الهيئة على عدد من المبادرات في إطار برنامج الريادة المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي؛ وذلك بهدف تعزيز مكانة السوق المالية السعودية كسوق رئيسة في الشرق الأوسط وواحدة من أهم عشر أسواق مالية في العالم. وواصلت الهيئة جهودها في تنمية الوعي الاستثماري؛ إذ أقامت العديد من حملات التوعية والتثقيف من خلال الأنشطة والبرامج الإعلامية والتوعوية. وخلال هذا العام ومن منطلق تعزيز مكانة السوق المالية السعودية، قامت شركة السوق المالية السعودية (تداول) بالتعاون مع هيئة السوق المالية بإطلاق سوق جديدة للمشتقات المالية في المملكة، حيث يعد إطلاق سوق المشتقات المالية أحد أهم الركائز التي تقوم عليها خطة تطوير السوق المالية ضمن برنامج تطوير القطاع المالي بهدف الوصول بالسوق المالية السعودية لتصبح سوقًا مالية متقدّمة.

وخلال عام 2020م، وافقت الهيئة على طرح أربع شركات للاكتتاب العام في كل من قطاع الرعاية الصحية، وقطاع البنوك، وقطاع تجزئة الأغذية، وقطاع إدارة وتطوير العقارات. وأُدرجت هذه الشركات في كلّ من السوق الرئيسة والسوق الموازية (نمو)، ليصل مجموع الشركات في نهاية عام 2020م إلى 203 شركة في السوق الرئيسة وأربع شركات مدرجة في السوق الموازية (نمو). كذلك وافقت الهيئة على انتقال ثلاث شركات من السوق الموازية (نمو) إلى السوق الرئيسة.

وبالمقارنة مع عام 2019م، شهد عام 2020م ارتفاعًا في المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق الرئيسة بنسبة 3.6 في المئة، وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية الناتجة عن تداعيات جائحة فيروس كورونا، وارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 134.7 في المئة. علاوة على ذلك، ارتفع إجمالي الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنحو 16.1 مليار ريال أو ما نسبته 12.1 في المئة، ليصل بنهاية عام 2020م إلى نحو 149.6 مليار ريال.

تطورات سوق الأسهم السعودية في عام 2020م

تطورات سوق الأسهم الرئيسة

على صعيد تطورات مؤشرات التداول في السوق المالية السعودية خلال عام 2020م، أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم للسوق الرئيسة في المملكة في نهاية عام 2020م عند مستوى 8,689.5 نقطة، مقارنةً مع 8,389.2 نقطة في نهاية العام السابق، وذلك بارتفاع نسبته 3.6 في المئة، حيث حقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في تاريخ 30 ديسمبر عند مستوى 8,760.0 نقطة. كذلك ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2020م لتبلغ نحو 9,101.8 مليار ريال، بزيادة نسبتها 0.8 في المئة عن مستواها في نهاية العام السابق والبالغة نحو 9,025.4 مليار ريال.

وارتفع عدد الأسهم المتداولة في عام 2020م بنسبة 134.7 في المئة ليصل إلى نحو 79.3 مليار سهم

مقارنة بنحو 33.8 مليار سهم تم تداولها في العام السابق. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 2,087.8 مليار ريال مقابل 880.1 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 137.2 في المئة. كذلك سجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة ارتفاعًا ملحوظًا ليصل إلى 76.7 مليون صفقة، مقارنة بنحو 28.4 مليون صفقة تم تنفيذها في العام السابق، بارتفاع نسبته 170.1 في المئة (جدول 11-1).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2020م نحو 8.3 مليار ريال، مقارنة بنحو 3.5 مليار ريال خلال العام السابق. فيما بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو 316.0 مليون سهم، مقابل 135.4 مليون سهم في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 133.4 في المئة. وارتفع المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة ليبلغ نحو 305.5 ألف صفقة منفذة، مقابل 113.6 ألف صفقة نفذت خلال العام السابق، بارتفاع نسبته 169.0 في المئة.

تطورات سوق الأسهم الموازية (نمو)

أما بالنسبة للسوق الموازية (نمو)، فقد أغلق مؤشرها في نهاية عام 2020م عند مستوى 26,245.5 نقطة، مقارنة مع 7,179.2 نقطة في نهاية العام السابق، بارتفاع كبير نسبته 265.6 في المئة. وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في عام 2020م عند مستوى 26,245.5 نقطة في تاريخ 31 ديسمبر. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنحو 9.6 مليار ريال لتبلغ 12.2 مليار ريال في نهاية عام 2020م.

وارتفع عدد الأسهم المتداولة في مؤشر نمو في عام 2020م بنسبة 34.2 في المئة ليصل إلى نحو 108.6 مليون سهم، مقارنة بنحو 80.9 مليون سهم تم تداوله خلال العام السابق. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 7.1 مليار ريال، مقابل 2.3 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 212.0 في المئة. كذلك ارتفع عدد الصفقات المنفذة ليصل إلى 287.5 ألف صفقة، مقارنة بنحو 138.5 ألف صفقة

جدول رقم 11-1: مؤشرات سوق الأسهم السعودية الرئيسة

السنة	عدد الأسهم المتداولة * (مليون سهم)	التغير	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير	مؤشر أسعار الأسهم	التغير
2015	65,995.9	-6.5	1,660.6	-22.6	1,579.1	-12.9	30,444.2	-14.9	6,911.8	-17.1
2016	67,729.2	2.6	1,157.0	-30.3	1,682.0	6.5	27,273.7	-10.4	7,210.4	4.3
2017	43,297.9	-36.1	836.3	-27.7	1,689.6	0.5	21,895.3	-19.7	7,226.3	0.2
2018	37,820.2	-12.7	870.9	4.1	1,859.0	10.0	25,011.9	14.2	7,826.7	8.3
2019	33,800.8	-10.6	880.1	1.1	9,025.4	385.5	28,395.8	13.5	8,389.2	7.2
2020	79,323.7	134.7	2,087.8	137.2	9,101.8	0.8	76,686.3	170.1	8,689.5	3.6

* بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

جدول رقم 11-2: مؤشرات سوق الأسهم السعودية الموازية (نمو)

السنة	عدد الأسهم المتداولة*	التغير	قيمة الأسهم المتداولة (مليون ريال)	التغير	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير	مؤشر أسعار الأسهم	التغير
2019	80,938,145	211.7	2,279.8	452.7	2.5	9.3	138.5	228.6	7,179.2	184.8
2020	108,641,912	34.2	7,114.0	212.0	12.2	379.2	287.5	107.6	26,245.5	265.6

* بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

نفذت خلال العام السابق، بارتفاع نسبته 107.6 في المئة (جدول 11-2).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة في عام 2020م في سوق نمو نحو 28.3 مليون ريال، مقابل نحو 9.1 مليون ريال في العام السابق، بارتفاع نسبته 210.8 في المئة. كذلك بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة في عام 2020م نحو 432.8 ألف سهم، مقابل 323.8 ألف سهم في العام السابق، مرتفعًا بنسبة 33.7 في المئة. وارتفع أيضًا المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة في عام 2020م ليبلغ نحو 1,145.4 صفقة، مقابل 554.0 صفقة في العام السابق، مسجلًا ارتفاع نسبته 106.8 في المئة.

أما بالنسبة لعدد المستثمرين المسجلين في تداول بنهاية عام 2020م، فقد ارتفع بما نسبته 2.0 في المئة، ليصل إلى نحو 5.6 مليون مستثمر. في المقابل، انخفض عدد محافظ المستثمرين المسجلين في السوق المالية السعودية بما نسبته 8.4 في المئة، ليصل إلى نحو 9.1 مليون محفظة استثمارية (جدول 11-3).

تطورات سوق الأسهم حسب القطاعات والشركات الأكثر نشاطًا

وباستعراض نشاط السوق الرئيسة حسب القطاعات في عام 2020م، يتضح أن قطاع المواد الأساسية كان أكثر القطاعات نشاطًا من حيث عدد الأسهم المتداولة، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة في القطاع نحو 18.6 مليار سهم تشكل ما نسبته 23.4 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية من حيث إجمالي عدد الأسهم المتداولة بنحو 10.09 مليار سهم تمثل ما نسبته 12.73 في المئة، وحل قطاع إدارة وتطوير العقارات في المرتبة الثالثة بفارق طفيف جدًا بنحو 10.08 مليار سهم تشكل ما نسبته 12.72 في المئة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في عام 2020م، احتل قطاع المواد الأساسية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 612.2 مليار ريال تمثل ما نسبته 29.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع البنوك في المرتبة الثانية بقيمة بلغت قرابة 247.8 مليار ريال، تمثل ما نسبته 11.9 في المئة، فيما جاء قطاع التأمين في المرتبة الثالثة بقيمة تعادل نحو 185.0 مليار ريال تمثل ما نسبته 8.9 في المئة.

وبالنظر إلى أداء السوق الرئيسة حسب عدد الصفقات المنفذة في عام 2020م، كان لقطاع المواد الأساسية النصيب الأكبر بعدد 16.1 مليون صفقة تمثل ما نسبته 21.0 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع التأمين بعدد 9.3 مليون صفقة تمثل ما نسبته 12.1 في المئة، بينما حل قطاع إنتاج الأغذية ثالثًا بنحو 6.4 مليون صفقة تمثل ما نسبته 8.4 في المئة.

وبمقارنة القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2020م حسب القطاعات، احتل قطاع الطاقة المرتبة الأولى بقيمة تبلغ حوالي 7,033.5 مليار ريال تمثل ما نسبته 77.3 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، فيما حل قطاع البنوك في المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 633.6 مليار ريال تمثل

جدول رقم 11-3: عدد المستثمرين والمحافظ المسجلين في تداول

(نهاية الفترة)

السنة	عدد المستثمرين المسجلين في تداول	التغير	عدد محافظ المستثمرين المسجلين في تداول	التغير
2017	4,675,535	1.3	9,378,957	4.3
2018	4,741,870	1.4	9,844,247	5.0
2019	5,485,716	15.7	9,891,677	0.5
2020	5,596,266	2.0	9,065,693	-8.4

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

ما نسبته 7.0 في المئة، يليه قطاع المواد الأساسية بما قيمته 594.7 مليار ريال تمثل ما نسبته 6.5 في المئة (جدول 11-4).

وبالنسبة للشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطًا من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2020م، جاءت شركة أرامكو السعودية في المقدمة بنحو 2.1 مليون صفقة، تلتها شركة دار الأركان بنحو 1.8 مليون صفقة، فيما جاء مصرف الإنماء في المرتبة الثالثة بنحو 1.7

جدول رقم 11-4: نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام 2020م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة *		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	(مليون سهم)	النسبة للإجمالي	(مليار ريال)	النسبة للإجمالي	(ألف صفقة)	النسبة للإجمالي	(مليار ريال)	النسبة للإجمالي
الطاقة	3,964.4	5.0	138.2	6.6	4,572.0	6.0	7,033.5	77.3
المواد الأساسية	18,558.4	23.4	612.2	29.3	16,071.3	21.0	594.7	6.5
السلع الرأسمالية	3,205.4	4.0	98.9	4.7	4,876.6	6.4	15.9	0.2
الخدمات التجارية والمهنية	616.9	0.8	24.5	1.2	1,110.9	1.4	11.2	0.1
النقل	1,437.5	1.8	35.8	1.7	1,802.3	2.4	14.7	0.2
السلع طويلة الأجل	1,959.6	2.5	44.5	2.1	2,424.8	3.2	6.6	0.1
الخدمات الاستهلاكية	4,228.8	5.3	99.1	4.7	4,627.0	6.0	23.8	0.3
الإعلام	665.8	0.8	31.2	1.5	1,246.3	1.6	7.2	0.1
تجزئة السلع الكمالية	2,016.8	2.5	66.5	3.2	3,217.3	4.2	37.5	0.4
تجزئة الأغذية	679.8	0.9	34.7	1.7	1,505.6	2.0	27.2	0.3
إنتاج الأغذية	3,935.5	5.0	151.0	7.2	6,408.3	8.4	96.5	1.1
الرعاية الصحية	1,553.2	2.0	44.8	2.1	1,843.1	2.4	68.3	0.8
الأدوية	163.9	0.2	5.7	0.3	241.0	0.3	4.7	0.1
البنوك	10,094.1	12.7	247.8	11.9	6,066.7	7.9	633.6	7.0
الاستثمار والتمويل	1,385.9	1.7	23.4	1.1	1,362.3	1.8	33.2	0.4
التأمين	8,586.6	10.8	185.0	8.9	9,312.2	12.1	51.9	0.6
التطبيقات وخدمات التقنية	429.5	0.5	24.2	1.2	928.3	1.2	2.8	0.0
الاتصالات	2,628.3	3.3	62.6	3.0	1,821.4	2.4	246.5	2.7
المرافق العامة	1,080.1	1.4	20.6	1.0	757.6	1.0	91.0	1.0
الصناديق العقارية المتداولة	2,046.2	2.6	19.8	0.9	1,728.9	2.3	16.0	0.2
إدارة وتطوير العقارات	10,086.9	12.7	117.3	5.6	4,762.4	6.2	85.0	0.9
المجموع	**79,323.7**	**100.0**	**2,087.8**	**100.0**	**76,686.3**	**100.0**	**9,101.8**	**100.0**

*بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2020م.

جدول رقم 11-5: الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطًا خلال عام 2020م

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	أرامكو السعودية	دار الأركان	مصرف الإنماء
	(ألف صفقة)	2,051.6	1,767.1	1,703.8
عدد الأسهم المتداولة	**(الشركة)**	**دار الأركان**	**مصرف الإنماء**	**سابك**
	(مليار سهم)	6.5	4.1	2.6
قيمة الأسهم المتداولة	**(الشركة)**	**سابك**	**مصرف الراجحي**	**أرامكو السعودية**
	(مليار ريال)	300.3	83.5	66.4

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2020م.

مليون صفقة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة، جاءت شركة سابك في المقدمة بنحو 300.3 مليار ريال، يليها مصرف الراجحي بنحو 83.5 مليار ريال، ثم شركة أرامكو السعودية بنحو 66.4 مليار ريال. وأما من حيث عدد الأسهم المتداولة، تصدرت شركة دار الأركان بنحو 6.5 مليار سهم، يليها مصرف الإنماء بنحو 4.1 مليار سهم، ثم شركة سابك بنحو 2.6 مليار سهم (جدول 11-5).

وبالنظر إلى نشاط السوق الموازية (نمو) حسب القطاعات في عام 2020م، يتضح أن قطاع إدارة وتطوير العقارات كان الأكثر نشاطًا من بين القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغ نحو 25.7 مليون سهم تشكل ما نسبته 23.7 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في سوق نمو في عام 2020م، استحوذ قطاع الخدمات الاستهلاكية على المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 2.6 مليار ريال، تمثل ما نسبته 37.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. أما من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2020م في سوق نمو، يتبين استحواذ قطاع الخدمات الاستهلاكية على النصيب الأكبر بعدد صفقات بلغ نحو 84.2 ألف صفقة تمثل ما نسبته 29.3 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة (جدول 11-6).

الطروحات الجديدة في السوق المالية السعودية في عام 2020م

شهد عام 2020م طرح ثلاث شركات للاكتتاب العام في السوق الرئيسة وشركة واحدة في السوق الموازية (نمو) بقيمة إجمالية بلغت 5.3 مليار ريال. وعليه، بلغ عدد الأسهم المصدرة نحو 579.9 مليون سهم، طُرح منها نحو 110.0 مليون سهم للاكتتاب العام. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة نحو 56.2 مليار ريال، فيما بلغ متوسط عدد مرات التغطية للشركات المكتتب بها على مستوى الأفراد والمؤسسات في السوق الرئيسة نحو 15.9 مرة و66.0 مرة على التوالي، في حين بلغ عدد مرات التغطية لشركة سمو العقارية والمدرجة في السوق الموازية (نمو) نحو 2.4 مرة (جدول 11-7).

وبلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة في عام 2020م نحو 815.4 ألف مكتتب، وقد ساهمت قنوات الاكتتاب المختلفة مثل الهاتف المصرفي وأجهزة الصرف الآلي والقنوات الإلكترونية إضافةً إلى الفروع في تسهيل عملية الاكتتاب واختصار مدتها، حيث بلغ عدد المكتتبين عن طريق القنوات الإلكترونية 323.0 ألف مكتتب، مثلوا ما نسبته 39.6 في المئة، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق أجهزة الصرف الآلي 189.1 ألف مكتتب، مثلوا ما نسبته 23.2 في المئة،

جدول رقم 11-6: نشاط سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو) حسب القطاعات خلال عام 2020م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة *		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	النسبة للإجمالي	مليون ريال	النسبة للإجمالي	ألف صفقة	النسبة للإجمالي	مليون ريال	النسبة للإجمالي
المواد الأساسية	19.1	17.6	553.5	7.8	14.7	5.1	3,744.0	30.7
السلع الرأسمالية	22.2	20.4	1,319.7	18.6	57.5	20.0	5,488.8	45.1
الخدمات التجارية والمهنية**	9.3	8.5	829.8	11.7	44.2	15.4	--	--
الخدمات الاستهلاكية	23.9	22.0	2,637.8	37.1	84.2	29.3	471.5	3.9
التطبيقات وخدمات التقنية**	8.4	7.7	202.1	2.8	14.7	5.1	--	--
إدارة وتطوير العقارات	25.7	23.7	1,571.2	22.1	72.2	25.1	2,475.0	20.3
المجموع	**108.6**	**100.0**	**7,114.0**	**100.0**	**287.5**	**100.0**	**12,179.3**	**100.0**

*بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

** إلغاء إدراج/انتقلت الشركات المدرجة في هذه القطاعات من السوق الموازية (نمو) إلى السوق الرئيسة.

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2020م.

وبلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع المصارف 176.3 ألف مكتتب، مثلوا ما نسبته 21.6 في المئة، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق الهاتف المصرفي 126.9 ألف مكتتب، مثلوا ما نسبته 15.6 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين (جدول 11-8).

جدول رقم 11-7: الطروحات الجديدة في أسواق الأسهم السعودية خلال عام 2020م

الشركة	السوق	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	الأسهم المصدرة (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق 2020/12/31	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد مرات التغطية (مرة)	
												الأفراد	المؤسسات
شركة مجموعة الدكتور سليمان الحبيب الطبية	السوق الرئيسة	الرعاية الصحية	26-فبراير	3,500	350.0	52.5	50.0	109.0	2,625	224	38,150.0	7.1	144.4
شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري	السوق الرئيسة	البنوك	02-يولية	906	90.6	27.2	16.0	21.9	435	267	1,984.1	26.7	5.0
شركة بن داود القابضة	السوق الرئيسة	تجزئة الأغذية	08-أكتوبر	1,143	114.3	22.9	96.0	119.0	2,195	324	13,601.7	13.9	48.7
شركة سمو العقارية	السوق الموازية (نمو)	إدارة وتطوير العقارات	16-فبراير	250	25.0	7.5	24.0	99.0	30	33	2,475.0	*2.4	
الإجمالي	--	--	--	**5,799**	**579.9**	**110.0**	--	--	**5,285**	--	56,210.8	--	--

*عدد مرات التغطية من قبل المستثمرين المؤهلين في سوق نمو، سواء كان المستثمر المؤهل فرد أو مؤسسة.

المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2020م.

جدول رقم 11-8: عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام

(ألف مكتتب)

قناة الاكتتاب	2019		2020	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الهاتف المصرفي	103.7	2.0	126.9	15.6
الصراف الآلي	1,859.9	36.0	189.1	23.2
القنوات الإلكترونية	1,462.7	28.3	323.0	39.6
الفروع	1,733.3	33.6	176.3	21.6
الإجمالي	**5,159.7**	**100.0**	**815.4**	**100.0**

المصدر: هيئة السوق المالية.

الشركات الجديدة المضافة لمؤشرات السوق المالية السعودية والشركات المستبعدة خلال عام 2020م

أُضيفت في عام 2020م أسهم الشركات الآتية إلى مؤشر السوق الرئيسة (تداول):

1. شركة مجموعة الدكتور سليمان الحبيب الطبية (طرح عام).
2. شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري (طرح عام).
3. شركة بن داود القابضة (طرح عام).
4. شركة بحر العرب لأنظمة المعلومات (منتقلة من السوق الموازية - نمو).
5. شركة العمران للصناعة والتجارة (منتقلة من السوق الموازية - نمو).
6. شركة مصنع الصمعاني للصناعات المعدنية (منتقلة من السوق الموازية - نمو).

كذلك أُضيفت في عام 2020م أسهم شركة سمو العقارية إلى مؤشر السوق الموازية (نمو)، واستبعدت شركتين من حساب المؤشر العام لسوق الأسهم الرئيسة (تداول) وهما:

1. شركة متلايف وايه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني.
2. شركة الأهلية للتأمين التعاوني.

جهود هيئة السوق المالية في توعية المستثمرين في عام 2020م

تنشر هيئة السوق المالية الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الإلكتروني وحساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي لضمان إتاحة المعلومات لجميع المستثمرين في آنٍ واحد. كذلك تقدم الهيئة الإرشادات اللازمة للمتعاملين في الأوراق المالية وتقوم بتوعيتهم بالأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، والمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، والممارسات غير المهنية كالتلاعب والتضليل.

وتماشيًا مع استراتيجية الهيئة في متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، أوجدت الهيئة عدة قنوات لهذا الغرض ونفّذت من خلالها فئتين رئيستين من البرامج هما: البرامج الإعلامية، وبرامج الثقافة الاستثمارية. وشملت البرامج الإعلامية نشر 17 بيانًا صحفيًا في مختلف وسائل الإعلام، والمشاركة في 25 لقاءً إعلاميًا لمنسوبي الهيئة مع وسائل إعلام محلية وأجنبية، والمشاركة في عدد من المؤتمرات والندوات الإعلامية والتوعوية. وفي عام 2020م، أطلقت الهيئة في إطار سعيها إلى رفع مستوى الوعي الاستثماري لدى المستثمرين وأفراد المجتمع الشباب جائزة المستثمر الذكي، التي تعد إحدى مبادرات برنامج المستثمر الذكي، حيث شارك فيها أكثر من 1,800 طالب وطالبة من مختلف المراحل التعليمية في المملكة، وتم تتويج 10 فائزين في كل مسار (مسار الفيديو، ومسار الرسم، ومسار التعبير، ومسار التصوير الفوتوغرافي). كذلك حرصت الهيئة من خلال برامجها التوعوية على التعريف بمصادر المعلومات والإرشادات الصحيحة واللوائح والتنظيمات الخاصة بأنظمة السوق المالية، وهو ما يعزز إمكانية حصول المستثمرين على فرص استثمارية عادلة وآمنة، ويساهم في تثقيفهم وتوعيتهم بالقدر اللازم لتحصينهم ضد الاستثمارات المشبوهة والوهمية. وقد بلغ عدد الكتب والمنشورات التي أصدرتها الهيئة حتى نهاية عام 2020م ما مجموعه 36 كتيبًا ومنشورًا توعويًا، حيث تم عرضها من خلال المنصات الإلكترونية التابعة لبرامج التوعية "ثمين" و"المستثمر الذكي".

ونظرًا لأهمية قنوات التواصل الاجتماعي وانتشارها الكبير بين مختلف فئات المجتمع، قامت الهيئة خلال عام 2020م بسلسة من الحملات التوعوية عبر المنصات الإلكترونية وقنوات التواصل الاجتماعي خصوصًا في ظل ما شهده العالم من تحديات نتيجةً لجائحة فيروس كورونا، وكان من أبرز هذه الحملات التوعوية الإلكترونية: حملة للتحذير من نشاطات الفوركس غير المرخصة، وحملات برنامج المستثمر الذكي التي تستهدف الفئة الشابة والواعدة في المجتمع، بالإضافة إلى الحملة التوعوية الخليجية المشتركة "مُلم" لتوعية المستثمرين

بالأسواق المالية الخليجية. كذلك نفذت الهيئة في عام 2020م ما مجموعه 29 ورشة عمل، سُلط الضوء من خلالها على أهم وأبرز اللوائح والتشريعات في السوق المالية، وشارك فيها مجموعة من الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة وعدد من الجهات التشريعية في السوق المالية السعودية.

جهود هيئة السوق المالية في عام 2020م في تحقيق رؤية المملكة 2030

تعمل هيئة السوق المالية على عددٍ من المبادرات في سياق برنامج الريادة المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي لتغدو السوق المالية السعودية سوقًا رئيسة في الشرق الأوسط، وواحدة من أهم عشر أسواق مالية في العالم، ويوضح جدول (11-9) أهم الإنجازات التي حققتها الهيئة في عام 2020م وأثر تلك الإنجازات.

ونتج عن تلك الجهود خلال السنوات السابقة ومنذ اعتماد رؤية المملكة 2030 تقدم ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية، حيث يشير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) إلى تقدم المملكة في الترتيب ووصولها إلى المرتبة 24 عالميًا في عام 2020م مقارنة بالمرتبة 36 في عام 2017م، وذلك من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، كذلك أشار التقرير إلى وصول المملكة إلى المرتبة الثانية عالميًا في مؤشر رسملة سوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بالمرتبة 29 في عام 2017م، وذلك رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن تداعيات جائحة فيروس كورونا. وتعكس هذه النتائج عمق الإصلاحات التي تسير فيها المملكة، وتعاون وتكامل جهود الجهات الحكومية المرتبطة بتطوير مختلف القطاعات من خلال تنفيذ المبادرات والبرامج التابعة لرؤية المملكة 2030 الهادفة لرفع تنافسية المملكة على مستوى العالم.

جدول 11-9: أهم إنجازات هيئة السوق المالية خلال عام 2020م لتحقيق رؤية المملكة 2030 والأثر المتوقع منها

المحور	الهدف	الإنجاز والأثر	الشرح
تسهيل التمويل	1) تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال	الإنجاز	تسجيل أسهم كأول إدراج مباشر في السوق الموازية (نمو)، حيث تعتبر السوق المالية السعودية أول الأسواق الخليجية التي تسمح بالإدراج المباشر.
		الأثر	- استقطاب المزيد من الشركات الراغبة بالإدراج في السوق المالية السعودية (تداول). - تعزيز معدل السيولة وزيادة عدد الشركات المدرجة في السوق الموازية (نمو). - دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية وتسريع وتيرة تطويرها.
		الإنجاز	اعتماد تعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة.
		الأثر	- تنويع قاعدة المستثمرين في السوق المالية السعودية (تداول). - انفتاح السوق المالية السعودية على الأسواق المالية العالمية.
تحفيز الاستثمار	2) دعم نمو إدارة الأصول وتعزيز الاستثمار المؤسسي	الإنجاز	إدراج أول صندوقي مؤشرات متداولة تستثمر في الصكوك الحكومية: وحدات صندوق البلاد المتداول للصكوك السيادية السعودية ووحدات صندوق الإنماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية.
		الأثر	تنويع فئة الأصول المتاحة للمستثمرين في السوق.
		الإنجاز	إدراج صندوق البلاد المتداول للمتاجرة بالذهب كأول صندوق استثمار مؤشر متداول في مجال السلع.
		الأثر	- تنويع فئة الأصول المتاحة للمستثمرين في السوق. - تمكين المستثمرين بشكل عام والأفراد بشكل خاص من الاستثمار في أسواق السلع من خلال السوق المالية السعودية (تداول).
	3) رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي	الإنجاز	السماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين.
		الأثر	- تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الأجانب بما يساهم في رفع كفاءة السوق ويزيد من التنافسية إقليميًا ودوليًا. - تعزيز دور السوق المالية في تكوين رؤوس الأموال وتنويع المنتجات الاستثمارية لجميع شرائح المستثمرين الأجانب.
	4) تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية	الإنجاز	إطلاق سوق المشتقات المالية في المملكة العربية السعودية.
		الأثر	توفير فرص استثمارية متنوعة في السوق المالية السعودية ورفع كفاءة إدارة المخاطر الاستثمارية.

المصدر: هيئة السوق المالية.

مقارنة سوق الأسهم السعودية بأسواق الأسهم العربية في عام 2020م

تسببت جائحة فيروس كورونا بانعكاسات حادة على أسواق المال العالمية، وكبدت المستثمرين حول العالم خسائر فادحة، حيث دفعت كثير من المستثمرين إلى سحب استثماراتهم من السوق خاصةً في ظل الغموض الذي ساد حول مدة استمرارية الأزمة ومدى إمكانية التعامل معها ومعالجتها. وتعتبر أسواق المال العربية جزءًا لا يتجزأ من الأسواق المالية العالمية، المشاركة وفقًا لقاعدة بيانات صندوق النقد العربي في عام 2020م، حيث انخفضت مؤشرات الأسواق المالية العربية في معظم الدول العربية متأثرة بتداعيات جائحة فيروس كورونا فيما عدا خمس أسواق شهدت معدلات ارتفاع هي: السعودية، وقطر، والجزائر، والسودان، وسوريا. على ضوء ذلك، يلاحظ تسجيل مؤشرات كل من أسواق السودان وسوريا أعلى معدلات ارتفاع في المؤشر بنسب 14.3 في المئة، و38.5 في المئة على التوالي. في المقابل، حقق مؤشر السوق المصرية أعلى نسبة انخفاض خلال الجائحة بين الأسواق المالية العربية بنحو 22.3 في المئة (جدول 11-10).

وارتفع متوسط القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ نحو 201.2 مليار دولار في عام 2020م، مقارنة بحوالي 197.5 مليار دولار في نهاية العام السابق. وسجلت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية أكبر نسبة ارتفاع بلغت 39.8 في المئة، تليها سوق دمشق للأوراق المالية بنسبة ارتفاع بلغت 36.4 في المئة، في حين سجلت سوق الخرطوم للأوراق المالية أعلى نسبة انخفاض في القيمة السوقية لأسهمها بنحو 57.8 في المئة بنهاية عام 2020م.

وفيما يتعلق بمؤشرات أسواق الأسهم العربية المختارة بنهاية عام 2020م، سجلت سوق الأسهم السعودية أعلى المؤشرات من بين أسواق الأسهم العربية الأخرى، حيث بلغت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية

جدول رقم 11-10: معدلات التغير السنوية للأسواق العربية لعام 2020م

(نسب مئوية)

السوق	عدد الأسهم المتداولة	القيمة السوقية للأسهم	مؤشر أسعار الأسهم
السعودية	134.7	0.8	3.6
الكويت	60.7	-9.7	-2.6
قطر	415.8	3.3	0.1
مصر	111.1	-2.7	-22.3
المغرب	29.6	2.4	-7.3
البحرين	17.8	-8.5	-7.5
الأردن	12.3	-13.5	-8.7
عُمان	-38.9	7.9	-8.1
تونس	-35.5	0.1	-0.1
لبنان	-74.7	-13.3	-16.0
أبوظبي	86.1	39.8	-0.6
الجزائر	-6.7	-12.1	1.1
دبي	109.0	-8.9	-9.9
السودان	-55.1	-57.8	14.3
فلسطين	-34.7	-18.1	-10.4
سوريا	-66.8	36.4	38.5

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

2,426.6 مليار دولار، مقارنة بمتوسط بلغ نحو 201.2 مليار دولار للدول العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي. وشكلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية ما نسبته 75.4 في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2020م. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة لسوق الأسهم السعودية في نهاية عام 2020م نحو 195.5 مليار دولار أمريكي، ما نسبته 80.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لأسواق الدول العربية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

ووصل عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية الرئيسة بنهاية عام 2020م إلى 203 شركة بمتوسط قيمة سوقية بلغ نحو 12.0 مليار دولار أمريكي للشركة، مقارنة بمتوسط عدد شركات مدرجة في أسواق المال في الدول العربية البالغ نحو 95 شركة ومتوسط قيمة سوقية بلغ نحو 1.5 مليار دولار أمريكي للشركة الواحدة (جدول 11-11، ورسم بياني 11-1).

تطورات سوق الصكوك والسندات في عام 2020م

أغلق مؤشر سوق الصكوك والسندات عند مستوى 1,022.7 نقطة، ليصبح إجمالي القيمة المتداولة للسوق نحو 37,538.0 مليون ريال في عام 2020م. حيث بلغت القيمة المتداولة لصكوك وسندات الشركات حوالي 68.3 مليون ريال، بينما بلغت القيمة المتداولة لأدوات الدين الحكومية قرابة 37,469.8 مليون ريال. وبالنسبة لعدد الصفقات في سوق الصكوك والسندات، فقد بلغ عددها 1,474 صفقة في عام 2020م، حيث تشكل أدوات الدين الحكومية 99.6 في المئة منها، بينما ذهبت النسبة المتبقية (0.4 في المئة) لصكوك وسندات الشركات (جدول 11-12).

جدول رقم 11-11: أهم مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام 2020م

السوق	التغير السنوي في المؤشر	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية* (مليار دولار)	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	درجة عمق السوق **
السعودية	3.6	2,426,632	203	701.5	11,954	345.9
الكويت	-2.6	106,249	216	107.9	492	98.4
قطر	0.1	165,371	45	146.1	3,675	113.2
مصر	-22.3	41,195	256	361.8	161	11.4
المغرب	-7.3	65,715	75	113.5	876	57.9
البحرين	-7.5	24,608	44	33.9	559	72.6
الأردن	-8.7	18,193	180	43.5	101	41.8
عُمان	-8.1	52,576	111	63.2	474	83.2
تونس	-0.1	8,387	81	39.6	104	21.2
لبنان	-16.0	6,724	28	19.1	240	35.2
أبوظبي	-0.6	202,218	69	354.3	2,931	57.1
الجزائر	1.1	326	5.0	144.3	65	0.2
دبي	-9.9	92,887	67	354.3	1,386	26.2
السودان	14.3	1,313	67	34.4	20	3.8
فلسطين	-10.4	3,447	48	--	72	--
سوريا	38.5	2,808	24	--	117	--
المتوسط	**-2.2**	**201,166**	**95**	**178.3**	**1,452**	**69.9**

* بيانات صندوق النقد الدولي (أبريل 2021م). ** القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية (الربع الرابع 2020م).

تطورات سوق المشتقات المالية في عام 2020م

يعد إطلاق سوق المشتقات المالية في 30 أغسطس 2020م أحد أهم المبادرات الرئيسة لبرنامج تطوير القطاع المالي، الذي يعتبر من أهم البرامج التي اعتمدتها المملكة لتحقيق رؤيتها "رؤية 2030". ويمثّل هذا الإطلاق بمثابة حجر أساس لتطوير السوق المالية السعودية (تداول) لتصبح سوقًا مالية متقدّمة، حيث تتيح أدوات المشتقات المالية للمستثمرين في السوق السعودية فرصًا لتنويع استثماراتهم بالإضافة لكونها أدوات تحوط من شأنها زيادة فعالية إدارة المخاطر في السوق. ومن هذا المنطلق، تم طرح العقود المستقبلية لمؤشر (إم تي 30) كأول منتج توفره سوق تداول، وهو عقد من عقود المؤشرات المستقبلية حيث يقوم بتتبع مؤشر (إم إس سي آي تداول 30) أو المعروف بمؤشر (إم تي 30)، الذي يوفر معيارًا لأكبر 30 شركة مدرجة في السوق وأكثرها سيولة.

وفيما يخص أبرز تطورات سوق المشتقات المالية خلال عام 2020م، فقد سجلت السوق منذ انطلاقها إجمالي عدد صفقات بلغ نحو 30 صفقة منفذة، بقيمة متداولة بلغت نحو 28.2 مليون ريال. ومن منطلق تعزيز السوق، تعمل شركة السوق المالية (تداول) حاليًا على إضافة المزيد من منتجات المشتقات المالية كمنتجات العقود المستقبلية للأسهم المفردة وعقود الخيارات للمؤشرات والأسهم المفردة.

تطورات صناديق الاستثمار في عام 2020م

ارتفع عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام 2020م بنسبة 0.4 في المئة، ليصل إلى 254 صندوقًا. وارتفع إجمالي أصول الصناديق بنحو 31.1 في المئة، ليصل إلى نحو 209.7 مليار ريال. وعليه، ارتفعت الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنسبة 12.1 في المئة، لتصل إلى نحو 149.6 مليار ريال، بينما ارتفعت الأصول الأجنبية لصناديق

رسم بياني رقم 11-1: النصيب المئوي للأسواق المالية العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي 2020م
(حسب القيمة السوقية)

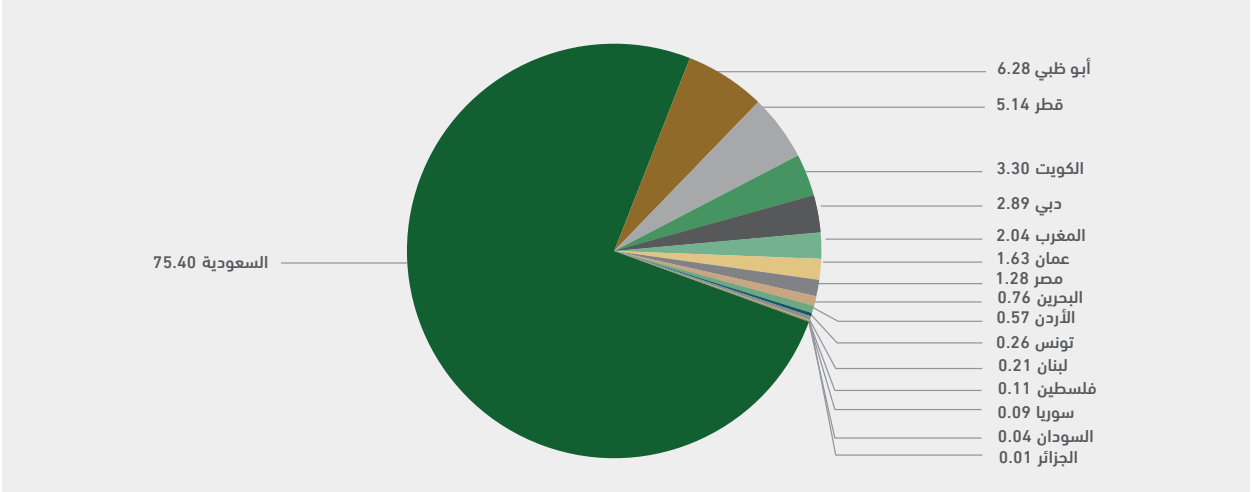

جدول رقم 11-12: إحصائيات سوق الصكوك والسندات لعام 2020م

الصكوك والسندات	إغلاق المؤشر (نقطة)	القيمة المتداولة (مليون ريال)	عدد الصفقات (صفقة)
مؤشر صكوك وسندات الشركات	994.2	68.3	6.0
مؤشر أدوات الدين الحكومية	1,036.3	37,469.8	1,468.0
مؤشر سوق الصكوك والسندات	**1,022.7**	**37,538.0**	**1,474.0**

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2020م.

الاستثمار بنسبة 126.9 في المئة، لتصل إلى نحو 60.2 مليار ريال. وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية ما نسبته 28.7 في المئة من إجمالي أصول الصناديق مقابل 71.3 في المئة للأصول المحلية. في حين بلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار قرابة 358.9 ألف مشترك بنهاية عام 2020م، بارتفاع نسبته 8.8 في المئة عن العام السابق (جدول 11-13، ورسم بياني 11-2).

وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق داخل المملكة وخارجها في عام 2020م، يتضح ارتفاع إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم الأجنبية بنسبة 19.6 في المئة ليبلغ نحو 5.0 مليار ريال، فيما انخفض حجم الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة 15.9 في المئة ليبلغ حوالي 19.4 مليار ريال. وبذلك، انخفض نصيب الأسهم المحلية ليبلغ ما نسبته 9.2 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقابل ما نسبته 14.4 في المئة في نهاية العام السابق. وانخفض نصيب الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والأجنبية في نهاية عام 2020م إلى 11.6 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنةً بنسبة 17.0 في المئة في نهاية العام السابق.

في المقابل، ارتفعت استثمارات الصناديق في السندات الأجنبية في عام 2020م بنسبة 284.0 في المئة لتبلغ نحو 3.9 مليار ريال. وارتفعت استثمارات الصناديق في الصكوك والسندات المحلية بنسبة 38.8 في المئة، لتبلغ حوالي 9.6 مليار ريال مقابل 6.9 مليار ريال في نهاية العام السابق. وبذلك، شكل الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية عام 2020م نحو 6.4 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنة بنحو 5.0 في المئة في نهاية العام السابق.

وبلغ نصيب استثمارات الصناديق في أدوات النقد المحلية والأجنبية ما نسبته 63.1 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنهاية عام 2020م، مقابل 61.3 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفع حجم الاستثمار في أدوات النقد المحلية من 76.7 مليار ريال في نهاية عام 2019م إلى 81.5 مليار ريال في نهاية عام 2020م، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 6.2 في المئة، ويمثل الاستثمار في أدوات النقد المحلية نسبة 61.6 في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد في نهاية عام 2020م مقابل 78.3 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفعت الاستثمارات في أدوات النقد الأجنبي بنسبة 139.1 في المئة لتبلغ نحو 50.9 مليار ريال في نهاية عام 2020م، مقارنة بحوالي 21.3 مليار ريال في نهاية العام السابق.

وارتفع الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام 2020م بنسبة 356.4 في المئة، ليبلغ نحو 13.9 مليار ريال، حيث مثلت ما نسبته 96.9 في المئة من إجمالي الاستثمارات في الأصول المحلية والأجنبية الأخرى، مقارنةً بنسبة 97.5 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفع الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى بنسبة 455.6 في المئة، ليبلغ نحو 442 مليون ريال في نهاية عام 2020م.

كذلك ارتفع الاستثمار في الأصول العقارية بنسبة 6.2 في المئة في عام 2020م ليبلغ نحو 25.2 مليار ريال، وهو ما يشكل 12.0 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنة بنحو 14.9 في المئة في نهاية العام السابق (جدول 11-14).

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقًا لحجم أصول الصناديق، حلت شركة الأهلي المالية في المرتبة الأولى بالنسبة لحجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي 59.9 مليار ريال يمثل ما نسبته 28.5 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، تليها شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ نحو 47.1 مليار ريال يمثل ما نسبته 22.5 في المئة، وحلت ثالثًا شركة الراجحي المالية بحجم أصول بلغ نحو 22.0 مليار ريال يمثل ما نسبته 10.5 في المئة.

ومن حيث إجمالي عدد الصناديق، حلت شركة الرياض المالية في المرتبة الأولى، إذ استحوذت على 30 صندوقًا،

منها صندوق واحد مغلق. وحلت في المرتبة الثانية شركة الأهلي المالية بعدد 24 صندوقًا، منها صندوقان مغلقان. وجاءت في المرتبة الثالثة شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بعدد 21 صندوقًا، جميعها مفتوحة.

وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقًا لعدد المشتركين، حظيت شركة الرياض المالية بالنصيب الأكبر بحوالي 78.4 ألف مشترك، تلتها شركة الراجحي المالية بحوالي 37.6 ألف مشترك، ثم شركة الأهلي المالية بعدد 37.5 ألف مشترك (جدول 11-15).

رسم بياني رقم 11-2: إجمالي قيمة أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية

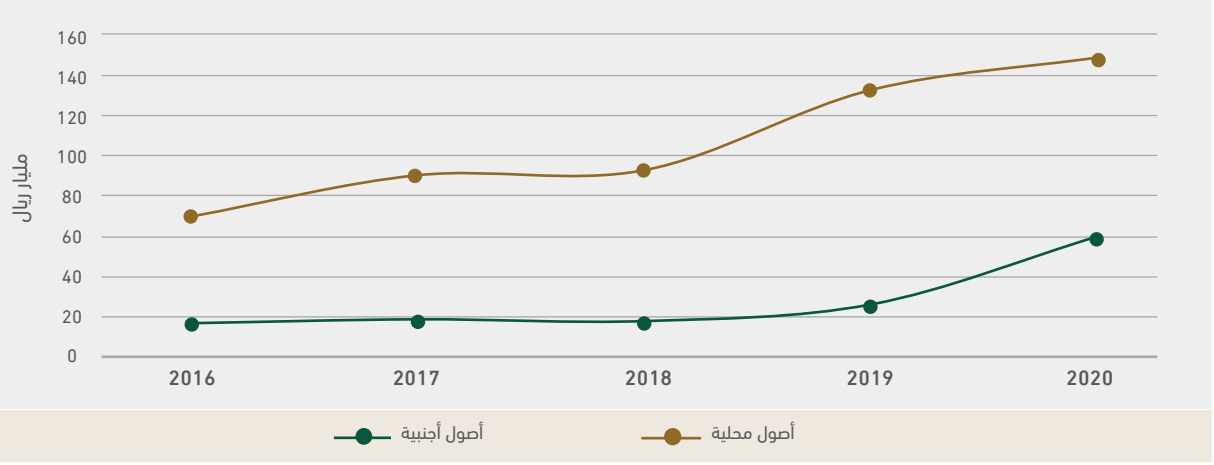

جدول رقم 11-13: أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية

السنة	عدد الصناديق العاملة	التغير	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير
2015	270	7.1	75.9	-7.3	27.0	-6.4	102.9	-7.1	237.0	-3.7
2016	275	1.9	70.7	-6.9	17.2	-36.3	87.8	-14.6	224.4	-5.3
2017	273	-0.7	91.1	29.0	19.1	11.1	110.2	25.5	238.4	6.3
2018	249	-8.8	93.6	2.7	18.2	-4.6	111.9	1.5	332.6	39.5
2019	253	1.6	133.4	42.5	26.5	45.6	160.0	43.0	329.7	-0.9
2020	254	0.4	149.6	12.1	60.2	126.9	209.7	31.1	358.9	8.8

المصدر: هيئة السوق المالية.

جدول رقم 11-14: أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

(مليون ريال)

السنة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	صكوك وسندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
2016	16,386.4	4,940.3	5,577.0	1,282.4	40,793.4	10,569.9	4,698.5	388.4	3,199.5	87,835.7
2017	17,988.1	5,420.2	4,996.2	1,527.8	55,168.8	11,597.8	8,743.0	541.5	4,249.2	110,232.8
2018	21,512.3	4,320.9	4,493.6	1,032.4	45,446.7	12,736.0	2,588.0	123.2	19,608.6	111,861.7
2019	23,000.4	4,149.5	6,915.2	1,010.8	76,728.7	21,276.5	3,043.4	79.6	23,754.0	159,958.0
2020	19,351.6	4,964.7	9,595.2	3,881.1	81,505.8	50,874.5	13,888.8	442.2	25,220.5	209,724.3

المصدر: هيئة السوق المالية.

جدول رقم 11-15: تصنيف شركات الاستثمار وفقًا لحجم الأصول وعدد الصناديق وعدد المشتركين في عام 2020م

شركات الاستثمار	عدد الصناديق		الإجمالي	حجم أصول الصناديق (مليون ريال)		الإجمالي	عدد المشتركين
	مغلق	مفتوح		محلية	أجنبية		
شركة الأهلي المالية	2	22	24	39,617.0	20,257.7	59,874.7	37,543
شركة الرياض المالية	1	29	30	22,935.6	24,209.0	47,144.6	78,426
شركة الراجحي المالية	1	13	14	14,719.8	7,289.8	22,009.6	37,589
شركة الإنماء للاستثمار	1	10	11	14,341.0	0.0	14,341.0	5,807
شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	0	21	21	10,597.5	926.2	11,523.7	22,552
شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	0	19	19	7,584.8	649.6	8,234.5	21,576
شركة السعودي الفرنسي كابيتال	2	10	12	5,368.4	571.0	5,939.5	14,899
شركة الجزيرة للأسواق المالية	3	12	15	4,257.7	1,406.4	5,664.1	4,849
شركة ألفا المالية	0	2	2	2,874.9	2,485.7	5,360.7	86
شركة جدوى للاستثمار	2	5	7	3,193.7	618.6	3,812.4	19,594
شركة العربي الوطني للاستثمار	1	8	9	3,810.7	1.2	3,811.9	5,854
شركة البلاد للاستثمار	0	12	12	3,479.2	180.4	3,659.6	25,281
شركة فالكم للخدمات المالية	0	6	6	1,413.3	544.3	1,957.5	1,372
شركة الخبير المالية	1	1	2	1,729.0	0.0	1,729.0	8,540
شركة دراية المالية	1	1	2	1,613.5	5.9	1,619.3	9,419
شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال)	0	4	4	1,498.5	52.6	1,551.1	479
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	2	2	4	1,379.5	0.0	1,379.5	16,291
شركة الأول للاستثمار	0	7	7	1,059.4	249.2	1,308.6	1,550
شركة ملكية للاستثمار	1	0	1	1,298.6	0.0	1,298.6	5,589
شركة مشاركة المالية	1	2	3	1,232.8	1.0	1,233.8	5,844
الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية (سدكو كابيتال)	1	1	2	1,085.3	0.0	1,085.3	17,826
شركة سويكورب	1		1	957.8	0.0	957.8	6,678
شركة مسقط المالية	1	2	3	687.0	141.8	828.8	4,525
شركة كامكو للاستثمار	0	1	1	682.0	0.0	682.0	4
شركة أصول وبخيت الاستثمارية	1	4	5	641.4	0.0	641.4	5,152
شركة أشمور للاستثمار السعودية	0	2	2	174.5	237.5	412.0	22
شركة الخير كابيتال السعودية	0	4	4	206.2	92.5	298.7	69
شركة كسب المالية	2	4	6	283.9	0.0	283.9	1,170
شركة الأول كابيتال	0	3	3	250.9	19.6	270.4	65
شركة إتقان كابيتال	0	2	2	71.3	156.6	228.0	59
شركة بلوم للاستثمار السعودية	1	4	5	192.5	5.5	198.1	65
شركة جي أي بي كابيتال	0	3	3	106.1	25.0	131.1	21
شركة عودة كابيتال	0	3	3	60.3	27.8	88.1	29
شركة بيت المال الخليجي	0	3	3	63.2	0.0	63.2	23
شركة مورغان ستانلي السعودية	0	1	1	49.1	0.0	49.1	6
شركة أرباح المالية	0	1	1	15.5	7.3	22.7	16
شركة بيت التمويل السعودي الكويتي	0	1	1	15.8	0.0	15.8	3
شركة الوساطة المالية	0	1	1	9.9	0.0	9.9	5
مجموعة النفيعي للاستثمار	0	1	1	2.3	0.0	2.3	15
شركة ثروات للأوراق المالية	0	1	1	1.9	0.0	1.9	1
الإجمالي	**26**	**228**	**254**	**149,561.9**	**60,162.5**	**209,724.3**	**358,894**

المصدر: هيئة السوق المالية.

12

البنك المركزي السعودي، منجزات وتطلعات

البنك المركزي السعودي، منجزات وتطلعات

يسعى البنك المركزي السعودي إلى تحقيق المهام المنوطة به على نحوٍ ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني ورؤية المملكة 2030، مستندًا في أعماله إلى رؤية واضحة لواقع القطاع المالي ومستقبله في المملكة، ودوره المأمول في تعزيز نمو الاقتصاد. ويتناول هذا الفصل أدوار البنك المركزي ومهامه، ويستعرض أهم المنجزات التي تحققت خلال العام 1442/1441هـ (2020م)، وأبرز الجهود التي ساهم بها للحد من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، إضافة إلى الدور الذي يؤديه في السعي لتحقيق رؤية المملكة 2030. ويستعرض أيضًا دور البنك المركزي في خدمة المجتمع، وكذلك يلقي جزؤه الأخير الضوء على أبرز التطورات في قائمة المركز المالي للبنك المركزي.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهت العالم في عام 2020م جراء أزمة جائحة كورونا، فقد حقق البنك المركزي عددًا من الإنجازات على المستوى المحلي والدولي، منها صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – على نظام البنك المركزي السعودي، وحصول البنك المركزي على جائزة استمرارية الأعمال لأفضل مبادرة للعام 2020م والمقدمة من لجنة البنوك المركزية (Central Banking Committee). إضافة إلى مساهمة البنك في نجاح المملكة في رئاسة مجموعة العشرين والتي تمثلت بمخرجات ومبادرات تاريخية، خاصة في المسار المالي ومسار الشربا.

نظام البنك المركزي السعودي

صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – بتاريخ 9 ربيع الثاني 1442هـ الموافق 24 نوفمبر 2020م على نظام البنك المركزي السعودي، المتضمن تعديلًا لمسمى مؤسسة النقد العربي السعودي ليصبح البنك المركزي السعودي وأن يرتبط مباشرة بالملك أيده الله؛ مع استمرار تمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي والإداري، وذلك مواكبةً للممارسات العالمية للبنوك المركزية. كذلك تضمن النظام حكمًا يقضي بحلول البنك المركزي السعودي محل مؤسسة النقد العربي السعودي في كافة حقوقها والتزاماتها.

وقد حدد النظام أهداف البنك المركزي من خلال:

1. المحافظة على الاستقرار النقدي.
2. دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة فيه.
3. دعم النمو الاقتصادي.

وتضمن النظام التأكيد على أن البنك المركزي هو المسؤول عن وضع السياسة النقدية وإدارتها واختيار أدواتها وإجراءاتها، بالإضافة إلى توضيح علاقة البنك بالحكومة والجهات الدولية الخارجية ذات العلاقة، ووضع النظام إطارًا لحوكمة أعمال البنك وقراراته. ووفقًا للنظام، فإن البنك المركزي السعودي سيحتفظ باختصار "ساما/SAMA" لأهميته التاريخية ومكانته محليًا وعالميًا، وستستمر الأوراق النقدية والعملات المعدنية من كافة الفئات التي تحمل مسمى مؤسسة النقد العربي السعودي في الاحتفاظ بصفة التداول القانوني والقوة الإبرائية.

ويذكر بأنه قد تم العمل خلال الفترة التي سبقت إصدار النظام على دراسة أفضل الممارسات الدولية في قوانين البنوك المركزية والتوصيات ذات العلاقة، وأُخضعت تلك الممارسات للتحليل لضمان انسجامها مع البيئة المحلية واقتصاد المملكة؛ التي ساعدت في صياغة وتحديث نظام مؤسسة النقد العربي السعودي ليصبح نظام البنك المركزي السعودي، الذي جاء مُعززًا لدور البنك المركزي في أداء مهامه، ومواكبًا لمتطلبات العصر والتطور الاقتصادي والمالي المتسارع حول العالم، ومنسجمًا مع رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى أن تكون المملكة نموذجًا ناجحًا ورائدًا في العالم على مختلف الأصعدة.

إستراتيجية البنك المركزي

يسعى البنك المركزي إلى دعم رؤيةَ المملكة 2030 وبرامجَها التنفيذيةَ مثل برنامج تطوير القطاع المالي، وذلك من خلال المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام. ولذلك حددت إستراتيجية البنك المركزي أربعة أهداف هي: الحفاظ على الاستقرار النقدي، وحماية استقرار النظام المالي ومتانته، وتوسيع القطاع المالي وتعميقه، والمساهمة في التنمية الاقتصادية في المملكة. وقد شكلت هذه المحاور الإستراتيجية مرتكزًا أساسيًا في تحقيق طموحات البنك المركزي. وللمساهمة في ذلك، يلتزم البنك المركزي بتطبيق أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة، والحفاظ على رأس المال البشري وتطوير قدراته باستمرار، والاستفادة من أحدث التقنيات لدعم الأدوار المنوطة بالبنك المركزي، وهي:

- إصدار النقد وإدارته بكفاءة وفاعلية.
- صياغة سياسة نقدية متوافقة مع الأهداف الاقتصادية الوطنية وتنفيذها.
- تقديم التقارير الإحصائية والأبحاث الاقتصادية الملائمة ونشرها.
- تحقيق الكفاءة والفاعلية في الدور الرقابي على الجهات التي يشرف عليها.
- حماية المستهلكين والعملاء في الجهات التي يشرف عليها، ودعم الشمول المالي.
- تقديم الخدمات المصرفية للحكومة بفاعلية.
- توفير نظم مدفوعات مالية شاملة ومبتكرة.
- المحافظة على سلامة الأصول المالية الخارجية، وتعزيز عوائد الاستثمار على المدى الطويل، مع الأخذ في الحسبان مستوى المخاطر المقبولة.

جهود البنك المركزي للحد من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

انطلاقًا من دور البنك المركزي في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، بما في ذلك تمكين القطاع المالي ودعم نمو القطاع الخاص، وفي إطار دعم جهود الدولة -أيدها الله- في مكافحة جائحة كورونا وتخفيف آثارها المالية والاقتصادية على القطاع الخاص؛ خصوصًا على قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فقد أطلق البنك المركزي بتاريخ 14 مارس 2020م برنامجًا يستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي، إضافة إلى إصدار عدد من التعليمات والتوجيهات المرتبطة بالجهات التي يشرف عليها؛ ما ساهم في تخفيف أثر الجائحة على المجتمع وأفراده.

برنامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص

أولًا: دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يهدف البرنامج للتخفيف من آثار التدابير الاحترازية لمكافحة الجائحة على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحديدًا تخفيف أعباء تذبذب التدفقات النقدية، ودعم رأس المال العامل لهذا القطاع، وتمكينه من النمو والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على التوظيف في القطاع الخاص، وذلك من خلال البرامج الآتية:

1. برنامج تأجيل الدفعات

(Deferred Payments Program)

إيداع مبالغ لصالح المصارف وشركات التمويل، مقابل تأجيلها لمستحقات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر، واستمرارًا لممارسة البنك المركزي لدوره في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، فقد مدد البنك المركزي فترة البرنامج للمرة الثانية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2021م. وقد بلغ عدد العقود المستفيدة من برنامج تأجيل الدفعات منذ انطلاقه وحتى 18 مارس 2021م نحو 99 ألف عقد، فيما بلغت قيمة الدفعات المؤجلة لتلك العقود نحو 124 مليار ريال.

2. برنامج التمويل المضمون

(Guaranteed Financing Program)

أطلق البنك المركزي بالتعاون مع برنامج كفالة تمويل

المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة)، برنامج التمويل المضمون[4]، من خلال ضمان ما نسبته 95 في المئة من قيمة التمويل الممنوح وفق الآليات المعتمدة ضمن برنامج كفالة، بهدف تقديم دعم إضافي للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيز جدارتها الائتمانية والتغلب على تحديات تمويلها، مما يخفف بدوره أثر انخفاض تدفقاتها النقدية، ويسهل عليها خدمة عملائها، وسداد رواتب ومستحقات موظفيها. وامتدادًا لهذا الدعم، قام البنك المركزي بتمديد فترة برنامج التمويل المضمون لمدة عام إضافي حتى 14 مارس من عام 2022م. وقد تجاوز عدد العقود المستفيدة من برنامج التمويل المضمون 5 آلاف عقد، بقيمة تمويل إجمالية تجاوزت 5 مليارات ريال. كذلك بلغ عدد الكفالات الصادرة من برنامج كفالة ضمن برنامج التمويل المضمون أكثر من 4 ألاف كفالة بقيمة تمويل تجاوزت 8 مليار ريال.

3. برنامج دعم ضمانات التمويل (Loan Guarantee Program)

تم إيداع مبلغ يصل إلى 6 مليارات ريال لصالح جهات التمويل (المصارف وشركات التمويل) لتمكينها من إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج ضمانات تمويل قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) بغرض المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض للمنشآت المستفيدة من هذه الضمانات حتى نهاية العام 2020م ودعم التوسع في التمويل. وتجاوز عدد الكفالات الصادرة التي قام البنك المركزي بتحمل رسومها 10 آلاف كفالة بقيمة تمويل إجمالية تجاوزت 21 مليار ريال وبلغت قيمة الرسوم المدعومة لتلك الكفالات 144 مليون ريال.

ثانيًا: دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية

تم دعم رسوم المدفوعات لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص لمدة 3 أشهر، وذلك بقيمة إجمالية تفوق 800 مليون ريال، من خلال تحمل البنك المركزي لتلك الرسوم لصالح مقدمي خدمات المدفوعات المشاركين في المنظومة الوطنية، وتم تمديد البرنامج لثلاثة أشهر إضافية انتهت بتاريخ 14 سبتمبر 2020م. وبلغ عدد العمليات المعفاة من الرسوم ما مقداره 1.1 مليار عملية لخدمة نقاط البيع و 97 مليون عملية للتجارة الإلكترونية، وبلغت قيمة الرسوم المدعومة من البنك المركزي خلال البرنامج ما مقداره 1.28 مليار ريال[5].

ثالثًا: تعامل البنك المركزي مع المنشآت المتأثرة جرّاء التدابير الاحترازية التي تم تبنيها في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة

قام البنك المركزي بالتنسيق مع المصارف وشركات التمويل لتسهيل المدفوعات المتعلقة بتمويل هذه المنشآت.

رابعًا: تعزيز سيولة القطاع المصرفي بنحو 50 مليار ريال

ضخ البنك المركزي مبلغ خمسين مليار ريال لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في دوره في تقديم التسهيلات الائتمانية لعملائه كافة من القطاع الخاص، بما في ذلك دور البنوك في دعم وتمويل القطاع الخاص من خلال تعديل أو إعادة هيكلة تمويلاته دون أي رسوم إضافية، ودعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات البنكية الإلكترونية.

الإجراءات الإشرافية والسياسات الاحترازية لمواجهة آثار جائحة فيروس كورونا

تبنى البنك المركزي العديد من الأدوات الاحترازية الكلية التي تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي في المملكة من خلال إدارة المخاطر النظامية والحد من انقطاع الخدمات المالية الحيوية اللازمة للنمو الاقتصادي. كذلك كان للتدخل السريع من البنك المركزي والجهات الحكومية المختلفة دور أساسي في دعم الاقتصاد الحقيقي من

[4] برنامج تمويل الإقراض سابقًا.

[5] لا تشمل ضريبة القيمة المضافة.

جهة، وتعزيز سيولة القطاع المصرفي وجودة أصوله من جهة أخرى. ومن أبرز الإجراءات الإشرافية وأدوات السياسة الاحترازية الكلية المطبقة خلال فترة الجائحة:

- إصدار الإرشادات اللازمة للمصارف لتوضيح أسلوب المعالجة المحاسبية والتنظيمية لتدابير الدعم التي اتخذت خلال الأزمة.
- تنفيذ معالجة انتقالية إضافية لتأثير المخصصات على رأس مال المصارف.
- السماح باحتساب الودائع التي أودعها البنك المركزي لدى المصارف ضمن متطلب نسبة الائتمان إلى الودائع.
- تأجيل المتطلبات المتعلقة باختبارات الضغط (Stress Testing)، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، وعملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة (ILAAP)، وتطبيق التحديثات النهائية لإطار بازل 3 (بازل 3.5)، والمراحل المتبقية من تطبيق متطلبات الهامش المبدئي للمشتقات التي لا يتم مقاصتها مركزيًا.
- تأجيل الزيارات الإشرافية السنوية وعمليات مراجعة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- تأجيل إصدار وتطبيق بعض السياسات.
- القيام بعزل وتعقيم جميع العملات الواردة من خارج المملكة.
- رفع الحد الأعلى للمحافظ الإلكترونية إلى 20,000 ريال لتقليل عدد مرات مراجعة الفروع للحصول على النقد.
- رفع حد الدفع عبر مدى أثير على أجهزة نقاط البيع إلى مبلغ 300 ريال دون إدخال الرقم السري لمنع انتقال العدوى.
- التحول إلى الخدمات التقنية وخدمة العملاء عن بعد.
- فرض التدابير الصحية الاحترازية في الفروع العاملة بالقطاع المالي.
- توجيه جميع المصارف العاملة في المملكة بالإعفاء من رسوم الخدمات المصرفية التالية:
  - رسوم إجراء العمليات من خلال القنوات الإلكترونية لمدة ستة أشهر، بالإضافة إلى الإعفاء من أي رسوم لتفعيل أي من الخدمات المصرفية الإلكترونية خلال تلك المدة.
  - رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى ولمدة ستة أشهر على الأقل.
  - أي رسوم تُفرض على عمليات إعادة التمويل أو إنهاء اتفاقيات قائمة (سواء تمويل أو من جانب الودائع) ولمدة ستة أشهر على الأقل.
- التوجيه بإعادة تقييم معدلات الفائدة والرسوم الأخرى على البطاقات الائتمانية لأن الظروف أجبرت العملاء على استخدامها بشكل أكثر خلال الجائحة.
- توجيه جميع المصارف وشركات التمويل بإرجاع أي رسوم تحويل للعملة الأجنبية المفروضة من البنك للعملاء الراغبين في الإلغاء أو الذين قاموا بإلغاء الحجوزات المرتبطة بالسفر التي أجريت باستخدام البطاقات الائتمانية أو البطاقات المربوطة بحساباتهم الجارية أو مسبقة الدفع.
- توجيه جميع المصارف العاملة في المملكة باعتماد وتنفيذ خطط لعملائهم من القطاع الخاص للمحافظة على مستويات التوظيف للمنشآت المتضررة من الجائحة من خلال توفير الاحتياجات التمويلية: مثل القروض المرحلية الميسرة لمدة ستة أشهر على الأقل، مما يمكن المنشآت من الاستمرار في سداد رواتب ومستحقات الموظفين العاملين فيها.
- توجيه شركات التمويل بدعم وتمويل القطاع الخاص وذلك من خلال التواصل مع العملاء من جميع القطاعات المتضررة من الجائحة، واتخاذ إجراءات احترازية فعالة واستباقية تصب في صالح كل من العميل وشركة التمويل والاقتصاد، سواءً من خلال تعديل أو إعادة هيكلة التمويلات الحالية دون أي تكاليف أو رسوم إضافية؛ لتخفيف الآثار على العملاء، وتمكينهم من الاستمرارية في ممارسة أنشطتهم.
- توجيه جميع المصارف وشركات التمويل العاملة في المملكة لتقديم الدعم لجميع العملاء الذين فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن يشمل الدعم المقدم؛ تأجيل سداد الأقساط المستحقة للمنتجات التمويلية دون أي تكلفة أو رسوم إضافية لمدة ستة أشهر.

- توجيه كافة المصارف بتأجيل سداد أقساط ثلاثة أشهر لجميع المنتجات التمويلية، دون أي تكلفة أو رسوم إضافية للعاملين السعوديين المشمولين بالدعم وفقًا لنظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند". ووجه البنك المركزي بتمديد تأجيل أقساط التمويل للمستفيدين وفقًا لصدور الموافقة على تمديد دعم العاملين السعوديين عبر نظام "ساند".
- تعليق تجميد الحسابات البنكية للأشخاص لعدد من الحالات وتشمل: انتهاء هوية العميل، وعدم استيفاء متطلبات اعرف عميلك (KYC) وتغير حالة الحساب إلى حساب راكد. وكذلك تعليق تجميد الحسابات البنكية للأشخاص الاعتباريين وصلاحية المفوضين بالتوقيع عليها للأسباب المرتبطة بانتهاء الهوية، كانتهاء السجل التجاري الذي تعذر تجديده بسبب انتهاء الهوية، أو انتهاء هوية المفوّض حتى إشعارٍ آخر.
- التأكيد على المصارف بمراعاة تسهيل إجراءات تجديد بطاقات الصرف الآلي "مدى"، وبطاقات الائتمان بكافة الوسائل المتاحة.
- تمديد كافة وثائق تأمين المركبات القائمة للأفراد لمدة شهرين؛ وكذلك إضافة مدة شهرين إضافيين على وثائق تأمين المركبات للأفراد التي تم شراؤها خلال الفترة من تاريخ 8 مايو 2020م وحتى تاريخ 6 يونية 2020م دون تحمل المؤمن لهم أي تكاليف إضافية وبشكل إلكتروني دون الحاجة لتواصل العميل مع شركة التأمين.
- تطبيق جميع الإجراءات الاحترازية المتعلقة بسلامة الموظفين العاملين بالقطاع المالي، بتطبيق الدوام عن بعد، وإجراءات التباعد والتعقيم للمباني ومواقع العمل والفروع.
- تكثيف حملات التوعية الموجهة للعملاء لاستخدام القنوات الإلكترونية لإنجاز تعاملاتهم المصرفية دون الحاجة للذهاب لمقار المصارف ومراكز التحويل، تفاديًا للتجمعات.

السياسة النقدية

يؤدي البنك المركزي دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال سياسته النقدية التي تهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان توفر السيولة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية، إضافة إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف. حيث حافظ البنك المركزي على استقرار سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند 3.75 ريال لكل دولار منذ عام 1986م. ويستخدم البنك المركزي حزمة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق هذه الأهداف، من ضمنها: معدل اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس، وأذونات ساما، ونسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية، والودائع المباشرة، إضافة إلى عمليات السوق المفتوحة وغيرها من الأدوات النقدية المتاحة لدى البنك المركزي للتحكم بمستويات السيولة. وقد ساهمت الإجراءات المُتخذة في المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، الذي انعكس بدوره على دعم النمو الاقتصادي من خلال أنشطة الاستيراد والتصدير.

الاستقرار المالي

يقوم البنك المركزي بدوره الفاعل تجاه النظام المصرفي والمالي، ويتضمن ذلك الرقابة والإشراف على المؤسسات المصرفية، والتمويلية، والتأمينية، وذلك لتحقيق أحد أهدافه الإستراتيجية في المحافظة على سلامة ومتانة النظام المصرفي والمالي، وتحديد المخاطر بأشكالها المختلفة وتقييمها وقياسها ومعالجتها، من خلال مراقبة رؤوس الأموال، ومستويات سيولة وربحية القطاع المالي، بالإضافة إلى اختبارات الجهد للقطاع المصرفي ومراقبة مؤشرات سلامته المالية؛ لضمان متانة الاقتصاد المالي وقدرته على تحمل الصدمات.

1. منجزات وتطلعات

1.1. إدارة العملة الوطنية

إن من المهام المنوطة بالبنك المركزي إصدار العملة الوطنية سواء ورقية أو معدنية، والحفاظ على تلك الإصدارات وقيمتها، وحفظ موجودات الدولة من العملة، وتأمين الاحتياجات منها عبر فروع البنك المركزي في جميع مناطق المملكة. ويُراعى في طباعة العملة وسكها أحدث المواصفات الفنية المتاحة في

هذا المجال، إذ تتضمن العملة أحدث وأقوى العلامات الأمنية التي تسهل على المتعاملين التعرف على العملة السليمة. ويعمل البنك المركزي على نشر الوعي المعرفي بالعملة الوطنية وعلاماتها الأمنية، إضافة إلى متابعة جميع حالات تزييفها، حيث ينسق بشكل مستمر مع الجهات الأمنية في سبيل التصدي لمحاولات التزييف؛ وقد ساهم ذلك في تدني نسب تزييف العملة السعودية مقارنة بالدول الأخرى. وتشمل جهود البنك المركزي في مكافحة عمليات تزييف العملة ما يلي:

- الاستمرار في نشر الوعي المعرفي بالعملة الوطنية، وعلاماتها الأمنية، وخصائصها الفنية، وذلك من خلال توزيع كتيبات إرشادية، ونشر معلومات على موقع البنك المركزي الإلكتروني وعبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، وإنتاج أفلام تثقيفية، إلى جانب عقد دورات تدريبية وورش عمل متخصصة عن العملة الورقية.
- توزيع أقلام كشف النقد المزيف، وأجهزة الأشعة فوق البنفسجية (UV Light) على الباعة من كبار السن وأصحاب المحلات في الأسواق الشعبية والمواقع الموسمية.
- مبادرة تقديم التدريب على رأس العمل لكل من يطلب من مراكز النقد التابعة للبنوك التجارية، لاكتساب الخبرات اللازمة في عدم تمرير النقد المزيف، والتعريف بالعملة، وخصائصها الفنية وعلاماتها الأمنية.
- استضافة اجتماعات اللجنة الدائمة لدراسة مصادر التزييف وتقرير الإجراءات الوقائية في مقرها لدى البنك المركزي السعودي.
- إقامة الحملات الإعلامية التوعوية للإصدارات الجديدة من فئة الخمسة ريالات من العملة السعودية المصنوعة من مادة البوليمر، وفئة العشرون ريالًا من العملة الورقية السعودية، بمناسبة رئاسة المملكة لمجموعة دول العشرين، في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود يحفظه الله.
- المشاركة في فعاليات الأسواق التجارية للتعريف بالعملة الوطنية المعدنية والورقية.
- متابعة تطوير التطبيق الخاص بالهواتف الذكية للتعريف بالعملة السعودية والعلامات الأمنية التي تحملها بشكل تفاعلي.

2.1. إدارة الاحتياطيات الأجنبية

يهدف البنك المركزي من خلال إدارة احتياطيات النقد الأجنبي إلى تحقيق التوازن بين تعظيم العوائد الاستثمارية والإيفاء بمتطلبات السيولة. ويدير احتياطيات النقد الأجنبي هذه كوادر وطنية ذات خبرة وتخصص وحاصلة على أعلى درجات التأهيل العلمي والمهني، وتدار هذه الاحتياطيات وفق المعايير والضوابط الدولية لإدارة الأصول الأجنبية، ومن خلال سياسة استثمارية شاملة تتم مراجعتها بشكل دوري. ويجري البنك المركزي استثماراته من خلال محافظ استثمارية متينة ومتنوعة تُدار بشكل ديناميكي لتحقيق التوزيع الأمثل للأصول والاستفادة من الفرص الاستثمارية. وانطلاقًا من الحرص على تبني أفضل الممارسات العالمية، يطبق البنك المركزي معايير قياس الأداء الاستثماري والمعروفة بـ The Global Investment Performance Standards (GIPS)، الصادرة من معهد المحللين الماليين المعتمدين CFA Institute. وعلاوة على ذلك، يطبق البنك المركزي المسؤولية الأخلاقية في ممارساته الاستثمارية عبر حظره الاستثمار في بعض النشاطات، مثل: المقامرة، والكحول، والتبغ، ولحم الخنزير، والأسلحة.

3.1. الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

يُشرف البنك المركزي على عمل المصارف، ويتولى الرقابة عليها بهدف التأكد من سلامتها، وملاءتها المالية، وفاعلية أدائها في خدمة الاقتصاد الوطني. وفي سبيل تحقيق ذلك، يُطبق البنك المركزي الأنظمة، ويُصدر اللوائح والتعليمات والضوابط، ويقوم بإجراء زيارات إشرافية، ويجري برامج الفحص اللازمة. وفيما يلي أبرز ما تحقق خلال العام 1442/1441هـ (2020م):

- إصدار ومراجعة التعليمات بشكل دوري وتحديثها متى ما دعت الحاجة وبما يتواءم مع التقدم الذي تشهده المملكة والأنظمة المرعية الأخرى ومع أفضل الممارسات المصرفية الدولية، إذ قام البنك

المركزي بتحديث العديد من التعليمات، منها قواعد فتح الحسابات البنكية، وتحديث قواعد الإفصاح عن المنتجات التمويلية والادخارية، وإضافة إلى ذلك، قام البنك المركزي باستحداث الصيغ النموذجية لاتفاقيتي فتح حساب بنكي جارٍ للأفراد والأشخاص الاعتباريين، وإصدار ضوابط الاستفادة من خدمات التصديق الرقمي للمنتجات البنكية المتعلقة بالتمويل الشخصي للأفراد وإصدار البطاقات الائتمانية، وغيرها من التحديثات التي شملت العديد من التعليمات بما يخدم القطاع وأصحاب المصلحة.

- إصدار تعليمات جديدة لتنظيم القطاع المصرفي في المملكة، منها صدور الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في المملكة، وقواعد ودليل إدارة القروض محتَملة التعثر الممنوحة للأشخاص، وصدور مبادئ الالتزام للبنوك والمصارف التجارية العاملة في المملكة التي ستحل محل دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة في المملكة الصادر في عام (1429هـ / 2008م).
- انطلاقًا من حرص البنك المركزي على سن التشريعات والأنظمة الرقابية على المؤسسات المالية الإسلامية في القطاع المصرفي، تم اعتماد تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وذلك بهدف تطوير المصرفية الإسلامية بما يتوافق مع التوصيات الدولية وأفضل الممارسات العالمية. ومن المعايير المعتمدة معيار الحوكمة الشرعية الذي أصدره البنك المركزي "إطار الحوكمةالشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة" والمتضمن ثمانية عشر مادة.
- تحديث متطلبات الترخيص لإنشاء بنك وطني، ومتطلبات الترخيص لفتح فرع لبنك أجنبي في المملكة، حيث تم نشر الإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة على الموقع الرسمي للبنك المركزي.
- القيام بزيارات رقابية دورية لجميع المصارف المحلية والفروع الأجنبية العاملة في المملكة؛ وذلك بهدف تحديث وتقييم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف. وعلى الرغم من ظروف الجائحة قامت الإدارة العامة للرقابة على البنوك عام 2020م بزيارات إشرافية افتراضية -عبر وسائل الاتصال المرئي- لجميع المصارف المحلية والفروع الأجنبية العاملة في المملكة وإعداد ملفات المخاطر المتعلقة بها.
- الاستمرار في أداء مهام التفتيش البنكي من خلال تخطيط برامج الفحص الميداني المختلفة وتنفيذها، حيث تم تنفيذ برامج الفحص الموضوعي والمستهدف والخاص باستخدام الأسلوب المبني على المخاطر الناشئة عن الموضوعات ذات الصلة إلى جانب توصيات ملفات مخاطر المصارف المُعدة داخليًا وذلك بهدف التأكد من التزام المصارف بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة وتقييم مدى سلامة إجراءات الرقابة الداخلية لديها وفقًا لأفضل الممارسات العالمية. وقد شملت برامج الفحص المنفذة جوانب متنوعة من أبرزها: فحص إجراءات المصارف الاحترازية خلال جائحة كورونا وفحص جوانب مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية إلى جانب فحص إدارات العناية بالعملاء والإدارات الرقابية بالمصارف كإدارات الالتزام والمراجعة الداخلية وإدارات المخاطر. ويقوم البنك المركزي بمتابعة التزام المصارف بالخطط التصحيحية لنتائج تلك البرامج من خلال زيارات ميدانية لفرق التفتيش.

1.3.1 إجراءات الرقابة الاحترازية الكلية في المملكة

يتبنى البنك المركزي العديد من الأدوات الاحترازية الكلية التي تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي في المملكة من خلال إدارة المخاطر النظامية ومنع انقطاع الخدمات المالية الحيوية اللازمة للنمو الاقتصادي. فقد تمتّعت المصارف السعودية بمستويات عالية من السيولة ورأس المال قبل ظهور جائحة فيروس كورونا في أوائل عام 2020م، الأمر الذي ساهم في تخفيف حدة تأثير الجائحة على النظام المصرفي وعلى قدرته على الاستمرار في أداء دوره الداعم للاقتصاد. كذلك كان للتدخل السريع من البنك المركزي والجهات الحكومية المختلفة دور أساسي في دعم الاقتصاد

الحقيقي من جهة، وتعزيز سيولة القطاع المصرفي وجودة أصوله من جهة أخرى.

وفيما يخص أدوات السياسة الاحترازية، نظرًا لأن هامش رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية قد تم تحديده سابقًا عند الصفر، لم يكن هناك مجال لتخفيف هذا المتطلب في عام 2020م، كذلك بقيت متطلبات رأس المال الأخرى دون تغيير خلال الجائحة. وتشمل أدوات السياسة الاحترازية الكلية ما يلي:

- تخفيض معدل الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المصنفة من فئة الشركات (Corporate SMEs)، ليصبح 85 في المئة بدلًا من 100 في المئة. مع استمرار تطبيق معدل الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستوفي معايير التجزئة (Retail SMEs) بنسبة 75 في المئة.
- متطلب رأس مال نظامي وفقًا لمتطلبات بازل 3: الشريحة الأولى من حقوق المساهمين لا تقل عن 4.5 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر، وإجمالي الشريحة الأولى لا يقل عن 6 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر، وإجمالي رأس المال النظامي (الشريحة الأولى والثانية) لا يقل عن 8 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- هامش رأس مال تحوطي نسبته 2.5 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر. ويتوجب الوفاء بهذا المتطلب من الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1 Capital) فقط.
- متطلب رأس مال تنظيمي إضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية وعددها ستة في عام 2020م. يتم تحديد هذه البنوك ومتطلبات رأس المال الإضافية لكل منها ضمن إجراءات التقييم السنوية الخاصة بذلك.
- إبقاء معدل الأصول المرجحة بأوزان المخاطر المتعلقة بالتمويل العقاري السكني دون تغيير عند 50 في المئة.
- عدم تجاوز التزامات الودائع لأي بنك أكثر من 15 ضعف رأس المال زائدًا الاحتياطيات.
- عدم تجاوز نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى إجمالي التعرضات 3 في المئة.
- احتياطي نظامي نسبته 7 في المئة للودائع تحت الطلب و4 في المئة للودائع الزمنية، وعلى المصارف حساب هذا المتطلب بناءً على متوسط أرصدة الودائع اليومية بنهاية الشهر.
- احتياطي سيولة لا يقل عن 20 في المئة من التزامات الودائع، وقد قدم البنك المركزي توضيحًا في يناير 2019م ينص على إدراج الاحتياطيات النظامية في تعريف الأصول السائلة عند حساب هذه النسبة.
- الحفاظ بشكل دائم على نسبة صافي تمويل مستقر لا تقل عن 100 بالمئة.
- الحفاظ بشكل دائم على نسبة تغطية سيولة لا تقل عن 100 بالمئة من صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة على مدى 30 يومًا في ظل سيناريو لظروف غير مواتية.
- عدم تجاوز نسبة القروض إلى الودائع الموزونة 90 في المئة.
- يجب، وبشكل دائم، ألا يتجاوز مجموع تعرضات البنك لأي جهة غير مصرفية واحدة أو لمجموعة من الجهات غير المصرفية المترابطة (ما عدا الأفراد والمنشآت الفردية والمنشآت التجارية المملوكة بالأغلبية للحكومة أو لجهة ذات صلة بالحكومة) 15 في المئة من الشريحة الأولى لرأس المال، بينما لا يتجاوز مجموع تعرضات البنك للفرد أو المنشأة الفردية أو الشركة 5 في المئة من الشريحة الأولى لرأس المال. أما مجموع تعرضات البنك لأي بنك آخر، فيجب ألا يتجاوز 25 في المئة من الشريحة الأولى لرأس مال البنك المقرض (تنخفض هذه النسبة إلى 15 في المئة في حال كان البنك المقترض أو البنك المقرض أو كلاهما ذا أهمية نظامية محلية أو عالمية). ويجب أيضًا، وبشكل دائم، ألا يتجاوز مجموع تعرضات البنك لأي جهة تجارية مملوكة بالأغلبية للحكومة أو لجهة ذات صلة بالحكومة نسبة 25 في المئة من الشريحة الأولى لرأس المال.
- يجب، وبشكل دائم، ألا يتجاوز إجمالي التعرضات الكبيرة للبنك (أي التعرضات لجهة واحدة أو لمجموعة

من الجهات المترابطة التي تشكل 10 في المئة أو أكثر من الشريحة الأولى لرأس المال) ستة أضعاف الشريحة الأولى لرأس مال البنك.

- يجب ألا يزيد مجموع قيمة تعرض البنك لأي جهة غير مصرفية ذات صلة وليست شركة مدرجة في السوق المالية السعودية عن 5 في المئة من الشريحة الأولى لرأس مال البنك. أما إذا كانت الجهة غير بنكية ولكن مُدرجة في هيئة السوق المالية السعودية، فيجب ألا يزيد مجموع قيمة التعرض عن 10 في المئة من الشريحة الأولى لرأس المال. ويجوز أن يصل تعرض البنك لجهة غير مصرفية تابعة له في القطاع المالي إلى 25 في المئة من الشريحة الأولى لرأس المال. كذلك يجب ألا يتعدى الحد التراكمي لجميع تعرضات البنك لأي جهة غير مصرفية ذات صلة نسبة 50 في المئة من الشريحة الأولى لرأس المال.
- إلزام المصارف باستمرار تطبيق متطلبات هامش ضمان القيمة (Variation Margin) والالتزام بمتطلبات الهامش للمشتقات التي لا يتم مقاصتها بشكل مركزي بحسب مراحل التطبيق المعتمدة.
- متطلبات خاصة بالمعالجة التنظيمية لتعرضات المصارف لمراكز المقاصة والتي تتعلق برأس المال والتعرضات الكبيرة ونسبة الرافعة المالية إضافة إلى إطار الركيزة الثانية من معايير بازل.

4.1. الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

يسعى البنك المركزي ضمن دوره الإشرافي والرقابي على قطاع التأمين إلى عمل كل ما من شأنه تعزيز نمو هذا القطاع واستقراره، وتفادي المخاطر التي قد يتعرض لها، مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. كذلك، يعمل البنك المركزي على تطوير قطاع التأمين وتعزيز قدراته في مواجهة المخاطر ومواكبة النمو الاقتصادي للمملكة من خلال حث شركات التأمين على زيادة رؤوس أموالها عبر الاندماج والاستحواذ. حيث تساهم عمليات الاندماج في تعزيز القدرات التنافسية لقطاع التأمين من خلال خلق كيانات تأمينية كبيرة قادرة على المنافسة، وتقوية الوضع المالي لقطاع التأمين حفاظًا على حقوق المؤمن لهم، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وخفض التكاليف، وتحسين الكفاءة، وتنويع المنتجات المقدمة، والقدرة على الحصول على الكفاءات البشرية والإبقاء عليها وغيرها من الآثار الإيجابية التي تنعكس إيجابًا على الاقتصاد والقطاع المالي والعملاء والمستفيدين من التغطية التأمينية.

وينشر البنك المركزي على موقعه الإلكتروني الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بالقطاع، والمعلومات المرتبطة بسوق التأمين والشركات المرخص لها العمل في هذا القطاع، إضافة إلى الزيارات الإشرافية والتفتيشية التي يقوم بها البنك المركزي لقياس أداء شركات التأمين وإعادة التأمين، وفيما يلي أبرز ما تحقق خلال العام 1442/1441هـ (2020م):

- نجاح عمليتي اندماج لشركات التأمين، وتوقيع مذكرات تفاهم لدارسة الاندماج.
- إصدار وتحديث التنظيمات الخاصة بقطاع التأمين بما يكفل سلامة ونمو القطاع، وتوفير أفضل الخدمات لحملة الوثائق والمستفيدين من التغطيات التأمينية وحماية حقوقهم. ومن ذلك إصدار عدد من الصيغ الموحدة لوثائق التأمين الإلزامي. إضافة إلى إصدار جملة من القواعد والضوابط والتعليمات بهدف تطوير نمو قطاع التأمين والحد من الممارسات السلبية فيه، منها: القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية، والقواعد المنظمة لأعمال التأمين البنكي، ضوابط التأمين الشامل على المركبات المؤجرة تمويليًا للأفراد، وضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين، وضوابط اعتماد المنتجات التأمينية. إضافة إلى طرح جملة من التعاميم التفصيلية والتي تهدف إلى دعم استقرار ونمو القطاع وسلامة الممارسات فيه.
- أصدر البنك المركزي الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين على العيوب الخفية والتي تُعد من ضمن جهود البنك المركزي ووزارة الشئون البلدية والقروية في حماية حقوق المُؤمَّن له عن أي عيب في الأعمال الإنشائية والتي تضعف من قوة وثبات أو استقرار المبنى يعود سببه إلى قصور في تصميم

المبنى أو المواد المستخدمة في البناء أو فحص التربة أو الإنشاء.

- تعاون البنك المركزي مع عدة منظمات دولية في مجال الإشراف والرقابة وتطبيق المعايير والممارسات الدولية من خلال عضويته في الهيئة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) ومشاركته في اجتماعات جمعيتها العمومية وحضوره لاجتماعات اللجنة التنفيذية واللجان الرئيسية ومؤتمراتها وندواتها. كذلك شارك البنك المركزي في عدد من مجموعات العمل التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وأبرزها مجموعات العمل المسؤولة عن وضع معايير تتعلق بالتكافل وإعادة التكافل، وهامش الملاءة المالية لشركات التكافل وإعادة التكافل، والمبادئ الأساسية التنظيمية للمالية الإسلامية، والمؤشرات الاحترازية للمالية الإسلامية وغيرها.
- إطلاق النسخة الثانية من برنامج دبلوم التأمين المتقدم (ACII) والذي يهدف إلى إكساب المشاركين المهارات الفنية في مجالات التأمين المختلفة. إضافة إلى تحديث "الاختبار المهني لأساسيات التأمين (IFCE)" وذلك استمرارًا لجهود البنك المركزي في تنظيم قطاع التأمين وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية رصينة وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

5.1. الإشراف والرقابة على القطاع التمويلي

يسعى البنك المركزي إلى تطوير الأُطر التنظيمية والإشرافية لقطاع شركات التمويل بما يحقق الأهداف الرئيسة من إصدار أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية (نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، ونظام التمويل العقاري ولائحته التنفيذية، ونظام الإيجار التمويلي ولائحته التنفيذية) التي جاءت لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع التمويل ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وهو ما يتحقق من خلال وضع الضوابط اللازمة لممارسة نشاط التمويل، وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة العادلة بين جهات التمويل مع مراعاة مبادئ الشفافية والإفصاح. وفي سبيل ذلك، يتولى البنك المركزي مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أنظمة التمويل ولوائحها، وفيما يلي أبرز ما تم خلال العام 1442/1441هـ (2020م):

- بلغ عدد الزيارات الإشرافية لشركات التمويل (42) زيارة إشرافية و(141) زيارة تفتيشية، تضمنت متابعة النواحي الفنية والنظامية لشركات التمويل وخطط العمل والحوكمة، وتقييم مدى التزام تلك الشركات بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية، في حين نُفذت زيارة ترخيصية واحدة خلال العام.
- وفي إطار تطوير بيئة التمويل غير المصرفي في المملكة، تم الانتهاء من مشروع الإشراف المبني على المخاطر (Risk Based Supervision) لشركات التمويل الهادف إلى توجيه الموارد إلى النشاطات ذات المخاطر الأعلى.
- ومن أهم التطورات في مجال النشاط الإشرافي والرقابي على شركات التمويل، أصدر البنك المركزي بعض السياسات التنظيمية لقطاع شركات التمويل، ومنها: قواعد تصنيف التعرض لمخاطر الائتمان والمخصصات لشركات التمويل، وقواعد التمويل الجماعي بالدين والأنشطة المساندة للتمويل. وتم كذلك إصدار (28) تعميمًا شملت عددًا من الموضوعات ذات العلاقة بأعمال شركات التمويل.

6.1. الإشراف والرقابة على نظم وشركات المدفوعات

يشهد قطاع المدفوعات تغيرات جوهرية من حيث النمو المتسارع في نوعية الخدمات المقدمة ويتزامن ذلك مع دخول أنواع جديدة من مزودي خدمات المدفوعات والتبني السريع للتقنيات الرقمية الجديدة حول العالم. وبناءً على ذلك، تعمل الجهات التنظيمية، على التكيف مع هذه التغييرات من خلال تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية التي تكفل ضبط السوق وتمكين الشركات من تقديم الخدمات في ظل بيئة تنافسية عادلة للجميع. وفي المملكة، حددت رؤية 2030 من

خلال برنامج تطوير القطاع المالي اتجاه المملكة لتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تطوير وتشغيل التقنيات الرقمية في جميع جوانب الاقتصاد.

ولتحقيق هذا النمو في قطاع المدفوعات بما يتوافق مع سلامته وكفاءته، وضع البنك المركزي الأطر التنظيمية والتشريعية لنظم المدفوعات والتسويات المالية وخدماتها، وعمل على تطوير بنية تحتية حديثة للمدفوعات والإشراف عليها وإدارتها وفق أفضل الممارسات والتقنيات المتاحة في المجال المصرفي وذلك للدور المهم والحيوي لنظم المدفوعات والتسويات المالية في القطاع المالي والمصرفي من خلال عمليات الدفع والمقاصة والتسويات المالية عبر القنوات الإلكترونية، آخذًا بعين الاعتبار مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (Principles for Financial Market Infrastructures - PFMI) للإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (Committee on Payments and Market Infrastructures - CPMI) لدى بنك التسويات الدولية (BIS) والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) التي تؤكد مسؤولية البنوك المركزية في الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية وتطويرها باعتبارها وظيفة مهمة من وظائف البنك المركزي. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في هذا الإطار خلال العام 1442/1441هـ (2020م):

- يحرص البنك المركزي على مواكبة أهم التطورات في مجال الإشراف على البنية التحتية لنظم المدفوعات والتسويات المالية من خلال تبني المبادئ والتوصيات الخاصة والإشراف عليها وتطبيقها، بالإضافة إلى استحداث مجلس الحوكمة والرقابة (Governance and Oversight Board)، وإدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات (Payment Systems and Companies Control) للقيام بالمهام الإشرافية والرقابية على نظم وشركات المدفوعات الخاضعة لإشراف البنك المركزي وحوكمتها. وإصدار سياسة الإشراف على نظم المدفوعات والإطار الإشرافي لها والتي تهدف إلى وضع الإطار العام للإشراف على نظم المدفوعات والصلاحيات التي يمارسها البنك المركزي.
- بدء إطلاق التراخيص للجهات المالية الفاعلة غير المصرفية (شركات التقنيات المالية)، وذلك بالترخيص لأول شركة محفظة إلكترونية، وأول شركة خدمات مدفوعات في المملكة.
- مراقبة أداء شركات المدفوعات ودعم التزامهم بالأنظمة والتعليمات، وتعزيز دور الحوكمة والتحكم الداخلي من خلال تزويد الشركات بأهم ملاحظات البنك المركزي على الشركات المرخصة لمعالجتها وتطوير أنظمتها للوصول إلى بيئة مدفوعات آمنة وفعالة.
- دعم حصول الشركات المرخصة على معرف الكيانات القانونية (LEI).
- استكمال الترخيص لـ (11) شركة لتقديم خدمات المدفوعات في القطاع، منها: (4) شركات تقدم خدمات المحافظ الإلكترونية و(7) شركات تقدم خدمات مدفوعات مختلفة منها: خدمات نقاط البيع ومدفوعات الفواتير عبر الحساب التجميعي وتقديم خدمات للدفع للتجار عبر الإنترنت.
- عقد أكثر من (40) ورشة عمل مع الشركات التي أبدت رغبتها في الحصول على الترخيص لمزاولة المدفوعات، وذلك لتوضيح متطلبات القواعد وكيفية تعبئة النماذج وفقًا للمتطلبات والإرشادات الصادرة في القواعد التنظيمية.
- عقد أكثر من (15) ورشة عمل لشركات المدفوعات بعد ترخيصها، وتضمنت ورش العمل عرض للبيانات الإشرافية والاحترازية الدورية وآلية استكمالها بالشكل الملائم وفقًا لمتطلبات القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات وقد حضر ورش العمل عدد من شاغلي المناصب القيادية في الشركات كالرؤساء التنفيذيين ومديري الالتزام ومديري المالية والمخاطر. وكان لهذه الورش أثر في التزام الشركات بتزويد البنك المركزي بجميع المستندات التي يتم طلبها.

7.1. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استمر البنك المركزي في تنفيذ المهام التفتيشية الدورية على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه؛ للتأكد من مدى تطبيق هذه المؤسسات للتعليمات والأنظمة، ورصد أي مخالفات لديها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تصحيحها وتقويمها، ومن ذلك ما هو متعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتضمنت إنجازات البنك المركزي في هذا الصدد ما يلي:

- تنظيم الملتقى السنوي الثاني عشر للالتزام ومكافحة غسل الأموال الذي هدف إلى تعزيز مستوى الوعي والالتزام في مجال مكافحة غسل الأموال في ظل جائحة كورونا، واستعراض أبرز الفرص والمخاطر المرتبطة بالتعاملات الرقمية، وأفضل الممارسات والتجارب الدولية المُطبقة لمواجهة التداعيات المترتبة على هذه الجائحة وغيرها من الموضوعات؛ ذات الصلة لأجل تعزيز مستوى الالتزام وإدارة المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال لدى العاملين في الجهات المعنية، والمؤسسات المالية لمواجهة التحديات والتهديدات المتزايدة والتقليل من حجم مخاطرها.
- الاستمرار بتنظيم ورش العمل والبرامج التدريبية للجهات المعنية بهدف تعزيز وتنمية قدرات العاملين في مجال المكافحة، وإكسابهم المهارات الفنية والمهنية اللازمة؛ لمساعدتهم في أداء أعمالهم بالشكل المطلوب وبما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الصادرة في هذا الشأن، وأفضل الممارسات والتجارب الدولية.
- العمل على إصدار تقرير التطبيقات السنوي لعام 2020م الذي يعكس أبرز المؤشرات والأساليب والأنماط والاتجاهات لجريمة غسل الأموال، ويهدف إلى فهم طرق وأساليب غسل الأموال في المملكة وفقًا للحالات العملية المقدمة من الجهات المعنية.
- الاستمرار في عقد الاجتماعات الدورية والاستثنائية عن بُعد للجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال لمناقشة الموضوعات والمسائل المرتبطة بمكافحة غسل الأموال حرصًا على عدم تأثير تبعات جائحة كورونا على سير منظومة العمل، إضافة إلى تمثيل المملكة بفاعلية عن بُعد في كافة الاجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمجموعة العمل المالي (فاتف)، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، وفرق العمل المنبثقة منهما.
- العمل على متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة غسل الأموال بالتنسيق مع الجهات المعنية واللجان الوطنية الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى توفير الدعم والمساعدة الفنية للجهات المعنية.
- إعداد تقرير المتابعة الثاني للمملكة الذي يتضمن جهود وإجراءات المملكة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح منذ اعتماد تقرير التقييم المتبادل للمملكة في منتصف العام 2018م، والتقدم المحرز من المملكة من حيث الالتزام بالمعايير والمتطلبات الدولية في هذا المجال، حيث أصبحت المملكة ملتزمة بشكل كبير في ثمان وثلاثين توصية بدلًا من ست وثلاثين توصية من التوصيات الأربعين للمجموعة، مما يجعلها من ضمن مقدمة الدول في الالتزام بالمعايير الدولية في هذا المجال.
- الشروع بعملية تحديث التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال، حيث تم البدء بأولى الخطوات في عملية التحديث والمتعلقة بإعداد خطة عمل وجدول زمني وتشكيل فريق فني لتقييم المخاطر من الجهات ذات العلاقة.
- المشاركة في اجتماعات المجموعة المشتركة لأفريقيا والشرق الأوسط التابعة لفريق مراجعة التعاون الدولي لمجموعة العمل المالي (فاتف)، الذي يقوم بشكل مستمر بعقد اجتماعات لمراجعة التقدم المحرز لدول أفريقيا والشرق الأوسط المُدرجة على قوائم الدول ذات جوانب القصور الإستراتيجية وفق تقييم مجموعة العمل المالي (فاتف).
- العمل على مشروع خاص بالأصول الافتراضية مبني على ست مبادرات لتنظيم أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في المملكة، اشتملت على التواصل والتوعية، والمراجعة القانونية،

وتقييم مخاطر غسل الأموال، وحظر التعاملات غير النظامية، وتقديم التدريب، وإصدار الأدلة الإرشادية؛ لتعزيز التزام المملكة بالمعايير والمتطلبات الدولية المرتبطة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.

8.1. الرقابة على المخاطر السيبرانية

نظرًا لأهمية الأمن السيبراني في تحقيق الاستقرار المالي وثقة المتعاملين مع القطاع المالي، قام البنك المركزي بعدد من الخطوات الإستراتيجية لاحتواء وتخفيف تلك المخاطر، إذ أطلق البنك المركزي إستراتيجية شاملة للأمن السيبراني للقطاع المالي مستنده على أفضل الممارسات والتجارب العالمية، التي يندرج تحتها عدد من الأهداف الإستراتيجية وينبثق منها عدة مشروعات تهدف إلى تعزيز دور البنك المركزي الرقابي وتطوير أدواته الإشرافية ورفع مستوى ممارسات الأمن السيبراني في القطاع. وتبع ذلك إطلاق عدد من الأدلة التنظيمية، مثل: الدليل التنظيمي للأمن السيبراني، والدليل التنظيمي لاستمرارية الأعمال، والدليل التنظيمي لمحاكاة الهجمات السيبرانية. إضافة إلى ذلك، أنشأ البنك المركزي مركزًا استشرافيًا للأمن السيبراني ليكون لديه رؤية إستشرافية واضحة ومعلومات مفصلة عن الفضاء السيبراني للقطاع المالي، ومن مهام هذا المركز تحليل التهديدات السيبرانية وهو ما يعرف بـ (Threat Intelligence)، لمراقبة وتحليل التهديدات السيبرانية العالمية والإقليمية، خصوصًا التهديدات التي تستهدف القطاع المالي في المملكة، ومشاركة المعلومات الاستباقية مع القطاع لاتخاذ الإجراءات الاحترازية. كذلك يقوم المركز بتقييم الصمود الأمني للجهات من خلال محاكاة الهجمات السيبرانية وتنفيذ سيناريوهات مختلفة لرفع الجاهزية السيبرانية للقطاع المالي.

9.1. الأبحاث الاقتصادية والإحصاء

يسعى البنك المركزي إلى أن تكون وكالة الأبحاث والشئون الدولية منبعًا فكريًا له، ووجهةً فاعلةً يُعتمد عليها داخل البنك المركزي وخارجه، من خلال إعداد الدراسات والتقارير ذات القيمة والجودة العالية في المجالين المالي والاقتصادي، وأن تكون مصدرًا لأحدث وأدق البيانات النقدية والمصرفية والمالية؛ لتواكب التطور الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي. ومن أبرز المنجزات في هذا المجال ما يلي:

- إعداد التقرير السنوي للبنك المركزي الذي يُعد مرجعًا مهمًا للباحثين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الوطني.
- إعداد تقارير وإحصاءات أسبوعية، وشهرية، وربع سنوية، وسنوية، ونشرها على موقع البنك المركزي الإلكتروني، ومنها: النشرة الإحصائية الشهرية، وتقرير التضخم، وتقرير التطورات النقدية والمصرفية، وتقرير الاستقرار المالي.
- السعي إلى الوفاء بمتطلبات مبادرة مجموعة دول العشرين لفجوة البيانات.
- إعداد أوراق عمل متخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنموية، ونشرها على موقع البنك المركزي.
- عقد ورش عمل ربع سنوية تهدف إلى إثراء المعرفة وتبادل الأفكار مع الأكاديميين والمصرفيين والمهتمين، وتتناول العديد من الموضوعات والمستجدات الاقتصادية والمالية، وقد استمر عقد ورش العمل خلال فترة الجائحة افتراضيًا.
- تقديم عروض شهرية عن موضوعات اقتصادية مختلفة للمسؤولين في البنك المركزي والمعنيين بالشأن المالي والاقتصادي؛ وذلك لرفع مستوى تبادل الأفكار بين موظفي البنك المركزي والقطاعات الحكومية الأخرى.
- تنظيم النسخة الخامسة لندوة الاستقرار المالي بالتعاون مع هيئة السوق المالية تحت عنوان "تأثير جائحة كورونا على الاستقرار المالي"، وقد أقيمت الندوة افتراضيًا، وتناولت العديد من الموضوعات كالتحديات الحالية التي تواجه الاستقرار المالي، والسياسات والإجراءات التي اتخذت للتعامل مع الجائحة وتخفيف آثارها المالية والاقتصادية على المؤسسات المالية والقطاع الخاص، والفرص الجديدة أمام شركات التقنية المالية والشركات

المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى تعميق السوق المالية وسوق المشتقات، ومستويات السيولة والائتمان في القطاع المصرفي، وغيرها.

- عقد عدد من جلسات الإثراء الداخلية وورش العمل للتعريف بأهم تطورات المالية الإسلامية على الصعيدين المحلي والعالمي، واستعراض أفضل الممارسات العالمية في الرقابة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- ابتعاث عدد من الموظفين والموظفات المتميزين من المواطنين عبر برنامج الاقتصاديين السعوديين للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من إحدى الجامعات المرموقة، ومن ثم العودة إلى البنك المركزي للعمل في مجال الدراسات والأبحاث الاقتصادية.
- إطلاق مبادرة "برنامج الأبحاث المشتركة" التي تعتمد على مبدأ المشاركة البحثية بين باحثي البنك المركزي والأكاديميين وذوي الخبرة والمختصين من خارجه. وتأتي هذه المبادرة انطلاقًا من اهتمام البنك المركزي بتطوير المنظومة البحثية الاقتصادية والمالية، وأهميتها في تحقيق رؤية المملكة 2030.
- إطلاق مبادرة "مذكرة السياسات" داخل البنك المركزي لتمكين وتحفيز منسوبيه للمشاركة في المنظومة البحثية وتعزيز دور الباحثين في مناقشة واقتراح بعض السياسات الاقتصادية.
- تزويد الجهات ذات العلاقة ببحوث متخصصة في مجال القطاع النقدي والمصرفي والمالي، وإضافة إلى تزويدهم بتوقعات البنك المركزي بشأن الاقتصاد الوطني.

2. المخاطر والالتزام

انطلاقًا من حرص البنك المركزي على ترسيخ مفهوم إدارة المخاطر والالتزام بهدف بناء ثقافة واعية على أساس علمي وفني، فقد تم وضع آليات وطرق لمعالجة المخاطر والمساهمة في تعزيز ثقافة إدارتها، بالإضافة إلى رفع مستوى ثقافة الالتزام بالأنظمة والتعليمات لحماية موارده، والسعي إلى توفير الدعم اللازم لضمان استمرارية الأعمال الحساسة فيه بما يضمن تحقيق أهدافه واستراتيجيته. وفي إطار حرص البنك المركزي على توفير بيئة عمل آمنة وصحية لجميع منسوبيه وتماشيًا مع التدابير الوقائية الصادرة عن وزارة الصحة للحد من انتشار فيروس كورونا، أعلن البنك المركزي في بداية ظهور الجائحة اعتماد الإجراءات التفصيلية لتفعيل خطة استمرارية الأعمال للتعامل مع الأزمة، الأمر الذي انعكس إيجابًا على أداء البنك المركزي أثناء الأزمة. وقد منحت لجنة البنوك المركزية (Central Banking Committee) البنك المركزي جائزة استمرارية الأعمال لأفضل مبادرة للعام 2020م، حيث أشادت ببرنامج استمرارية الأعمال في البنك المركزي خلال مواجهة الجائحة.

3. رؤية المملكة 2030

يؤدي البنك المركزي أدواره المنوطة به بما ينسجم مع متطلبات التنمية وحاجة الاقتصاد، وذلك من خلال عمله على المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي المستدام، إذ يقوم البنك المركزي بالتنسيق المستمر مع الجهات ذات العلاقة بتحقيق رؤية المملكة 2030 والبرامج التابعة لها؛ لبحث سبل التعاون وتذليل العقبات المرتبطة بمهام البنك المركزي وأعماله، وبما لا يتعارض مع متطلبات الاستقرار النقدي والمالي. وتضمنت رؤية المملكة 2030 العديد من الأهداف الاقتصادية والتنموية التي بُني عليها الكثير من المبادرات والمشروعات. ومن أبرز تلك الأهداف رفع ترتيب اقتصاد المملكة عالميًا ليصبح ضمن أكبر 15 اقتصادًا من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م، وذلك من خلال رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40 في المئة ليصل إلى 65 في المئة في عام 2030م، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16 في المئة إلى 50 في المئة، وكذلك رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 20 في المئة إلى 35 في المئة. ومن أهداف الرؤية أيضًا المشاركة المجتمعية في تحقيق الأهداف والرؤى الوطنية، والتي منها زيادة نسبة مدخرات الأسر من

إجمالي دخلها من 6 في المئة إلى 10 في المئة بحلول عام 2030م. ويسعى البنك المركزي إلى دعم رؤيةَ المملكة 2030 عبر مشاركته في برنامجي تطوير القطاع المالي وبرنامج الإسكان.

1.3. برنامج تطوير القطاع المالي

يعمل البنك المركزي مع الشركاء الرئيسيين (وزارة المالية وهيئة السوق المالية) في لجنة برنامج تطوير القطاع المالي على تنويع مصادر التمويل، ورفع مستوى الشمول المالي وتمكين التخطيط المالي الأمثل لدى كافة شرائح المجتمع. ويهدف البرنامج إلى إيجاد قطاع مالي حيوي يساهم في دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. إضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج على توفير الاحتياجات التمويلية لمجموعة أوسع من الجهات الفاعلة الاقتصادية.

وتتمحور أهم منجزات البنك المركزي في هذا البرنامج حول تطوير القطاع المالي ورفع مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير نظم المدفوعات ووسائل الدفع الحديثة، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير قطاع التمويل العقاري وتنظيمه، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قطاع التقنية المالية، ومواصلة تنظيم قطاع التأمين وتطويره، وتعزيز الثقة في النظام المالي. وفيما يلي ملخص لأبرز منجزات البنك المركزي في برنامج تطوير القطاع المالي لعام 1442/1441هـ (2020م):

- إنجاز 12 مبادرة من أصل 16 مبادرة يملكها البنك المركزي. الجدير بالذكر، أن عدد مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي يبلغ 41 مبادرة، ويملك البنك المركزي حوالي 39 في المئة منها.
- إصدار 9 تعليمات ولوائح تدعم التقنية المالية والتحول الرقمي في القطاع المالي، منها على سبيل المثال فتح الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية للأفراد وللمؤسسات الفردية والشركات المقيمة عَن بُعد، وإصدار الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في المملكة، والمتطلبات الفنية لنشاط وساطة التمويل الرقمية، وإصدار قواعد تنظيم شركات التمويل الاستهلاكي المصغر، وإصدار قواعد الترخيص للأنشطة المساندة لنشاط التمويل، وإصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، والقواعد المنظّمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية، وإصدار القواعد المنظّمة لأعمال التأمين البنكي، وإصدار القواعد المنظّمة لتقديم خدمات المدفوعات في المملكة التي من ضمنها ترخيص المحافظ الإلكترونية، والعمل على إصدار نظام المدفوعات وخدماتها في المملكة.
- نجاح تجربَتَي تقديم خدمة فتح الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية للمؤسسات الفردية عَن بُعد وخدمة فتح الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية للشركات المقيمة عَن بُعد في إطار البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) الخاصة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة، وذلك بمشاركة عدد من المصارف وشركات التقنية المالية العاملة في السوق المحلية.
- توجيه المصارف ومزوّدي خدمات الدفع العاملة في المملكة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لأنشطة الخدمات الشخصية وقطاع التجزئة، وتأتي هذه الخطوة انطلاقًا من إستراتيجية البنك المركزي لنظم المدفوعات وبرنامج تطوير القطاع المالي بهدف تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي وتفعيل استخدام القنوات الإلكترونية.
- الانتهاء من دراسة وتطوير القواعد التشغيلية وتصميم خدمة قبول أدوات الدفع، وإتاحة تقنية قبول أدوات الدفع على مشاريع النقل العام كافة في المملكة ضمن منجزات المبادرة المحورية "التوجه نحو مجتمع غير نقدي".
- إصدار ضوابط التأمين الشامل على المركبات المؤجرة تمويليًا للأفراد، وتهدف هذه الضوابط إلى تنظيم العلاقة التعاقدية بين جهات التمويل وعملائها الأفراد فيما يتعلق بالتأمين على المركبات المؤجرة تمويليًا، وذلك استمرارًا لدعم البنك المركزي وتطوير الممارسات المعمول بها في قطاع التأمين، وضمان حماية حقوق حملة وثائق التأمين وعدالة الخدمات المقدمة لهم.

- بدء إطلاق التراخيص لنشاط التمويل الاستهلاكي المُصغر، حيث تم إصدار أول ترخيص لشركة ممارسة لهذا النشاط في المملكة.
- الإطلاق التجريبي لنظام المدفوعات الفورية (Instant Payment System)، الذي يهدف بشكل أساسي إلى تنفيذ الحوالات المالية بشكل فوري بين مختلف المصارف في المملكة خارج أوقات عمل القطاع المصرفي وعلى مدار الساعة (7×24)، إضافة إلى غيرها من المزايا والخدمات، مثل إمكانية إضافة تفاصيل معلومات الدفع وخدمة التحويل عن طريق المعرفات البديلة.
- الإعلان عن نتائج مشروع "عابر" وهو مشروع مشترك بين البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي أطلق كمبادرة مُبتكرة تعد من أوائل التجارب عالميًا على مستوى البنوك المركزية في هذا المجال، وكانت النتائج النهائية للمشروع متوافقة مع نتائج التجارب المماثلة لعدد من البنوك المركزية في إثبات أن تقنية السجلات الموزعة ستساهم في تزويد البنوك المركزية بالقدرات اللازمة لتطوير أنظمة الدفع على المستويين المحلي وعبر الحدود. وتم نشر التقرير النهائي لنتائج المشروع من خلال الموقع الرسمي للبنك المركزي ومصرف الإمارات المركزي.

2.3. برنامج الإسكان

يشارك البنك المركزي كعضو في برنامج الإسكان وهو أحد برامج رؤية المملكة 2030، حيث يساهم في العمل على تحقيق مستهدفات البرنامج من خلال تطوير البيئة التشريعية والنظامية بصفته المنظم والمراقب لقطاع التمويل العقاري. وحدَّث البنك المركزي خلال العام 2020م الصيغة النموذجية لعقود التمويل العقاري بصيغتي الإجارة والمرابحة، التي تهدف إلى زيادة مستوى الإفصاح والشفافية وتحقيق الاتساق بين الممولين العقاريين بالإضافة إلى حماية مصالح العملاء. كما قام البنك المركزي بالترخيص للشركة السعودية لخدمات التمويل، كأول شركة مرخصة لممارسة الأنشطة المساندة للتمويل، وتهدف الشركة إلى تقديم خدمات إدارة العقود للبنوك وشركات التمويل العقاري والشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري مما يساهم في خفض تكاليف إدارة العقود. بالإضافة إلى ما سبق، فقد أصدر البنك المركزي تعليمات منتج البناء الذاتي للتمويل العقاري الممنوح للأفراد، وذلك بهدف حماية حقوق العملاء وتنظيم عملية منح التمويل من قبل الممولين العقاريين بما يتوافق مع مراحل البناء. ووافق البنك المركزي على تمديد إتاحة ساعات العمل الإضافية ليوم السبت لخدمة عملاء التمويل العقاري المدعوم وذلك حتى نهاية عام 2021م.

وقد بلغ عدد عقود التمويل العقاري السكني الجديدة المقدمة من المصارف وشركات التمويل خلال عام 2020م حوالي 295.6 ألف عقد، مقارنة بنحو 179.2 ألف عقد خلال عام 2019م. في حين بلغ إجمالي حجم التمويل نحو 140.7 مليار ريال في عام 2020م، مقارنة بحوالي 79.6 مليار ريال خلال عام 2019م، بارتفاع نسبته 76.8 في المئة.

4. الموارد البشرية

1.4. التدريب والتطوير

لم يألُ البنك المركزي جهدًا في تطوير كوادره البشرية عبر برنامج الابتعاث للدراسة في الخارج لمجموعة من موظفيه للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه في عدد من المعاهد والجامعات العالمية، إضافة إلى تقديم التدريب الداخلي والخارجي، وكذلك إتاحة تقديم البرامج التعليمية والتدريبية ذات العلاقة من خلال الأكاديمية المالية، وإتاحة الفرصة لطلاب الجامعات للتدريب التطبيقي في التخصصات المتصلة بأعمال البنك المركزي وإعدادهم لدخول بيئة العمل مستقبلًا، وإعطاء الفرص لعدد من طلاب الجامعات للعمل خلال إجازة الصيف في التخصصات ذات العلاقة بمهام البنك المركزي، مما يتيح لهم فرصة التعلم والتدريب.

ويعمل البنك المركزي على تطوير الكوادر البشرية باستمرار من خلال عدد من البرامج والإجراءات، من أبرزها:

- برنامج تطوير الكفاءات الاستثمارية، والذي يهدف إلى التوظيف في مجال الاستثمار في البنك المركزي. إذ يتضمن البرنامج التدريب على رأس العمل في بنوك وشركات استثمارية عالمية لتطوير القدرات المهنيّة والمهارات الشخصية، ويتضمن كذلك التدوير الوظيفي في البنك المركزي لممارسة أعمال الاستثمار تحت إشراف خبراء في مجالات استثمارية متخصصة، إضافة إلى حضور دورة فنية متقدمة في كلية "وارتون" بجامعة بنسلفانيا الرائدة في مجال إدارة الأعمال في مدينة فيلادلفيا في الولايات المتحدّة، وانتهاءً بالتخصص في أحد المجالات الاستثمارية والمساهمة في أعمال الاستثمار في البنك المركزي. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج خلال عام 2020م 16 مستفيدًا.
- برنامج التعليم المهني لحديثي التخرج، والذي يهدف إلى تدريب الطلبة حدثي التخرج المميزين في وكالة الرقابة بالإدارة العامة للرقابة على البنوك، وبعد الانتهاء من التدريب يتم توظيفهم في البنك المركزي أو القطاع البنكي. وتركز التدريب على قسمين، قسم عملي من خلال الحضور والتفاعل مع الموظفين عمليًا، وقسم نظري من خلال انضمامهم إلى عدد من الدورات التدريبية، وحصولهم على شهادات مهنية في المجال. وقد بلغ عدد المتدربين خلال عام 2020م 8 متدربين.
- تم تقديم خمسة برامج تدريبية متنوعة لمنسوبي البنك المركزي عبر الأكاديمية المالية، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج 26 موظفًا وموظفة.
- برنامج الشهادات المهنية، الذي يهدف إلى تقوية الجانب المهني للموظف ومساعدته في الحصول على أفضل الممارسات في مجاله، وبلغ عدد الحاصلين على الشهادات 46 موظفًا وموظفة.
- بلغ عدد المبتعثين الحاليين بالخارج 48 مبتعثًا ومبتعثة، وبلغ إجمالي الدارسين في الداخل بنظام التفرغ الجزئي أو الانتساب 51 دارسًا ودارسة. والتحق 31 طالبًا وطالبة ببرنامج التدريب التعاوني.
- لدعم موظفي البنك المركزي وتمكينهم خلال فترة الجائحة، تم توفير حلول تدريبية وتطويرية متنوعة تمثلت بالمنصات التدريبية الإلكترونية والمشاركة في برامج التدريب التفاعلي لدى عدد من الجهات الإقليمية والدولية، حيث تم تحفيز الموظفين على مواصلة التدريب والتعلم وتقديم الحلول المتاحة لضمان استمرارية المساهمة في تميز البنك المركزي في تحقيق أهدافه في ظل الظروف الراهنة.
- حرصًا من البنك المركزي على دعم وتحفيز المرأة وتمكينها من المناصب الإشرافية، ارتفعت نسبة الموظفات في البنك المركزي إلى 13في المئة في عام 2020م مقارنة مع 11 في المئة في عام 2019م.
- إطلاق النسخة الثالثة من البرنامج المتخصص في الأمن السيبراني (SECURE19) بالتعاون مع معهد كايرون "Chiron Technology Services". الذي يهدف إلى تدريب وتأهيل مجموعة من الكوادر الوطنية في القطاع المالي ومنسوبي البنك المركزي في مجال الأمن السيبراني للعمل في القطاع المالي والقطاعات الأخرى كافة.
- بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (713) بتاريخ 30 ذو القعدة 1438هـ الذي نص على تطوير الإدارات القانونية في الجهات الحكومية، ودعمها بالكفايات المؤهلة في المجال الشرعي والنظامي، ووضع خطة لتطوير هذه الإدارات والعاملين فيها بالشكل المناسب وبما يحقق الهدف المنشود منها، قام البنك المركزي خلال عام 2020م باعتماد خطة للتوظيف واستقطاب الكفاءات القانونية المؤهلة، وترشيح عدد من الموظفين لبرامج الابتعاث المباشر، وحضور ورش العمل المتخصصة التي تنظمها البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى البرامج التدريبية الأخرى وفقًا للاحتياج التدريبي للمختصين في البنك المركزي.

5. المسؤولية المجتمعية

1.5. إستراتيجية المسؤولية المجتمعية

تهدف إستراتيجية البنك المركزي إلى تعزيز المسؤولية المجتمعية، وذلك من خلال العمل على أربعة محاور رئيسة هي: زيادة وعي الموظفين بالمسؤولية المجتمعية،

وترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية في سياسات وإجراءات المنظمة، وإطلاق المبادرات والفعاليات التي تدعم المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والبيئة، وتحفيز القطاعات التي يشرف عليها البنك المركزي لتطوير مسؤوليتهم المجتمعية. وتضمنت إستراتيجية البنك المركزي الاهتمام بجميع الأطراف المعنية، مع التركيز على المحاور الآتية:

- **المجتمع:** يتضمن جوانب التواصل مع المجتمع مع التركيز على عناصر برامج التدريب والتعليم والوعي المالي، والاهتمام بقضية البطالة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم القطاع الثالث.
- **الموظفين وبيئة العمل:** يتضمن جوانب الاهتمام بتطوير رأس المال البشري، وتوفير بيئة عمل جاذبة ومثالية وفق أفضل معايير الصحة والسلامة المهنية، والاهتمام بعائلات الموظفين، وتحفيز العمل التطوعي المنظم في الجوانب التي يحتاجها المجتمع.
- **كيانات القطاع المالي التي يشرف عليها البنك المركزي:** يتضمن الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية على مستوى القطاع، وتمكين الكيانات المالية من تطوير تلك الممارسات، بما ينعكس إيجابًا على سمعة القطاع وفاعليته في هذا الحقل، مع الاستمرار في تطوير الأنظمة والإجراءات المتعلقة بحماية العملاء وتوعيتهم، وإعطاء فرص للموردين المحليين في تقديم خدماتهم للقطاع.
- **البيئة:** تتضمن العمل على المحافظة على موارد البيئة الطبيعية، وتقليل الأثر الضار على البيئة، وذلك من خلال تحسين معدلات استهلاك الطاقة والانبعاثات، وتقليل استخدام الورق، وترشيد استخدام المياه، وبحث أي أفكار جديدة تساهم في المحافظة على مكونات البيئة الطبيعية.

ويمر نموذج تطبيق الإستراتيجية على مرحلتين، تركز المرحلة الأولى على إبراز المسؤولية المجتمعية للبنك المركزي ومبادراته كأولوية قصوى لتكون معروفة لدى المجتمع، يليها الاهتمام بتوعية موظفيه في حقل المسؤولية المجتمعية، مع الوفاء بمسؤوليته تجاه القطاع المالي، والعمل بشكل جاد لتحسين البيئة. وعند تحقيق هدفه المرحلي ينتقل تدريجيًا إلى التركيز على القطاع المالي كأولوية قصوى؛ إذ إن التحسن في ممارسة القطاع المالي للمسؤولية المجتمعية يبرهن عن تميز دور البنك المركزي في تمكين المسؤولية المجتمعية، إلى جانب عمله على جميع المحاور بشكل متوازن يضمن تعزيز المسؤولية المجتمعية له وللجهات التي يشرف عليها، بما يحقق التنمية المستدامة وأهداف رؤية المملكة 2030.

2.5. حماية المستهلكين في القطاع المالي

تهدف إدارة حماية العملاء في البنك المركزي إلى حصول عملاء القطاع المالي على معاملة عادلة تتسم بالشفافية والصدق والأمانة والالتزام بالأنظمة واللوائح التي يتم تشريعها، وحصولهم أيضًا على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. إضافة إلى نشر الوعي بين جميع الفئات المستهدفة، والاستمرار في استقصاء الرأي العام في تلك الجهود والحملات التوعوية لمعرفة مدى نجاحها في إيصال رسالتها واستفادة المتلقي منها، علاوة على دور إدارة حماية العملاء في استقبال شكاوى عملاء مختلف القطاعات المالية ومعالجتها.

واستمر البنك المركزي خلال العام 1442/1441هـ (2020م) في استقبال الشكاوى ومعالجتها عبر نظام "ساما تهتم" الذي يتيح لعملاء القطاعات المالية التي تخضع لإشراف البنك المركزي ورقابته تقديم شكاواهم إلى البنك المركزي ومتابعتها، وذلك في إطار يضمن سرعة المعالجة والوضوح. وتم في هذا الصدد استقبال 390,457 شكوى متنوعة من عملاء المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل وشركات التقنية المالية ومعالجتها. وكذلك تم استقبال 858,638 مكالمة عبر مركز التواصل تنوعت بين شكاوى واستفسارات. إضافةً إلى ذلك، عمل البنك المركزي على عدة مبادرات لتعزيز حماية عملاء الجهات المالية التي يقوم بالإشراف عليها، ومن أبرزها:

- إطلاق تطبيق ساما تهتم للأجهزة الذكية.

- إطلاق خدمة المحادثة الفورية من خلال موقع ساما تهتم.
- إصدار العديد من التعليمات الخاصة بحماية العميل منها على سبيل المثال لا الحصر تعميم توجيه المؤسسات المالية (مصارف- تأمين – تمويل) بإتاحة هاتف مجاني لاستقبال الشكاوى والاستفسارات والبلاغات، وإصدار دليل تسوية الهلاك الكلي لعقود الإيجار التمويلي للمركبات- أفراد.

3.5. المشاركة في تنمية المجتمع

يساهم البنك المركزي بدور تثقيفي وتوعوي للمستفيدين من خدماته وخدمات الجهات التي يشرف عليها، وذلك من خلال الحملات التوعوية المستمرة. ويتفاعل البنك المركزي أيضًا مع أهم المناسبات الاجتماعية المعتمدة عالميًا ومحليًا بشكل سنوي ومن خلال برامج مختلفة تأكيدًا لدوره المحوري في خدمة المجتمع. وتبنى البنك المركزي خلال عام 2020م تنفيذ عدة حملات ومبادرات وأنشطة اجتماعية وتطوعية، أهمها: إصدار تعليمات الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة من المؤسسات المالية، وحملة "القليل كثير بعدين" حملة "عيديتك خلها تحويل"، مسابقة "عملتنا تاريخ" بمناسبة اليوم الوطني، وتدشين مركز التميز للتوحد، حملة "نتشارك لنصنع التميز"، وأخيرًا حملة "شكرًا.. لأنكم عملة نادرة" التي قدم فيها البنك المركزي الشكر لأبطال الصحة والأمن والمتطوعين أثناء الجائحة. كذلك قدم البنك المركزي العديد من البرامج التي يهدف من خلالها إلى تفعيل دوره المجتمعي عن طريق دعم وتطوير المجتمع المحلي بكافة مكوناته، وتحفيز تعزيز قدرات الوطن والارتقاء بها، وشملت تلك البرامج؛ برامج التدريب للخريجين، وبرامج صحية، وبرامج تثقيفية للموظفين، وبرامج للاهتمام بأبناء الموظفين وعائلاتهم.

6. المشاركات الدولية والإقليمية للبنك المركزي

يشارك البنك المركزي بفاعلية في عضوية العديد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ويحضر اجتماعاتها، مثل اجتماعات مجموعة العشرين، وبنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، ومجموعة العمل المالي، ومنظمة التجارة العالمية، والهيئات المالية العربية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والهيئة الدولية لمشرفي التأمين، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، واجتماعات محافظي المصارف المركزية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمجلس النقدي الخليجي، والهيئة الدولية لضامني الودائع، وعدد من اللجان الفنية وفرق العمل التابعة للجنة المحافظين.

1.6. جهود البنك المركزي خلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين

ترأست المملكة مجموعة العشرين في عام 2020م، والتي تكللت بحمد الله بنجاح باهر ومخرجات ومبادرات تاريخية في مساري المجموعة المالي والشربا تمثلت في الإنجازات المرتبطة بجدول أعمال تنسيق السياسات وإيجاد الحلول وتطوير المبادرات التي مكّنت مجموعة العشرين (G20) من تحقيق شعار الرئاسة السعودية لعام 2020م "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع"، كذلك قادت مجموعة العشرين خلال رئاسة المملكة الجهود الدولية تجاه الأولوية الجماعية الملحّة المتمثلة في التركيز على مكافحة جائحة كورونا، والتغلب على آثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية المتداخلة.

وفيما يتعلق بجهود البنك المركزي، فقد قام -من خلال المسار المالي لمجموعة العشرين- بالعمل مع دول المجموعة والمنظمات الدولية ذات الصلة على تحقيق العديد من الإنجازات المرتبطة بالسياسات والتشريعات المالية، وإيجاد الحلول وتطوير المبادرات، وفقًا للأولويات الأساسية لأعمال مجموعة العشرين المتمثلة في "تأطير المسائل الإشرافية والتنظيمية لمواكبة العصر الرقمي". ويندرج تحت هذا الهدف عدد من الأولويات الأساسية، أبرزها الاتفاق على خارطة طريق مجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات العالمية عبر الحدود، وهي خطوة تاريخية للمجموعة تهدف إلى

تحسين ترتيبات المدفوعات العالمية عبر الحدود من خلال تسهيل إجراء عمليات مالية أسرع، وأقل كلفة، وأكثر شمولًا وشفافيةً، ويتضمن ذلك الحوالات المالية الدولية.

وفي إطار إبراز إمكانات التقنية في معالجة التحديات المتعلقة بالمهام الإشرافية والتنظيمية في الجهات الرقابية والمؤسسات المالية، استمرت المملكة في بذل جهود حثيثة بصفتها رئيسة مجموعة العشرين لعام 2020م، وذلك بتعاون البنك المركزي مع مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية للعمل على مبادرة "التسارع التقني لمجموعة العشرين"، بهدف استكشاف حلول للتحديات الإشرافية والتنظيمية من قبل المهتمين بالتقنية المالية في العالم، بما في ذلك تمكين الابتكار وحل المشكلات في ظل الوضع الراهن للجائحة.

وفيما يتعلق بجهود المجموعة المرتبطة بالشمول المالي، نجحت مجموعة العشرين تحت رئاسة المملكة في وضع برنامج عمل يركز بشكل كامل على سياسات تتعلق بالشمول المالي الرقمي، وتحديدًا لثلاث فئات مهمة في المجتمع، وهي: النساء، والشباب، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كذلك عملت رئاسة المملكة مع دول مجموعة العشرين والمنظمات الدولية ذات العلاقة لمناقشة أفضل السبل لتطوير البنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى الخروج بالعديد من التقارير والدراسات التي تم دعمها، وتم الإشادة بها في اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية خلال سنة الرئاسة، أبرزها وثيقة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن الشمول المالي الرقمي للنساء، والشباب، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي توفر مجموعة من خيارات السياسات المميزة التي تستهدف فجوات الشمول المالي لهذه الفئات وتعزيز الخدمات المالية الرقمية من أجل استخدام ومشاركة فوائد الابتكارات والرقمنة، وتهيئة ظروف مناسبة يمكن فيها لجميع الناس العيش والعمل والازدهار، خصوصًا في ظل الجائحة وآثارها.

تمكّنت مجموعة العشرين برئاسة المملكة من حصر التحديات المتبقية التي تواجه عملية إلغاء مؤشر سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن (الليبور)، والخروج بتقرير من مجلس الاستقرار المالي بشأن المسائل الإشرافية المرتبطة بالتحوّل للمعيار المرجعي لتسهيل عملية التحوّل من مؤشر الليبور إلى مؤشرات بديلة.

تجدر الإشارة إلى أن رئاسة المملكة للمجموعة كان لها دور مهم في دعم استمرار التعافي في الاقتصاد العالمي، وتعزيز الثقة، والحفاظ على الاستقرار المالي، ومنع حدوث الآثار الاقتصادية العميقة والممتدة، ودعم الدول الأشد فقرًا في مواجهة آثار الجائحة، وذلك استمرارًا لدور مجموعة العشرين الفاعل كمنتدى رئيس للتعاون الاقتصادي الدولي.

7. المركز المالي للبنك المركزي السعودي

سجلت أصول البنك المركزي تراجعًا في نهاية عام 2020م عمّا كانت عليه في نهاية العام السابق، فقد انخفض إجمالي أصول البنك المركزي بنسبة 3.5 في المئة (66.0 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1.8 تريليون ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.7 في المئة (12.9 مليار ريال) في عام 2019م. ومثّلت حيازات الأصول الأجنبية القدر الأكبر من إجمالي أصول البنك المركزي التي شهدت تراجعًا خلال هذا العام. ولا يزال توزيع حيازات البنك المركزي من الأصول الأجنبية يميل نحو الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي انخفضت بنسبة 6.6 في المئة (79.5 مليار ريال) في عام 2020م، مقابل انخفاض نسبته 0.04 في المئة (0.4 مليار ريال) في عام 2019م. من جهة أخرى، انخفضت ودائع البنك المركزي لدى البنوك خارج المملكة بنسبة 22.0 في المئة (88.2 مليار ريال) في عام 2020م، مقابل انخفاض نسبته 1.4 في المئة (5.7 مليار ريال) في عام 2019م. وانخفض غطاء العملة بنسبة 1.7 في المئة (4.5 مليار ريال) ليبلغ 256.9 مليار ريال في عام 2020م، مقارنة بارتفاع نسبته 7.4 في المئة (18.0 مليار ريال) في العام السابق (جدول 12-1).

أمّا فيما يخص جانب المطلوبات في المركز المالي للبنك المركزي، فقد مثّلت ودائع واحتياطيات الحكومة في نهاية عام 2020م نسبة 23.6 في المئة من إجمالي المطلوبات، مقارنة بما نسبته 27.7 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفع حساب جاري الحكومة بنسبة 30.6 في المئة (18.2 مليار ريال) ليبلغ 77.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 18.1 في المئة في العام السابق. في المقابل، انخفض الاحتياطي العام للدولة في عام 2020م بنسبة 23.6 في المئة (110.9 مليار ريال) ليبلغ 358.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 4.1 في المئة (19.9 مليار ريال) في العام السابق. من جانب آخر، ارتفعت ودائع الصناديق والهيئات الحكومية بنسبة 41.8 في المئة (40.5 مليار ريال) لتبلغ 137.5 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 17.1 في المئة (19.9مليار ريال) في العام السابق. أما أذونات البنك المركزي واتفاقيات إعادة الشراء، فقد ارتفعت بنسبة 52.8 في المئة (65.5 مليار ريال) لتبلغ 189.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 6.6 في المئة (7.7 مليار ريال) في العام السابق.

جدول رقم 12-1: المركز المالي للبنك المركزي السعودي (نهاية السنة)

(مليون ريال)

	2016	2017	2018	2019	2020
أولًا: الموجودات					
نقد أجنبي وذهب	234,505	229,188	243,449	261,467	256,944
نقد في الصندوق	34,516	25,831	32,584	42,987	23,276
ورق نقد سعودي	34,505	25,811	32,561	42,956	23,242
نقود معدنية	11	20	22	31	34
ودائع لدى البنوك بالخارج	401,144	377,966	405,572	399,832	311,671
استثمارات في أوراق مالية بالخارج	1,365,189	1,244,669	1,204,035	1,203,576	1,124,051
موجودات متنوعة أخرى	41,517	26,009	14,224	4,945	130,852
الإجمالي	**2,076,871**	**1,903,663**	**1,899,864**	**1,912,807**	**1,846,795**
ثانيًا: المطلوبات					
العملة المصدرة	234,505	229,188	243,449	261,467	256,944
في التداول	199,989	203,357	210,865	218,480	233,668
لدى البنك المركزي	34,516	25,831	32,584	42,987	23,276
ودائع واحتياطي الحكومة	730,580	641,378	562,367	529,249	436,566
جاري الحكومة	89,134	52,192	72,832	59,624	77,873
الاحتياطي العام للدولة	641,446	589,185	489,535	469,625	358,692
ودائع صناديق وهيئات حكومية	154,514	88,346	116,852	96,921	137,452
الودائع النظامية للمؤسسات المالية	97,839	97,534	99,943	105,470	118,539
ودائع لجهات أجنبية بالمحلية	18,490	18,469	17,190	12,249	8,349
اذونات البنك المركزي واتفاقيات إعادة الشراء	164,755	138,786	116,326	124,007	189,541
مطلوبات متنوعة أخرى	676,187	689,962	743,738	783,444	699,404
الإجمالي	**2,076,871**	**1,903,663**	**1,899,864**	**1,912,807**	**1,846,795**

13

القوائم المالية للبنك المركزي السعودي

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

السادة/ أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي السعودي **الموقرون**

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للبنك المركزي السعودي "ساما" (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقًا)، التي تشتمل على قوائم المركز المالي لقسم الإصدار، وقسم الأعمال المصرفية، وقسم الهيئات والمؤسسات المستقلة، والحسابات النظامية كما في 30 يونية 2020م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية التي تتضمن ملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة لساما كما في وللسنة المنتهية في 30 يونية 2020م قد تم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقًا لأسس الإعداد الموضحة في إيضاح (2) حول القوائم المالية.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وإن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير قد تم توضيحها بالتفصيل في "قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. وباعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن ساما وذلك وفقًا لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لتلك المتطلبات.

لفت انتباه – أساس المحاسبة

نود لفت الانتباه إلى إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية الذي يوضح أساس المحاسبة. وتم إعداد القوائم المالية لساما لأغراض التقرير المالي لساما بناءً على السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس إدارة ساما. وبناءً على ذلك، قد لا تكون القوائم المالية مناسبة لأغراض أخرى. وإن رأينا غير متحفظ بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية وفقًا لأساس الإعداد الموضح في إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية، وعن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجًا عن غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة ساما على الاستمرار في نشاطها وفقًا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب ما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية للإدارة في تصفية ساما أو إيقاف عملياتها، أو عندما لا يكون هناك خيار آخر ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في ساما.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجًا عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. وإن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانًا على أن المراجعة - التي تم القيام بها وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية - ستكشف دائمًا عن أي تحريف جوهري موجود. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المعقول توقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال أعمال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقًا للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية لساما.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، استنادًا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة ساما على الاستمرار في أعمالها وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا نحو الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف ساما عن الاستمرار في أعمالها وفقًا لمبدأ الاستمرارية.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

إرنست ويونغ
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 2732
الرياض 11461
المملكة العربية السعودية

راشد سعود الرشود
محاسب قانوني – ترخيص رقم 366

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 8282
الرياض 11482
المملكة العربية السعودية

بدر ابراهيم بن محارب
محاسب قانوني - ترخيص رقم 471

25 ربيع الآخر 1442هـ
(10 ديسمبر 2020م)

البنـك المركـزي السعـودي (ساما) | قائمة المركز المالي
كما في 30 يونية 2020م | الموجودات

(مليون ريال)

	2020/06/30م	2019/06/30م
قســـــم الإصدار		
غطـاء العمـلة المصدرة		
ذهـب (إيـضـاح 2/هـ)	1,624	1,624
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	273,738	260,940
	275,362	**262,564**
قسم الأعمـــال المصرفية		
نقـد في الصـنـدوق		
أوراق نقـــــد	34,502	38,661
عـملات مـعـدنيـة	28	14
	34,530	**38,675**
ودائع لدى بـنوك محلية	93,442	--
ودائع لدى البـنوك في الخارج	350,303	462,969
استـثمارات في الخارج	1,046,316	1,191,477
مـوجـودات متـنـوعة أخرى	3,156	2,573
	1,527,747	**1,695,694**
قسم الهيـئات والمؤسسات المستقلة		
ودائع لدى البـنوك في الخارج	34,687	72,968
استـثمارات في الخارج	24,285	37,466
استـثمارات محلية	21,523	32,735
ودائع لـدى قسـم الأعمال المصرفية	444	854
ودائع لدى البنوك المحلية	200	1,200
	81,139	**145,222**
حسابـات نظامية		
شيكات برسم التحصيل وأخرى	7.2	9.9

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 5 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنـك المركـزي السعـودي (ساما) | قائمة المركز المالي
كما في 30 يونية 2020م | المطلوبات

(مليون ريال)

	2020/06/30م	2019/06/30م
قســـــم الإصدار		
أوراق نقد مصدرة		
في التداول	239,922	223,235
في قسم الأعمال المصرفية	34,502	38,661
	274,424	**261,896**
عملات معدنية مصدرة		
في التداول	910	654
في قسم الأعمال المصرفية	28	14
	938	668
	275,362	**262,564**
قسم الأعمـــال المصرفية		
ودائع الحكومة	490,176	597,521
ودائع لجهات أجنبية	9,648	14,385
ودائع مصالح وهيئات حكومية	114,613	119,327
ودائع البنوك وشركات التأمين	112,974	101,213
مطلوبات للحكومة	19,269	22,662
مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات	781,067	840,586
	1,527,747	**1,695,694**
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
الهيئات والمؤسسات المستقلة	81,139	145,222
	81,139	**145,222**
حسابات نظامية		
مطلوبات مقابل شيكات برسم التحصيل وأخرى	7.2	9.9

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 5 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 30 يونية 2020م

(مليون ريال)

	2020/06/30م	2019/06/30م
الإيـــرادات	4,454	4,591
المـــصروفـات		
عـــموميـــة وإداريـــة	2,343	2,569
اكتتاب البنك المركزي السعودي في المؤسسة العامة للتقاعد (إيضاح 4)	38	39
إجمالي المصروفات	**2,381**	**2,608**
فائض مرحّل لإحتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع	2,073	1,983
	4,454	**4,591**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 5 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنـك المركـزي السعـودي (ساما)
إيضاحات حول القوائم الماليـة
للسنة المنتهيـة في 30 يونية 2020م

(1) طبيعة أعمال البنك المركزي السعودي وطريقة عرض القوائم المالية

يقوم البنك المركزي السعودي "ساما" بالعمل بصفة مصرف لحكومة المملكة العربية السعودية، بحكم نظامه، ويحتفظ بحسابات الحكومة.

يتم عرض القوائم المالية لساما وفقًا لكل من الأنشطة التالية:

قسم الإصدار:

يتمثل النشاط الرئيسي لقسم الإصدار في سك العملات المعدنية وطبع الأوراق النقدية الوطنية (الريال السعودي)، ودعم استقرار النقد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية:

تتضمن أصول قسم الأعمال المصرفية على ودائع واستثمارات ساما في الخارج بالإضافة إلى أصول ثابتة وأخرى بالعملة المحلية، وتسجل عائدات الاستثمار في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات لساما.

كما تتضمن المطلوبات ودائع الحكومة وهيئات حكومية أخرى بالإضافة إلى مطلوبات أخرى متنوعة.

قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة:

تقبل ساما ودائع من هيئات ومؤسسات مستقلة وتقوم باستثمار تلك الودائع لحسابهم. ويتم تسجيل كلًا من الودائع وقيمة الاستثمارات في قائمة المركز المالي لقسم الهيئات والمؤسسات المستقلة. ويتم تسجيل دخل الاستثمارات كجزء من حسابات الهيئات والمؤسسات المستقلة وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات لساما.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - أسس إعداد القوائم المالية:

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقًا للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمبينة أدناه والتي تتفق مع تلك السياسات المتبعة في السنوات السابقة.

ب - الأساس المحاسبي:

تتبع ساما الأساس النقدي في تسجيل عملياتها، باستثناء استهلاك الأصول الثابتة وتسجيل مستحقات معينة للموظفين.

ويتم إعداد القوائم المالية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية.

ج - الاستثمارات:

يتم تسجيل الاستثمارات بالتكلفة، وفي نهاية العام يتم تقييم الحقائب المدارة بعملات مختلفة بنفس العملة الأساسية التي قامت ساما بالاستثمار بها وفقًا لسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل (القاعدة التاريخية)، ويتم احتساب التقييم لإجمالي الحقائب كوحدة واحدة. يقيد الانخفاض في القيمة، إن وجد في حساب فروقات تقييم الاستثمار كجزء من مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات.

يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر عند استلامها / دفعها لحساب الجهة المستفيدة وفقًا للسياسات المتبعة من قبل ساما.

د - العملات الأجنبية:

يتم تحويل الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف الدفترية المثبتة لساما المعتمدة من قبل محافظ البنك المركزي السعودي بتاريخ 7 يولية 1986م (الموافق 29 شوال 1406هـ) والتعديل اللاحق لسعر اليورو والدولار. ويتم تسجيل فروق تغير أسعار الصرف في حساب احتياطي فروق تغير أسعار الصرف كجزء من مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات.

هـ - الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة:

يتم تقويم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل 0.20751 جرام. وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم 38 بتاريخ 13 رجب 1393هـ (الموافق 12 أغسطس 1973م).

و - الأثاث والمعدات والسيارات:

يتم تسجيل الأثاث والمعدات والسيارات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية. ويتم استهلاك تكلفة الأثاث والمعدات والسيارات بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المقدر لتلك الموجودات.

ز - الأراضي والمباني:

تظهر الأراضي بالتكلفة وتظهر المباني بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. ويتم استهلاك تكلفة المباني بطريقة القسط الثابت بواقع 5 في المئة سنويًا. ويتم إدراج الأراضي والمباني ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية.

ح - الإيرادات والمصروفات:

تحصل ساما على رسوم لقاء الخدمات التي تؤديها وذلك لتغطية نفقاتها بموجب المادة الثانية من نظام ساما. وتقوم ساما بترحيل فائض الإيرادات على المصروفات إلى حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع والذي يظهر ضمن المطلوبات المتنوعة الأخرى والاحتياطيات في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية.

(3) فترة القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية عن الفترة من 1 يولية 2019م إلى 30 يونية 2020م (الموافق 28 شوال 1440هـ إلى 9 ذو القعدة 1441هـ).

(4) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد لموظفي ساما طبقًا للمادة الثالثة عشرة من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 بتاريخ 29 رجب 1393هـ (الموافق 28 أغسطس 1973م).

(5) أحداث لاحقة

طبقًا للمرسوم الملكي رقم م/36 بتاريخ 11 ربيع الآخر 1442هـ الموافق (26 نوفمبر 2020م) فقد تمت الموافقة على نظام البنك المركزي السعودي وعلى أن يحل اسم (البنك المركزي السعودي) محل اسم (مؤسسة النقد العربي السعودي) أينما ورد في الأنظمة والتنظيمات والأوامر والقرارات ذات الصلة وأن يحل البنك المركزي السعودي محل مؤسسة النقد العربي السعودي في حقوقها والتزاماتها. كما يحتفظ البنك المركزي السعودي باختصار (ساما).

رقم التصنيف
ردمد: ISSN: 1319 - 1845

ملحق الجداول الإحصائية متوفر على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

استبيان التقرير السنوي متوفر على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/QuestionAnswer.aspx

WWW.SAMA.GOV.SA